المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العــلاقات الـــدولية

التنافس الجيو سياسي الروسي التركي في ليبيا (2011-2021)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هدى بوجريدة

إشراف الدكتورة:

د. إيمان بلقرشي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. علي لوراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. إيمان بلقرشي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 2021م-2022م/1442هـ-1443هـ

قسم العــلاقات الــدولية

التنافس الجيو سياسي الروسي التركي في ليبيا (2021-2011)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هدى بوجريدة

إشراف الدكتورة:

د. إيمان بلقرشي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. علي لوراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م/1442هـ-1443هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: (وَلاَ تفْسِدوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعوه خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمتَ اللّه قَرِيب مِّنَ المحْسِنِينَ).

سورة الأعراف الآية 56

الشكر والعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين.
أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى الأستاذة المشرفة أستاذتي الدكتورة إيمان بلقرشي، لما قدمته لي وبذلته معي من جهد ووقت والتي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة خلال إنجازي هذا العمل.
وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل
وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل أساتذتي الأجلاء، الذين تتلمذت على يدهم في كل الأطوار خاصة أساتذة العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
والشكر الخالص إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة وشجعني لإنجاز هذا العمل.

هـد ى

* إ هـد ا ء *

أهدي تخرجي إلى من جرعت الكأس فارغا... لتسقيني قطرة حب...
إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم...
إلى الحنان ورمز المحبة وبلسم الشفاء أمي الحبيبة
وإلى من كان نور دربي وذخري ومن علمني دون انتظار
أبي العزيز
إلى رياحين حياتي أخواتي وصديقاتي
وإلى كل من دعمني من قريب أو من بعيد
إلى كل الأسرة الجامعية.

هـد ى

الملخص

باللغة العربية:

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل أهداف استراتيجية كل من روسيا وتركيا تجاه ليبيا من خلال تبيان حجم النفوذ الروسي التركي وكذا إبراز مكامن ومجالات التنافس فيما بين القوتين الذي لم يصل بعد إلى حد الصراع بالرغم من العلاقات التاريخية الحافلة بالصدمات الجيوبولتيكية بين الامبراطورية العثمانية والاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى تقاطع أطماع وتوجهات الدولتين في العديد من القضايا والملفات حول العالم انطلاقا من رؤى السيطرة وطموح استرجاع الأمجاد الذي بات يسيطر على صناع القرار.

إن المتتبع لمعطيات البيئة الليبية يجد أن الأطراف المتحكمة في المشهد الليبي لم تتمكن من بناء عقد توافقي يمكنها من الخروج من حالة اللادولة إلى دولة المؤسسات وطي صفحة عدم الاستقرار وهذا بسبب الانقسامات السياسية واستمرار تصعيد الأزمة، ما أوجد الفرصة إلى مزيد من التدخلات الاقليمية والدولية على غرار روسيا وتركيا اللاتي وجدتا الفرصة لإيجاد مواطئ قدم في ليبيا ومن ثمة شمال افريقيا، فدلالات المشهد الليبي تبين أن تدخل كلا الدولتين ما هو إلا محاولة لتحقيق مكاسب اقتصادية، استراتيجية، وسياسية

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية ، روسيا، تركيا، التنافس، ليبيا.

الملخص

باللغة الأجنبية:

Summary

This study attempts to monitor and analyze the objectives of both Russia and Turkey's strategy towards Libya by demonstrating the power of Russian and Turkish influence and thus highlighting the fields and areas of competition between the two Powers that have not yet reached the point of conflict despite the historical relations of geopolitical clashes between the Ottoman Empire and the Soviet Union, as well as the ambitious intersection of the two states in many issues and files around the world based on the visions of control.

The tracker of Libya's environmental data finds that the controlling parties in the Libyan landscape have not been able to build a consensus contract that enables them to exit the aunt of the non-State to the State of institutions and turn the page of instability due to political divisions and the continued escalation of the crisis. which created the opportunity for more regional and international interventions such as Russia and Turkey, which found the opportunity to find a footing in Libya and therefore North Africa, The evidence of the Libyan landscape shows that the intervention of both States is nothing but an attempt to achieve economic, strategic and political gains.

key words : Strategy, Russia, Turkey, Rivalry, Libya.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المكانة الدولية والإقليمية لأقطاب اللعبة في ليبيا

المبحث الأول: السياسة الدولية في النظام الدولي بعد 2010 (البوتنية)

المطلب الأول: محددات السياسة الروسية

المطلب الثاني: الأهداف الجيو استراتيجية لروسيا الاتحادية

المطلب الثالث: القوة العسكرية من أجل الهندسة الجيواستراتيجية

المبحث الثاني: السياسة التركية في النظام الدولي (الأردوغانية)

المطلب الأول: محددات السياسة الأردوغانية

المطلب الثاني: أهداف السياسة التركية.

المبحث الثالث: التنافس الروسي التركي

المطلب الأول: التنافس الجيوبولتيكي

المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي

المطلب الثالث: التنافس العسكري بين روسيا وتركيا

الفصل الثاني: روسيا وتركيا تتنافسان في ليبيا

المبحث الأول: الحرب في ليبيا نظرة جيوسياسية

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية في ليبيا

المطلب الثاني: قراءة تحليلية للحرب في ليبيا

المبحث الثاني: استراتيجية روسيا تجاه ليبيا

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في ليبيا

المطلب الثالث: البعد السياسي في استراتيجية روسيا تجاه ليبيا

خطة الدراسة

المبحث الثالث: استراتيجية تركيا تجاه ليبيا

المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية الليبية

المطلب الثاني: التدخل العسكري التركي في ليبيا

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه ليبيا

المبحث الرابع: تداعيات التنافس الروسي التركي على بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: التداعيات على المستوى الداخلي

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الإقليمي

المطلب الثالث: مآلات التنافس الروسي التركي في ليبيا

الخاتمة

مقدمـــة

يمكن النظر إلى العلاقات الدولية في صورتين، فإما تعاون ينتج عن رؤية متوافقة تؤدي إلى انسجام في المصالح وتفضيل العلاقات التي تدخل في سياق رابح ترابح (win-win)، وإما أن تكون حالة من التنافس ينتج عن عدم توافق في الرؤى وتعارض في المصالح وتفضيل المصلحة الخاصة واعتبار أن العلاقات مع الدول الأخرى على أنها لعبة صفرية ما يربحه أحد الأطراف هو بالضرورة خسارة بالنسبة للطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.

يعرف تاريخ التنافس عدة أمثلة شكلت علاقات دولية تغلب عليها الحروب والنزاعات، ولعل التنافس الروسي التركي من بين أهم أوجه التنافس في العلاقات الدولية على مر التاريخ حيث خاضت هاتان الدولتان العديد من الحروب من أجل تحقيق مكاسب إحداهما على الأخرى، وكان ضم الأراضي هو الوجه الأساسي للتنافس لأن الدولة القوية هي التي تمتلك أراض واسعة وجيش قوي، إلا أنه مع مرور الوقت تغير وجه التنافس فالاحتلال المباشر لم يعد مقبولا وضم الأراضي بالقوة لم يعد شائعا، لذلك بدأت تظهر الحجج والتحالفات مع الحكومات من أجل التواجد.

عرفت المنطقة العربية بعد 2010م موجة من الأحداث والحركات الشعبية طالبت بمزيد من الحريات ورحيل أنظمة دامت لأكثر من عشرين سنة ولم تتحسن الظروف الاجتماعية للشعوب بها، حيث أصبحت طواقة لتغيير هذه الأنظمة، ولم تستثني هذه الأحداث أغلب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحتى بعض الدول الأوروبية وعدة دول من آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن القوة كانت في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تراوحت فيه الأحداث من احتجاجات نجحت الحكومات في تهدئتها، وحروب اتسعت لتصبح حروب دولية من حيث عدد الدول، أو من حيث التداعيات التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة مثل الحرب في ليبيا، التي بدأت بتدخل حلف الناتو لإسقاط معمر القذافي ثم تنافس نفوذ بين روسيا وتركيا، هذا ما أثَر على استقرار الدولة وبنائها، وأثر أيضا على الاستقرار الإقليمي، وعلى العلاقات البينية لعدة دول ليس روسيا وتركيا وحسب.

1. أهمية الدراسة

يكتسي موضوع التنافس الجيوسياسي الروسي التركي على ليبيا أهمية كبيرة في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، فهذا الموضوع يبحث في أحد أشكال العلاقات الدولية ألا وهو التنافس، ولعل سنوات التنافس والصراع والحرب تفوق سنوات السلم والتعاون.

تتميز كل من روسيا وتركيا بأنها من بين أهم القوى المحددة لشكل وطبيعة النظام الدولي، وهما تتشابهان في الكثير من النقاط ساعدتهما على التميز، والأكثر من ذلك أنهما تعرضتا للتقهقر والتفكك في القرن نفسه(القرن العشرين)، كما أنهما بدأتا في استعادة دورهما في الفترة نفسها في بداية الألفية.

لذا فموضوع التنافس الروسي التركي يلفت انتباه الباحثين لدراسته، وتفكيك ذلك الغموض في العلاقات الروسية التركية، فتواجدهما في ليبيا يعد من بين النقاط المفصلية في علاقاتهما البينية، حيث يعتبرانها فرصة لفرض الوجود واستعادة الأمجاد. فقد أدى غياب مؤسسات الدولة في ليبيا إلى انتباه كل من أنقرة وموسكو إلى ضرورة ملء الفراغ الذي ستصاب به ليبيا، وهي التي تزخر بالطاقة من بترول وغاز، لذلك لابد من فرض حل يحقق المصالح وهو ما يستوجب أيضا البحث في هذا الموضوع.

2. مبررات اختيار الموضوع

يمكن تقسيم مبررات اختيار الموضوع إلى مبررات ذاتية وموضوعية وهي كالآتي:

أ) المبررات الذاتية

تتمثل المبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ الرغبة في البحث في موضوع من مواضيع الساعة بمتغيرات عديدة لاكتساب مزيد من الخبرة في مجال البحث العلمي.
- ✓ الفضول العلمي والتوجه نحو فهم استراتيجية كل من روسيا وتركيا.

ب) المبررات الموضوعية

- ✓ بحكم التخصص الذي تدرسة الباحثة (العلاقات الدولية)، وأهمية الموضوع في حد ذاته من جهة، وارتباطه بالفضاء الجيوسياسي للجزائر من جهة أخرى.

- ✓ أثار انتباه الصعود الروسي وعودتها للنظام الدولي انتباه الباحثين، والباحثة ليست استثناء، كما أن قدرة تركيا على استعادة توازنها في السنوات الأخيرة، وقدرتها على مواجهة سوريا وليبيا يحفز على البحث في الموضوع.

3. مجالات الدراسة:

ينقسم مجال الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية وهي كما يلي:

أ) الحدود المكانية:

ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التنافس التركي الروسي، وقد يختلط الأمر في البداية لأن المجال المكاني سيشملهما، إلا أن الدراسة تبحث عن التنافس بينهما في ليبيا بصفتها إحدى الدول التي تشهد تنافسا شديدا واضحا تتصادم فيه المصالح وتتعدد فيه الوسائل والأساليب.

ب) الحدود الزمانية:

يزيد حصر المدة الزمنية من تركيز البحث، لذا من خلال هذه الدراسة سيتم حصر الحدود الزمنية في الفترة (2011م-2021)، وهذا على اعتبار سنة2011م تاريخ بداية الانتفاضة الشعبية في ليبيا، والتي أصبحت فيما بعد تسمى ثورة 17 فبراير، وأصبح هذا التاريخ رمزا بالنسبة للشعب الليبي يحتفل به سنويا تخليدا للتحديات التي خاضتها والتضحيات التي قدمها للتخلص حسبهم – من الظلم والقهر والاستبداد. وتنتهي الفترة الزمانية لهذه الدراسة في سنة 2021م.

4. إشكالية الدراسة:

تتنافس كل من روسيا وتركيا في ليبيا ما أدى لظهور عدة فواعل من كل الجهات، وتنوعت بين فواعل رسمية ودول وفواعل غير رسمية، وتداخلت فيها الجيوش النظامية بالميليشيات والمرتزقة، وأصبحت ليبيا مركزا لحرب دولية وبالوكالة في الوقت نفسه، من هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

كيف أثر التنافس الجيوسياسي الروسي التركي على مسار الحرب في ليبيا ؟

5. التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي معالم التنافس الجيوسياسي بين روسيا وتركيا؟
- ✓ فيما تتمثل الأهمية الجيوسياسية لليبيا؟
- ✓ ما هي أهم تداعيات التنافس بين روسيا وتركيا على ليبيا وخارجها الجيوسياسي القريب؟

6. فرضيات الدراسة:

لعلاج إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ كلما زاد التنافس الجيوسياسي بين روسيا وتركيا كلما تنامت حدة الحرب وشدتها في ليبيا.
- ❖ تعاظم حدة الحرب واسقاطات منافسات القوى الإقليمية والدولية في ليبيا، سيؤدي إلى تطور التهديدات وتداعياتها في جيوسياسية الفضاء المتوسطي.
- ❖ انسحاب روسيا وتركيا من ليبيا سيؤثر ايجابا على مسار إعادة بناء الدولة واستقرار ليبيا.

7. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فض التشابك والغموض الذي يشوب التنافس الجيوسياسي بين تركيا وروسيا، وتوضيحه وتفسيره من خلال التعمق في الحالة الليبية، كما سيتم تسلط الضوء على جملة التحالفات الداخلية وكيفية تفاعلها وتحالفها مع الدولتين.

كما تستهدف الدراسة إظهار محددات التنافس انطلاقا من البحث في مجموعة من النقاط تتعلق باستراتيجية كل دولة وموضعها الميداني ونتائجها التي تجنيها نتيجة تدخلها في ليبيا التي تعد من أهم القوى الطاقوية في المنطقة. وكذا تسلط الضوء على التداعيات التي خلفها هذه التنافس سواء على ليبيا من الداخل سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا وأمنيا، ومدى تأثر دول الإقليم المتوسطي بهذا التنافس.

8. الدراسات السابقة:

يتميز البحث العلمي بالتراكمية، لهذا تعتبر الدراسات السابقة من أهم ركائزه، حيث تتيح للباحث التعرف على ما سبقوه بالبحث وطرائق معالجتهم للموضوع والاشكاليات المطروحة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وبذلك قد تظهر طريقة مختلفة لمعالجة الإشكالية، أو إشكالية مغايرة.

بعد البحث في موضوع التنافس الجيوسياسي التركي في ليبيا تم ملاحظة النقاط التالية:

- يميل الباحثون في العلاقات الروسية التركية إلى اعتبارها تعاونا أكثر منه تنافسا، رغم أنه تعرف العديد من المرات اختلالات وأزمات إلا أنها لم تؤثر على شكل العلاقة في المجمل.
- يدفع التعمق في البحث حول طموح كل من روسيا وتركيا إلى ضرورة معرفة حدود التعاون وأين يمكن أن يكون، والشيء نفسه فيما يتعلق بالتنافس.

وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع:

❖ التنافس الروسي – التركي في المتوسط: مجال الطاقة نموذجا، مذكرة ماستر منشورة على الأنترنت، من جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر من إعداد الطالبة عبير بخوش، وإشراف الأستاذ محمد حمشي، قدمت هذه المذكرة خلال السنة الجامعية 2016-2017.

تطرقت الباحثة إلى إشكالية مفادها إلى أي مدى يمثل حوض المتوسط فضاء لتنافس المصالح الطاقوية الروسية التركية؟ وقد قسمت مذكرتها إلى فصلين شمل الأول منها إطارا مفاهيميا ونظريا للتنافس الروسي الطاقوي بين الدولتين من منطلقات مختلفة تتعلق بجيوسياسية المنطقة واستراتيجية كل دولة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أمن الطاقة لا يتجاوز تأمين مواردها وحسب، بل أيضا ضمان الأسواق.
- ✓ شكلت موارد الطاقة الجديدة شرق المتوسط فرصة لتركيا كي تخفف من تبعيتها لروسيا في هذا المجال.
- ✓ تعتبر موارد الطاقة من بين المحددات الأساسية للعلاقات بين مختلف الفواعل.

ما يميز هذه المذكرة شكلها المنظم يوحي بالجهد المبذول من طرف الطالبة، كما لوحظ دقتها وقدرتها على التعمق دون الإضرار بحجم المذكرة الذي لم يتجاوز بشكله النهائي 80 صفحة، وهذا يرجع

لدور المشرف وخبرته في مجال البحث العلمي، قدمت احصائيات ومعلومات وكانت في كل مرة تضيف لمستها بأسلوبها بنقد أو إثراء.

ما يميز المذكرة الموسومة بالتنافس الجيوسياسي الروسي التركي في ليبيا 2011-2021، هي شمولها مقارنة بالدراسة السابقة، لأن الأولى اقتصرت على قطاع الطاقة، بينما تتجاوز هذه المذكرة مجال الطاقة والاقتصاد والسياسة، كما أن هذه المذكرة تتميز عن الدراسة السابقة من حيث المجال الجغرافي المدروس، ومن حيث التأثير، فالبحث في ليبيا يمنح الفرصة للتحكم في المعلومات أكثر من منطقة المتوسط ويجعل النتائج أدق، أما من حيث التأثير فقد تجاوزت المذكرة المجال المتوسطي إلى الساحل الافريقي والشرق الأوسط بدولة غير المتوسطية.

لم تأخذ الدراسة السابقة في الحسبان الفترة الزمنية، فالفترة الزمنية مهمة في مذكرات من هذا النوع لأنها تجعل البحث أدق وتمنح الباحث فرصة أكثر على جمع المعلومات، وتزيد البحث وضوحا منذ البداية، وهذا ما يميز هذه المذكرة التي شملت المدة الممتدة بين 2011 و2021.

- دراسة بعنوان: روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، لصاحبها عماد يوسف قدورة، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، صادرة في ماي 2015م، انطلق فيها الباحث من نقاط الاشتراك والعلاقات الاستراتيجية التي تربط بين الدولتين على رأسها القمة التي عقدت ديسمبر 2014م وقبلها سنة 2012م أسس "مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، وانتقل الباحث من هذا التعاون إلى الطموح، وإذا ما ذكر الطموح لدى روسيا وتركيا فإنه لا محال يتجه نحو الصراع والتنافس فمجالهما الجغرافي نفسه، ومجالاتهما الاقتصادية متقاربة وبالتالي بعودة الطموح يعود الصراع.

ما يحسب لهذه الدراسة أنها استطاعت وضع حدود فاصلة بين التنافس والتعاون، وهي إشكالية البحث في العلاقات الروسية التركية التي تواجه الباحثين في العادة هل هاتان الدولتان تتعاونان أم تتنافسان؟ أي أنهما صديقان حليفان أم عدوان؟

وركزت الدراسة على المنطقة العربية باعتبارها مجالا للتنافس معتبرة أن هذه المنطقة تحتوي على عوامل التنافس أكثر من التعاون خاصة بعد 2010.

- كتاب العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون، للباحث أحمد نوري صدر عن دار زهران للنشر سنة 2011، وقد أشار الكاتب في أول جملة من مقدمة الكتاب العداء التقليدي بين الاتحاد السوفياتي والدولة العثمانية، واستمر هذا العداء خلال فترة الاتحاد السوفياتي وتركيا، ثم بداية التقارب في النصف الثاني من القرن العشرين وهاتان الفكرتان هما إشكالية الكتاب التي تطرح صراحة، لتحليلها قسم إلى أربعة فصول، جاء الأول مركزا على التطور التاريخي بين الدولتين وركز الفصل الثاني على العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية التركية ومحددات الصراع والتعاون، وجاء الفصل الثالث لدراسة السياسة الخارجية المتبادلة بين الدولتين وسيناريوهات الصراع والتعاون بينهما، وأما الفصل الرابع تناول أهم إقليم للصراع، دول القوقاز هذا الإقليم هو النقطة الحساسة ومنعطف العلاقات الروسية التركية، وخلص الكتاب إلى نتيجة مفادها أن تاريخ العلاقات يمتد لأكثر من 500 سنة، وقد جمع الدولتين الموقع الجغرافي نفسه، كأهم محدد للصراع بينهما.

ما يميز المذكرة عن الكتاب أنها تخصصت في وجه واحد من وجه العلاقات الروسية التركية وهو التنافس وركزت على إقليم أقل أهمية من القوقاز وليبيا بالخصوص، وهذا ما يجعل البحث أكثر وضوحا من أجل فهم أكبر، حيث أن التنافس في القوقاز واضح ومفروغ منه، أما المثير للانتباه هو الانتقال خارج المجال التقليدي لاسيما بالنسبة لروسيا، ليبيا كانت تابعة للامبراطورية العثمانية، زيادة عن ذلك أن التنافس يحتاج إلى القدرة على استخلاص المعلومات، فهو ليس بالوضوح الذي يمكن لأي باحث إدراكه لدرجة إعداد مذكرة تخرج حول الموضوع.

9. أدبيات الدراسة:

لا يمكن لأي مهتم بالعلاقات الدولية أن يبحث في الشأن الروسي دون إطلاعه على كتابات المفكر "ألكسندر دوغين" ودون قراءة كتابه أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي المترجم للغة العربية سنة 2004، بالمقابل إذا ما أراد أحدهم البحث في الشأن التركي فعليه بكتاب "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" الذي ألفه رئيس الوزراء التركي سابقا "أحمد داو أوغلو" الذي ترجم للغة العربية سنة 2010، وهاذان هما الكتابان الأساسيان في إعداد هذه الدراسة.

"أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" يعد أول كتاب باللغة الروسية في علم الجيوبوليتيكا، قدم فيه "دوغين" أسس الجيوبوليتيكا بمنهجية وعرض تاريخها ونظرياتها ومدارسها المختلفة، وصياغة ما يمكن تسميته "العقيدة الجيوبوليتيكية لروسيا".

يعتبر هذا الكتاب دليل صناع القرار الروس لاسيما الاستراتيجيون منهم، وهو خليط كبير من الأفكار نسجت بطريقة عجيبة موسوعية لدرجة أنه قد يكون قد جمع كل ما يتعلق بالفكر الجيوبوليتيكي، ويصعب إيجاد نظير لهذا الكتاب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن فهم الاستراتيجية الروسية دون قراءة هذا الكتاب.

قسم "دوغين" كتابه إلى ثمانية أبواب، يتكون الباب الأول الموسوم بآباء الجيوبوليتيكا – المؤسسون إلى عشر فصول عالج فيهم كل ما يتعلق بالتطور التاريخي للجيوبوليتيك من مدارس وأفكار ونظريات بما في ذلك الباب الثاني من الكتاب الموسوم بالنظريات والمدارس الجيوبوليتيكية المعاصرة (النصف الثاني من القرن العشرين) والمتكون من تسعة فصول.

ابتداء من الباب الثالث دخلت جيوبوليتيكا روسيا وشمل هذا الباب أربعة فصول واختار له عنوان روسيا والمدى: مهد فيه لفكرة تجميع الإمبراطورية ومشكلة المياه الدافئة، وحمل الباب الرابع عنوان مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، وتكون من تسعة فصول، أما الباب الخامس فقد خصص للجيوبوليتيكا الداخلية لروسيا على خمسة فصول أما الباب السابع فعنوانه نصوص علماء الجيوبوليتيكا الكلاسيكيين وكبديل عن الخاتمة جاء الفصل الثامن مكونا من فصل واحد، تتكون النسخة العربية للكتاب من أكثر من 700 صفحة ثرية بالمعلومات مشكلة أحد أهم كتب الجيوبوليتيك.

كتاب "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" الذي ألفه "أوغلو" يعد نظير كتاب "دوغين" في تركيا، وذهب العديد من المفكرين إلى تصنيفه كنظرية لدرجة أنه يقترب من كتاب دوغين حتى في عدد الصفحات حوالي 640 صفحة، مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، جاء الجزء بعنوان الاطار المفاهيمي والتاريخي يحتوي على ثلاثة فصول، وضع من خلالها "أوغلو" القارئ في السياق العام لنظريته من خلال إظهار نقاط قوة بلاده ومكانتها الدولية. وتطرق في الجزء الثاني الموسوم بالاطار النظري لاستراتيجية المرحلية والسياسات" ويتكون من أربعة فصول تتطرق فيها للأوضاع

الجيوبوليتيكية لتركيا برا وبحرا، أما الجزء الثالث فقد أطلق عليه "أوغلو" عنوان مجالات التطبيق: الوسائل الاستراتيجية والسياسات، شرح فيه المناطق التي يجب أن تستهدفها تركيا في خمسة فصول.

تم الاعتماد على هذين الكتابين بصورة كبيرة باعتبار أن الموضوع مرتبط بشكل أو بآخر بالجيوبوليتيك، وكلاهما ربط استراتيجية بلاده ومستقبلها على ذلك، هذا من جهة كما أنه من خلال هذين الكتابين يمكن استخلاص نقاط التنافس، فطالما كانت هناك نقاط تقاطع جيوبوليتيكية فستكون غالبا مجال تنافس.

10. الاطار المنهجي للدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه المذكرة على منهجين، المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة:

❖ **منهج دراسة الحالة**

منهج دراسة الحالة من أكثر المناهج شيوعا في البحث العلمي، وهناك جدل بين العلماء حوله، فمنهم من يرى أن منهج دراسة الحالة هو منهج له قواعده وكيفية استخدامه، وهناك من يرى أن منهج دراسة الحالة لا ترقى لتكون منهجا إنما إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات.

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه هو أحد مناهج البحث العلمي يستخدم في الدراسات الوصفية، يهدف إلى تحليل وفهم مشكلة أو ظاهرة والبحث في خصائصها بحثا تفصيليا[1]، فهو يهدف من خلال التعمق في ظاهرة أو موضوع واحد تعمقا كبيرا والاحاطة به من مختلف جوانبه وسواء من الناحية التاريخية أو التنظيرية، حيث يصعب البحث في كل المواضيع من هنا يتم التخصص في حالة واحدة والبحث فيها جيدا ثم تعميم النتائج بعد التوصل إليها على المواضيع أو الظواهر المشابهة. يتميز منهج دراسة الحالة بالخصائص التالي:

- ✓ يساعد الباحث في الحصول على المعلومات، كما قد يساعده حتى في الوصول إلى نظريات – رغم الاختلاف حول هذه النقطة – أو يساعده على التحقق من النظريات واختبار الفرضيات.
- ✓ منهج كيفي، يسمح بدراسة الموضوع ككل متجانس ومتشابه.

[1]- Brigitte Alnerto, "**L'etude de cas : une modalité d'enquete a cerner**", (France : maison des sciences de l'homme, 2010), p.15.

- ✓ منهج تتبعي، يعتمد كثيرا على عنصر الزمن، ويهتم بالدراسات التاريخية.

ويمكن إضافة الخصائص الآتية:

- ✓ يختزل الوقت على الباحث، فبدل دراسة كل وحدات البحث يتم التخصص في إحداها والاستمرار في بحثها من أجل الوصول إلى نتائج أعمق وأدق في أقل وقت ممكن.
- ✓ يفتح المجال أمام الباحث للتخصص أكثر فلا يمكن أن يتطرق الباحث إلى كل عينة الدراسة لذلك فإن اعتماده على منهج دراسة الحالة كي يتخصص في إحداها.

لذا من خلال هذه الدراسة سيستخدم هذا المنهج في التركيز على حالة ليبيا التي تتنافس فيها كل من روسيا وتركيا وتحليل هذا التنافس في قطاعات مختلفة، عسكرية، أمنية، اقتصادية، سياسية، استراتيجية، كل هذا يتيح فرصة أكبر للتعرف على شكله وتفسيره وفهمه، إلا أن المشكل يبقى في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة ومدى تعميمها على الدول المشابهة لليبيا، فسوريا مثلا تتشابه مع ليبيا في عدة نقاط من قبيل أنهما ينتميان للإقليم نفسه[1]، اللغة نفسها المعتقد نفسه تقريبا، شكل النظام في عمومه، وغيرها من النقاط، لكن مع هذا فالتنافس ليس بالطريقة نفسها ولا بالحدة ذاتها، وهذا ما يحسب على منهج دراسة الحالة.

❖ المنهج الوصفي

يركز المنهج الوصفي على تحليل مركز للمعلومات بطريقة كافية ودقيقة عن البحث للحصول على نتائج علمية وعملية يمكن تفسيرها ووصفها بطريقة علمية موضوعية[2]، وسيتم الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة من خلال التعمق في التنافس الروسي التركي في ليبيا وسيظهر هذا المنهج طيلة أطوار الدراسة.

تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف حول المنهج الوصفي ما إذا كان منهجا أو مستوى من مستويات البحث العلمي أو أنه وظيفة للبحث، لكن لم يتم الأخذ بهذا الرأي ستطغى صفة المنهج على المنهج

[1]- عمار بوحوش وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص ص 136-137.

[2]- عناية غازي، **منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية (GI)**، (مصدر: دار المناهج للنشر والتوزيع)، 2015، ص 70.

التاريخي، والمقارن حيث تستخدم التواريخ والمقارنات في البحوث لكن لا يعني أنها استعانت بالمنهجيين التاريخي أو المقارن.

11. الاطار المفاهيمي

تبحث هذه الدراسة انطلاقا من عنوانها في مفهومين أساسيين في العلاقات الدولية، خاض فيهما الباحثون عبر المراحل التاريخية المختلفة عبر نظريات ودراسات مختلفة، وتداخلهما مع عدة مفاهيم أخرى، وهذان المفهومان هما: التنافس، والجيوسياسية.

أولا: مفهوم التنافس

❖ **من الناحية اللغوية للتنافس:**

ورد في القرآن الكريم مصطلح التنافس وربطه بالخير في قوله تعالى: "ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"[1].

مفردة التنافس في اللغة العربية تعني التباري (من مباراة) والمنافسة، وهي نزعة فطرية تدعوا إلى بذل الجهد في سبيل التفوق[2].

واللغة الأجنبية، مصدرها كلمتين (curn-Ludere)[3](concunnence) وفي اللاتينية وتعني عند ترجمتنا اللعب معا.

❖ **من الناحية الاصطلاحية**

يعرف التنافس بأنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه[4].

---

[1]- القرآن الكريم، **سورة المطففين**، الآية 26.

[2]- نسيمة طويل، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع10، جانفي 2017، ص 20.

[3]- شريفة فضل، **التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (2010-2017)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع 01، ديسمبر 2019، ص 96.

[4]- قادري حسين، **النزاعات الدولية، دراسة وتحليل**، (الجزائر منشورت خير جليس، 2007)، ص 38.

كما يعرف التنافس أنه وضع أو حالة تجمع بين طرفين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهم وامكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحقيق هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف[1].

من خلال هاذين التعريفين يمكن تعريف التنافس بأنه: "ظاهرة تجمع بين طرفين أو أكثر يقرران عدم التنازل عن أهدافهما المتشابهة أو المتقاربة، ويسعيان إلى تحقيق هذه الأهداف بعقلانية دون تصادم.

وبعد كل ما سبق يمكن استخلاص خصائص التنافس:

- ✓ وجود طرفين على الأقل، فلا يمكن الحديث عن تنافس بطرف واحد.
- ✓ تشابه الأهداف ومجال التنافس، حيث لا يقع التنافس عندما لا تكون الأهداف نفسها والمنطقة نفسها، بل قد يؤدي ذلك إلى تعاون في إطار انسجام المصالح.
- ✓ الحفاظ على عقلانية الأطراف المتنافسة، لأن تغييبها سينقل التنافس الى مراحل أكثر عنفا.
- ✓ يمكن وصف التنافس أنه الوجه السلمي للصراع، فأي اختلال سيطور هذا الصراع وينقله إلى وجه غير سلمي.

❖ **المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنافس**

يتداخل مفهوم التنافس ويتشابه مع عدة مفاهيم هي التوتر، الصراع، الحرب، الأزمة.

مفهوم التوتر: حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين طرفين أو أكثر، ويعرفه "ميرسيل ميرل" بأنه: "توتر نزاعي لا يؤدي مرحليا إلى اللجوء للعنف"[2].

مفهوم الصراع: يعرف "كويس كوسر" الصراع أنه: "تنافس على القيم والموارد هدفه ايذاء أو تحييد أو تصفية أحد الخصوم"[3].

---

[1]- فضل، **مرجع سابق**، ص ص 96-97.

[2]- طويل، **مرجع سابق**، ص 32.

[3]- المكان نفسه.

مفهوم الحرب: يعرف "كارل كلاوز فيتش" الحرب أنها: استخدام العنف كوسيلة لحماية المصالح أو توسيع نفوذ لحسم خلاف حول مصالح متعارضة[1].

أي أن التنافس يختلف عن الحرب في الوسيلة والتنافس لا يعتمد على العنف لتحقيق المصالح والأهداف.

مفهوم الأزمة: يعرفها "تشارلز هيرمان" أنها: "تهديد كبير و مفاجئ تتميز بالوقت القصير"[2].

ثانيا: مفهوم الجيوسياسية:

يرتبط مفهوم الجيوسياسية بعدة مفاهيم مشابهة له هي الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية والجيواستراتيجيا. لذا قبل الخوض في إظهار الفرق بين المفاهيم المذكورو لابد من الإشارة أن هذه المفاهيم لم تعط حقها من طرف الباحثين العرب، فهناك من يترجمها الجيوبوليتيك ومنهم من يترجمها جيوسياسية ومنهم من يترجمها الجغرافيا السياسية.

وفي كل الأحوال فإن هذه المفاهيم تشترك في جيناتها فهي كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين قديمتين الأولى هي Geia تعني آلهة، وpolis والتي تعني المدينة (الدولة)، أما في اللغة الإنجليزية متكونة من Geo تعني الأرض (بمعناها الجغرافي) وpolitic وتعني سياسة[3]، وبهذا تأتي المفاهيم political geography، Geopolitic، Geosti egy.

عرف "كارل هاوسهوفر" karle hawshofer الجيوبوليتيك أنه: " عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية"[4].

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بلسنغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (GI)**، تر: وليد عبد الحي، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص 14.

[2]- عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014** (جامعة بسكرة، الجزئر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 11.

[3]- محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية**، (GI)، (د ب ن، ددن، 2019)، ص 16.

[4]- المرجع نفسه، ص 17.

أما الجغرافية السياسية فتهتم بدراسة التأثيرات المختلفة للإقليم، بكافة عناصره (بحار، مضايق، جبال، سهول) وموقعه وشكله ومناخه على صناع القرار داخل الدولة نفسها[1]، وبالتالي من خلال هذين التعريفين يمكن التمييز بين الجيوبوليتيك géopolitic والجغرافية السياسية political geography في أن الأول يبحث في المجال الجغرافي من وجهة نظر صناع القرار (المجال الجغرافي من وجهة نظر الدولة، أما الثانية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال الجغرافي وبالتالي فهي ترتبط بما هو كائن أما الجيوبوليتيك يرتبط بما يجب أن يكون، وإذا كانت الجغرافية السياسية تجيب عن سؤال أين نحن؟، فإن الجيوبوليتيك يجيب عن سؤال أين يجب أن نكون؟.

أما الجيواستراتيجيا فهي عموما ترتبط بالدول التي تطور آليات دفاعها وتكييفها مغ طموحات صناع القرار للسيطرة على مناطق مختلفة والهيمنة على الخيرات والثروات، ولن تتردد هذه الدول في استخدام الخيارات العسكرية بما في ذلك أسلحة الردع (الأسلحة الاستراتيجية) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية[2] وحماية مصالحها.

12. الإطار النظري

ينطلق الواقعون في تحليل التنافس من أن البشر تحركهم مشاعر الخوف وطلب الشرف والفوز، فأينما ومتى التقت المجموعات سعى الناس للبقاء وإدامة حياتهم وأن الدول تتحرك وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، والبقاء وتعظيم القوة، وإذا ما تم بالنظرية الواقعية للتاريخ سيجدها الباحث موجودة في كتابات "ثيوسيديس" Thucydes الذي أرخ للحروب البيلوبونيزية History of peloponnisien war واعتبر أن السياسة الدولية تقود صراع على القوة غير منته، ويعود للطبيعة البشرية[3].

وإذا ما تم تلخيص الفكرة الأساسية لثيوسيديس، فإن التنافس فطرة بشرية وهو أمر طبيعي وبالتالي فإن الأصل في العلاقات الدولية هو التنافس.

---

[1]- محمد طي، **الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ع 19، ديسمبر 2019، ص 05.

[2]- عبد السلام، مرجع سابق، ص 77.

[3]- tim Dunne and brian schmidt, "Realism", in : John baylis and steve smith, the globalization of world politics antronduction to international relations, eighth edition, (united kingdum : Oxford university press, 2020), p.132.

واتفق "توماس هوبز" Thomas hobbes في كتابه "ليفياثان" Leviathan مع ثيوسيديس في السياسة الدولية مثل الحياة الطبيعية، فالبشر لديهم رغبة لا تنتهي للوصول إلى القوة، والحياة مملوءة بالخوف والقلق وكذلك هي العلاقات الدولية[1].

أما "جون جاك روسو" jhon jack rousseau، فيتفق معهما في حالة التنافس والحرب هي الصفة الغالبة على العلاقات الدولية، لكنها ليست بسبب الطبيعة البشرية، إنما بسبب طبيعة فوضوية نظام يغذي الخوف والغيرة والشك وانعدام الأمن[2].

يختلف الواقعيون مع المثاليين بوجود انسجام وتناسق مصالح بين الدول، ويرون أن العلاقات الدولية تقوم على تضارب وتسابق في المصالح لدرجة تقودها إلى الحرب، والامكانيات المتوفرة لدى الدولة تلعب دورا في تحديد نتيجة التنافس أو الصراع، شريطة إدراك أن قوة الدولة لا ترتكز على القوة العسكرية وحسب، ولها أوجه عديدة مثل التطور التقني والسكان والمصادر الطبيعية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والايديولوجية[3].

كل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها لتنتج الشكل الحقيقي لقوة الدولة وقدرتها على مواجهة الدول الأخرى في ظل عدم اليقين والريبة والشك من سلوك باقي الدول فالأصل في العلاقات التنافس والصراع والحرب سواء لأسباب تتعلق بالطبيعة الشريرة للبشر

أو لغياب سلطة دولية من شأنها ضمان الأمن والسلم الدوليين لجميع الدول دون استثناء أو تمييز.

يوافق الواقعيون بشكل عام أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر على إمكاناته وتوجهاتها السياسية الخارجية، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها وبعض الدول تحتل مواقع استراتيجية أكثر أهمية من غيرها، وسهولة الوصول إلى الطرق المائية، وطبيعة الحدود الصالحة

[1]- Dunne ,Op.cit; pp. 132-133.

[2]- Ibidem.

[3]- دورتي، مرجع سابق، ص ص 59-60.

للدفاع، والموقع في حد ذاته يؤثر على المناخ وبالتالي على طول الفصول ما يوفر تنوعا في المحاصيل الزراعية[1].

لقد كتب الكثير عن النظرية الواقعية وتنوعت تصنيفاتها بين تاريخية، كلاسيكية ونيواقعية وحتى اثنو واقعية، وعرفت بالعديد من المفكرين مثل "مورتن كايلان"، و"هنري كيسنجر" وزبيغنيو بريجنسكي" إلا أن الأفكار المذكورة سلفا هي لب النظرية الواقعية التي سيتم الاستعانة بها لعرض هذه المذكرة.

إذا ما تم التدقيق في الأفكار المذكورة وتتبع مراحل تطور هذا البحث (المذكرة) سيسهل على القارئ رؤية النظرية الواقعية منذ البداية في تحليل التنافس الروسي التركي من أجل فهمه أكثر، كما يمكن ملاحظة حضور الجغرافيا بمختلف تفرعاتها وكذلك الجغرافيا السياسية بكل تفرعاتها من خلال التنافس في ليبيا، كما يظهر دور القوة العسكرية كمتغير رئيسي تدور حوله باقي المتغيرات الاقتصادية والسياسية، وكل هذا التنافس من أجل تعظيم القوة وتحقيق المصالح.

13. تبرير الخطة

عند ملاحظة عنوان المذكرة الموسومة بالتنافس الجيوسياسي الروسي التركي في ليبيا 2011-2021، يظهر أن الخطة الأكثر ترابطا يجب أن تتكون من فصلين، يتعلق الفصل الأول بدراسة المتغيرين في البداية تم التطرق إلى التنافس الروسي التركي بصفة عامة عبر تتبع تطور مراحله التاريخية، والمؤثرات التي تتفاعل هذا التنافس والثوابت والمتغيرات، ونقاط التشابه بين الدولتين في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل وهو الطموح التي يسيطر على صناع القرار في كليهما.

وكذا تسليط الضوء على المتغير الثاني في العنوان أو ما يسمى المتغير التابع وهو ليبيا من خلال التطرق للأهمية التي تتمتع بها ليبيا ومكانتها في سياسة كل دولة والثروات التي تحوز عليها، وبما أن الفترة الزمنية لهذه المذكرة تمتد من 2011م إلى 2021م، فمن الضروري التطرق إلى ما حدث في ليبيا من مظاهرات أثرت على مؤسسات الدولة وتدخل الناتو وتتبع مراحل العملية السياسية والحرب التي لازالت قائمة.

[1]- المكان نفسه.

ويأتي الفصل الثاني ليربط بين متغيري الدراسة فيبحث في التنافس الروسي التركي في ليبيا واسقاط الأبعاد التي تم تناولها في الفصل الأول على ليبيا، ورؤية أي الأبعاد أسبق في استراتيجية كل دولة، كما سيبحث هذا الفصل في تداعيات التنافس الروسي التركي على البيئتين الداخلية ومسألة بناء الدولة في ليبيا، والخارجية، الشرق الأوسط وشمال افريقيا والدول المتوسطية ودول الساحل والصحراء.

الفصل الأول:

روسيا وتركيا: إسقاطات منافسة القوة في ليبيا

تمهيد:

عرفت ليبيا سنة 2010م موجة من الاحتجاجات أثّرت على الأمن والاستقرار بها، ليس على المستوى الدّاخلي وحسب إنّما على المستويين الإقليمي والدولي، لكن لم يدم الوضع طويلا حتّى دخلت البلاد في حرب تطورت أحداثها وفواعلها بين داخلية كالقذافي والثّوّار، وإقليمية كتركيا، ودولية منها روسيا، هاتان الأخيرتان كان لهما دور كبير في الحرب الليبية وصل لدرجة التنافس.

المبحث الأوّل: السياسة الروسية في النظام الدولي بعد 2010 (البوتينية)

ورث "فلاديمير بوتين"* (Vladimir Putin) ميراثا صعبا تركه له سابقه "بوريس يلتسن"** (Boris Yeltsen)، فقد كانت روسيا دولة محطمة تعرضت مرتين للتفكك بين 1917م و 1991م في أقل من 100 عام لهذا عندما وصل بوتين إلى السلطة أحس الروس أن الرجل المناسب قد وصل أخيرا من أجل استعادة أمجاد الإمبراطورية.

قبل 2010م كانت روسيا قد طلقت أول إنذار أنها لن ترضى بمكانة هامشية في النظام الدولي إثر تدخلها في جورجيا بتاريخ 31 جويلية 2008م[1]، عندها فهم العالم والغرب خاصة أنّ فترة التقهقر والانطواء والانزواء قد ولّت وتحركت روسيا البوتينية.

* رئيس روسيا منذ 2000، تقلد العديد من المناصب الاستخباراتية والسياسية، لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على: ستيفن لي مايرز، **القيصر الجديد**، تر: تيسير نظمي خليل، (السعودية: العبيكان للنشر، 2018).

** آخر رؤساء الاتحاد السوفياتي، قدم استقالته سنة 1999، لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص ص. 164 – 184.

[1] - محمد بهلول، حكيم غريب، "استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011 – 2018)"، **مجلة الآداب العلوم الاجتماعية**، م. 16، ع. 2، 2019، ص ص. 172 – 185.

المطلب الأوّل: محددات السياسة الروسية

ينظر بوتين إلى الصراع مع الغرب نظرة جيوبولتيكية، وهو بالنسبة إليه لعبة صفرية، أي أن المكاسب التي يحصل عليها أحد الأطراف تعتبر بالضرورة خسائر بالنسبة للطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، وهو لاعب واقعي، قوي وبراغماتي[1]، وفي الوقت نفسه وليبرالي اقتصاديا، إلا أنه روسي ذو طموح عاش مرحلة التفكّك التي اعتبرها كارثة جيوبولتيكية أصابت روسيا، وقد ترعرع في مجتمع محافظ تحكمه ضوابط، لذلك يجب فهم سياسته انطلاقا من هذه التناقضات وازدواجية الوجهين فهو مثل الكيميائي ليس أبيض ولا أسود، إنما رمادي[2]، من هذه الزاوية يمكن سياسته وكيف يستطيع في كلّ مرة فرض منطقه على الغرب ويفرض وجوده بكل قوة.

يمثل البعد الجيوبولتيكي والبعد الاقتصادي والبعد العسكري أهم محددات للسياسة الخارجية واستراتيجية روسيا بصفة عامة منذ أيام الامبراطورية، واستمرت هذه الأبعاد في تحديدها وضبطها متكيفة مع الظروف والمستجدات، لهذا عمل بوتين على التخلص من عقدة الجيوبوليتيكا التي عانت منها بلاده رغم مساحتها الكبيرة 17 مليون كيلومتر مربع، إلا أنها لا تملك ميناء واحدا يعمل على طول أيام السنة، كما أن بعدها عن المياه الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية كالبحر الأبيض المتوسط رسّخ أيضا هاجسا لدى صناع القرار والمفكرين الروس، ما حتّم ربط علاقات متينة مع كل من برلين وطهران ودلهي وطوكيو بدرجات متفاوتة[3] إلا أنها تخلصت من الخناق المفروض عليها وخففت الضغوط وساعدها في ذلك التدخل العسكري في أوكرانيا سنة 2014م وضم شبه جزيرة القرم وإجراء استفتاء شارك فيه 82% من الناخبين 96% منهم صوتوا لصالح "لم الشمل" مع روسيا[4]، الملاحظ أنه بعد الضم بدأت روسيا تخرج شيئا فشيئا ضمن خارجها القريب وأصبحت أكثر حرية بعد حصولها على منفذ نحو البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا وزادت ثقتها بنفسها، ثم أصبح ظهورها واضحا وفعالا في حروب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2010م.

---

[1] - هيلاري كلينتون، **خيارات صعبة**، تر: ميراي يونس وآخرون، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص. 228.

[2] -Alexander Dugin, **Putin Vs Putin Putin viewed from the right**, (UK: Arktos, 2014), pp. 04- 06.

[3]- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب الجديد، 2004)، ص ص. 265- 280.

[4] -Vladimir Putin, the threat to Ukraine from the West, in "**conflct after rhe cold war arguments on causes and peace**", 06th edition, (UK, USA: Routledge Taylor and Francis group, 2022), p.885.

يتفق مفكرو الجيوبوليتيك الغربيين مثل "هارفورد ماكيندر" و"زبيغنيو بريجنسكي"، أو روس من قبيل "نيكولاس سافيتسكي" و"ألكسندر دوغين" على أن أوراسيا هي أهم المناطق التي يجب السيطرة عليها لأنها مفتاح الهيمنة على النظام الدولي/ العالمي، نظرا لما تحتويه من موارد طبيعية تؤهلها لاحتلال المكان الأهم في السياسة الدولية وإيجاد موطئ سواء عبر التنسيق والتعاون أو التنافس والصراع، فالأول وصفها بالمحور الجغرافي للتاريخ، أي أنها قلب الأرض والمنطقة التي شهدت أغلب مراحل تطور أوروبا إلا أن أغلب مناطقها خضعت لروسيا[1]، والثاني اعتبرها الجائزة الجيوبوليتيكية لأمريكا[2]، أما الثالث كتب مقالا سنة 1933م، عنوانه "الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية للأوراسيا"، ونظّر إلى أن روسيا هي الدولة المتوسطة المتفرّدة تاريخيا، لا تنتمي للشرق ولا للغرب بل هي عالم مستقل بذاته[3]، وأما الأخير فقد وصفها بالمهمة الأوراسية تخوضها بلاده وعليها تنفيذها، نزولا عند آمال الشعب الروسي.

وفقا لاستطلاع للرأي للمواطنين اتفق 71 % منهم على أن بلادهم حضارة فريدة أوراسية وأرثودكسية و13 % منهم يرون أنها حضارة غربية[4]، لهذا فإن أوراسيا هي منطقة صراع نفود بين القوى الدولية والإقليمية، وكانت كذلك على مر التاريخ، وقد رأى بوتين أن كل هؤلاء على حق ويجب عليه التحرك في هذا الإطار، دعمه التفاف شعبه حوله وقد أكسبته خبرته الميدانية والاستخباراتية والقدرة على حسم الأمور والتخلص من "عقدة غورديوس"*

1. القطاع الاقتصادي

تعتمد روسيا على أسعار الطاقة وتبني ميزانيتها على ذلك لإقامة المشاريع التنموية، ورفع مستوى معيشة المواطنين حتى أن قوة روسيا ودورها في النظام الدولي يعتمد على البعد الطاقوي في جانبين الأول هو انتعاش وانكماش المشاريع حسب مستوى الأسعار، فكلما ارتفعت ارتفع معها احتياطي

---

[1] - Halford Mackinder, The geographical pivot of history, **The geographical journal**, vol 170, n 04, pp.298 – 321.

[2]- زبيغيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيوإستراتيجيا**، تر: مركز الدراسات العسكرية، (دب ن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص.35.

[3] - دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ،مرجع سابق، ص.128.

[4]- Alexander Dugin, **The Eurassian Mission an i,troduction to neo- Eurassianism**, (UK: Arktos, 2014), p.43.

* أسطورة يونانية دليل على الحل الحاسم، الحازم والسريع لمسألة معقدة، لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على: دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، مرجع سابق، ص.223.

الصرف الأجنبي ونمو الاقتصاد الوطني، والثاني استخدام الطاقة لاسيما الغاز في المساومات والضغط على الدول الأوروبية للتأثير على قراراتها تجاه القضايا والمسائل الدولية.

لتحقيق التوازن والاستقرار في الأسعار تنسق موسكو مع الدول المصدرة للنفط أو الغاز، مثل حوار الكرملين مع دول التعاون الخليجي سنة 2011م، وفي 2013م شكل منتدى التعاون العربي الروسي بغرض تحسين العلاقات الاقتصادية، وقد كانت موسكو محقة فقد أدى انخفاض الأسعار بين سنة 2014م و2017م إلى تذبذب أثر على الأمن الاقتصادي الذي يمثل قضية بالغة الدقة والأهمية بالنسبة للكرملين[1].

تعتمد روسيا اعتمادا كبيرا على احتياطها من البترول والغاز المقدر حسب إحصائيات 2020م بـ 80 مليار برميل وإنتاج بلغ 9,9 مليون برميل يوميا حقق إيرادات إضافية بحوالي 2 تريليون دولار أمريكي من النفط والغاز بين سنتي 2010م و2014م وبلغت الاستثمارات سنة 2013م ما يقارب 566 مليار دولار مقارنة ب 31 مليار سنة 2000[2]م ما وفّر قدرة مالية كبيرة للدفع بعجلة الاقتصاد، كما تنتج 149144 مليون متر مكعب من الغاز، وبلغ احتياطها 48938 مليار متر مكعب[3].

تبرز الأرقام المقدمة المكانة التي تحتلها روسيا في أسواق الطاقة العالمية والامكانيات المالي، التي تؤهلها كي تكون قوة عظمى، وتكسبها القدرة على المواجهة والتخلص من الحصار الذي تفرضه الدول الغربية بوسائل وأساليب مختلفة كالعقوبات، وتستورد أوروبا 62% من الغاز الروسي 53 % من النفط[4].

لا تركز موسكو على بعد الاقتصادي بصورة منفردة، بل إنها تنشط ضمن التكتل الأوراسي الذي يهدف إلى إنشاء منظمة فوق وطنية، مبنية على القواسم الحضارية المشتركة وهذا ما وضحه بوتين عندما كتب مقالا في صحيف "لزفيستا" (Lzvista) بعنوان: "الاتحاد الأوراسي: الطريق إلى النجاح والازدهار" يضم دول ما بعد الاتحاد السوفياتي أسس له الرئيس السابق لكازاخستان "نور سلطان

---

[1]- V. Talbot and others, **The role of Russia in Middle and North Africa**, (Europe: Ispi and IEMED, 2019), p.91.

[2] - بهلول، "إستراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011 – 2018)"،**مرجع سابق**، ص.177.

[3] -Organization of the Petroleum exporting countries, 2021 Opec annual statistical belletin, 56th edition, pp.22, 26, 76, 79.

[4] - زيدان، **مرجع سابق**، ص.188.

نزار باييف" حتى أنه اقترح دستورا مشابها لدستور الاتحاد الأوروبي وينقسم هذا المشروع إلى ثلاث مستويات[1]:

1) **النطاق العالمي:** إنشاء فضاء بعيد عن الهيمنة الغربية، حيث يمكن بناء منظمة إقليمية ذات تأثير عالمي في شتى المجالات.

2) **النطاق الإقليمي:** يجب أن تكون المنظمة قادرة على تحقيق التعاون واستغلال نقاط الالتقاء لتقويتها، والعمل عليها في إطار الكل رابح (win- win)، لكنها في الوقت نفسه قادرة على التأقلم وتجاوز الأزمات والعقبات المحتملة.

3) **النطاق الداخلي:** إذابة مفهوم الدولة القومية داخل الاتحاد وإعداد برامج تقوية الهوية الثقافية واللغوية والمجتمعية وتحويل الولاءات نحو الكائن الجديد.

لقد أيقن الكرملين أنه غير قادر على مواجهة التهديدات والتحديات بشكل منفرد، وبالتالي يمكن مواجهتها عبر الاتحاد الأوراسي في سياق مركب الامن الاقليمي، من جهة أخرى وطّد علاقته مع دول قوية اقتصاديا بتشكيله مع الصين والهند مثلثا استراتيجيا (RIC) ثم خماسيا بإضافة كل من البرازيل وجنوب افريقيا (BRICS).

2. القطاع العسكري

إضافة إلى البعدين الجيوبولتيكي والاقتصادي، يمثل البعد العسكري أهمية كبيرة في استراتيجية روسيا الاتحادية ووضعت مؤسسه الجيش على رأس المؤسسات لحماية أمنها القومي عن طريق ربطها شبكة قوية متماسكة بين مهامها الأساسية في الدفاع على مقدرات الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، والتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية، معتمدة على قدرات الردع الاستراتيجي، ومنع نشوب نزاعات مسلحة على مستوى مجالها الحيوي في دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وحماية حدود البلاد وسيادتها بزيادة فعالية الردع الاستراتيجي والنووي وكل هذا يكون تحيين القوات العسكرية وتحديث معداتها، وتطوير الأسلحة وتنمية القدرات والتشكيلات على أعلى مستوى ممكن من الاستعداد القتالي.

[1] -Alexander Dugin, **Last war of the world island**, (UK: Arktos, 2015), pp.87- 88.

يدخل تحسين أشكال وأساليب نشر القوات المسلحة وإعداد مراكز الإنذار المبكر للكشف عن أي تهديد محتمل أو تحد، والإبقاء على مستويات متقدمة من التعبئة والتدريب والتخطيط، وجعل مؤسسة الجيش في خدمة الاستراتيجية الكبرى، والعمل بالموازاة مع الوسائل غير العسكرية وآليات حفظ السلام، وتوسيع التعاون العسكري والمداخل القانون الدولي الأخرى[1].

تشكل النفقات العسكرية حسب تقديرات 2020م حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتمد في تطوير جيشها على منتجات محلية الصنع رغم استيراد بعض الأسلحة من فرنسا وإيطاليا وتركيا وأوكرانيا، ومع ذلك المركب العسكري الروسي قادر على صناعة وتطوير مجموعة كاملة من الأنظمةة الجوية والبرية والصاروخية والبحرية وهي ثاني أكبر مصدر للمعدات العسكرية في العالم خلال 2021م[2].

تصدر روسيا للصين والهند والسعودية أسلحة، وهذه الثلاث دول هي أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، 90% من صادرات السلاح توجه نحو دول العالم الثالث، 62% منها وجهه لآسيا، 15% للعالم العربي و9 % نحو أفريقيا وأمريكا اللاتينية[3].

المطلب الثاني: الأهداف الجيوإستراتيجية لروسيا الاتحادية

لم ينتظر المفكرون الروس كثيرا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ليبدأ البحث عن كيفية إعادة تجميع وبناء الدولة من جديد، وتحديد الخيارات الممكنة للمستقبل، واسترجاع روسيا لمكانتها الطبيعية في النظام الدولي.

حذّر "جورج كنان"* (George Kennan) من الجهود التي تبذلها روسيا لإعادة رسم الحدود وأنها قد تفرض وصاية وهيمنة على الدول المجاورة، خاصة دول بحر البلطيق وأوكرانيا ذات الأهمية الاقتصادية. ويقول: ".. ليس لها (يقصد دول البلطيق وأوكرانيا) أن تضمن لنفسها مستقبلا من

[1]- Russian Federation, **RUSSIAN national security strategy**, Presidential Edict n 683, 31December2015, pp.7- 8.

[2]-United states of America, CIA, the world fact book, March 30,2022, on website: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/russia/#military-and-security (01. 04. 2022)(14:00)

[3]- عاطف معتمد عبد المجيد، **استعادة روسيا للمكان القطب أزمة الفترة الانتقالية**، قطر: 2009)، ص ص.67- 70.

* سفير واشنطن لدى موسكو في خمسينيات القرن العشرين، كان يكتب متخفيا تحت اسم "السيد X" (Mester X).

الاستقرار والإشراق.. ستواجه نظاما حسن النية يحاول التغلب على إرث الماضي"[1]. وتجميع الإمبراطورية القيصرية أسمى هدف جيوبوليتيكي بالنسبة لموسكو، ولن يكون ذلك إلا من خلال السيطرة على "أوراسيا" (Eurassia) التي تضمن الانفتاح على المياه الدافئة، وهذا ما اعتبره "ألكسندر دوغين"[2] (Alexander Daugin) ضرورة حياتية ملحّة تكون عن طريق التوسع جنوبا. ويقول في ذلك: "الاندفاع نحو الجنوب يمثل ضرورة حياتية لروسيا... والخروج إلى المياه الدافئة يمكن التوصل إليه... من خلال سلام عقلاني مفيد للمصالح الجيوبولتيكية"[3].

ويهدف التوسع جنوبا واقترانه بالمياه الدافئة إلى التوجه نحو البحر الأبيض المتوسط عن طريق دول جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وهي المناطق التي تحتوي على أهم المضايق البحرية الإستراتيجية (مضيق هرمز، وباب المندب، والدردنيل)، لذلك فالتواجد في هذه المناطق يضمن تجميع الإمبراطورية.

واعتبر "زبيغنيو بريزينسكي"* أن أوراسيا هي أكبر قارات العالم، ومحور العالم جغرافيا، والقوة التي تحكم أوراسيا سوف تسيطر على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأكثر إنتاجا على الصعيد الاقتصادي. وهكذا فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي سيستمر فيها الصراع على السيطرة العالمي[4] . يبدو أن النظام الدولي سيكون دائما على موعد مع الأزمات والحروب في منطقة أوراسيا، ودليل ذلك أنها أكثر مناطق العالم توترا في العشرين سنة الماضية (تدخل أمريكي في أفغانستان 2001، والعراق 2003م، تدخل روسي في جورجيا 2008م، أوكرانيا 2014م، الحرب السورية وحرب اليمن).

[1] -جورج كونان، **الدبلوماسية الأمريكية**، تر: عبد الإله الملاح، (سوريا: دار دمشق، 1998)، ص181.

[2] -منظّر روسي، صاحب النظرية الرابعة، والنظرية الأوراسية في الجيوبوليتيك.

[3] - ألكسندر دوغين، **القوة الأوراسية.. والبحار الدافئة والباردة**، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: http://katehon.com/ar/article/lqw-lwrsy-wlbhr-ldfy-wlbrd-o ، (2020/02/07)، الساعة (13:00).

* مستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" بين عامي 1977-1981، مستشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذ بجامعة "جون ويكنز".

[4] - زبيغنيو بريزينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية ما يترتب عنها جيواستراتيجيا**، (د ب ن، مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص ص.32-33.

1. إعادة تجميع الإمبراطورية

حدد "دوغين" تصورا للإمبراطورية الأوراسية الجديدة يقوم على النقاط التالية[1]:

ألا تكون "دولة جهوية" ولا "دولة – أمة"، فيجب أن تبنى على إعطاء صلاحيات واسعة، أو ما يشبه الحكم الذاتي للأقاليم التابعة لها.

1) أن تقام دفعة واحدة كإمبراطورية، حيث لم تقم دولة عادية لتصبح إمبراطورية، بل كان التفكير منذ البداية في تأسيس إمبراطورية.
2) الاستفادة من أخطاء الإمبراطورية السوفييتية، وإحياء الجانب الديني بإحياء "ثورة أرثوذكسية محافظة" من أجل العودة للمسيحية الحقة.
3) يجب أن تكون أوراسية قارية كبرى، وأن تكون في المستقبل عالمية، فمعركة الروس –حسبه- من أجل السيادة على العالم لم تنته بعدُ.

أما المفكر "نيرازيجكوف" (Neoeurazijcov) اعتبر أن الروس هم سكان قلب الأرض، ويجب اتحاد الأمة الأوراسية، فهي أمة طبيعية تنضج من خلالها فكرة الدفاع وإنشاء الإمبراطورية ، ولا يتفق معه في ذلك المفكر "ف.ل.سيمبورسكي" (Cymbursky) الذي قدّم مشروع "جزيرة روسيا"، والذي يرتكز على استغلال الأراضي الواسعة خاصة في سيبيريا والشرق الأقصى، وعلى روسيا التخلي عن الجهود لاستعادة الإمبراطورية و"مهمتها العالمية"، بل يجب التركيز على حل مشاكلها الجيوبوليتيكية الداخلية بالتركيز على استغلال الأراضي جيدا، ليؤدي ذلك إلى تعزيز أمن الدولة[2].

لا يراود حلم الإمبراطورية جميع المفكرين الروس، ولكن يتفقون في ضرورة التوسع والاستحواذ على الأراضي خاصة الفارغة من أجل استغلالها، ويتفقون أيضا في ضرورة السيطرة على "أوراسيا" التي تضمن البقاء والرخاء، بالإضافة إلى ذلك فإن الإطلال على البحار سيضمن المزيد من الديناميكية المهمة استراتيجيا، والتي شكّلت تحديا لصناع القرار والمفكرين.

---

[1] - ألكسندر دوغين، **"نحو إمبراطورية أوراسية جديدة"**، مقال منشور بتاريخ: 2016/08/15، http://katehon.com/ar/article/nhw-mbrtwry-wsryjdyd ، (2020/02/18)، على الساعة (15:24).

[2]- Robert Istob, Dominaka Plawcanorka, **Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia : Phenomenon of Space**, Europe : European Journal of Geopolitics, 1, 2013, (P P.61-94), (P P.76-77).

ويرى الأوراسيون أن الإمبراطورية المنشودة لابد أن تقوم على أربعة أجزاء:

- ✓ الجزء الأوروبي يضم كلا من ألمانيا ووسط أوروبا.
- ✓ جزء المحيط الهادئ يتمحور بصورة خاصة على اليابان.
- ✓ الإمبراطورية المركزية التي يكون مركزها إيران.
- ✓ والإمبراطورية الروسية.

وبذلك يتحقق هدف "جزيرة روسيا" بحيث إذا ما حدث وضُمّت هذه الأجزاء فعلا في شكل إمبراطورية أوراسية فسيكون البحر محيطا بها من جميع الجهات.

2. مواجهة الغرب الأطلنطي:

ينظر المفكرون الروس إلى أن الحرب بين روسيا والغرب جيوبوليتكية بامتياز، تجسدها القوة البرية لروسيا ضد القوة البحرية. تتصادم هاتان الكتلتان من أجل السيطرة على العالم، من هنا تظهر أهمية الصراع الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب حتى بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم إدراك الطرفين أن روسيا ليست بحجم ولا قوة الولايات المتحدة سواء اقتصاديا أو عسكريا. ومع ذلك، سعت موسكو إلى التقدم في آسيا الوسطى والقوقاز، فالبلقان ثم أوروبا الشرقية وإسكندنافيا والبلطيق، ووصلت إلى حد التوسع في المساحة بمتوسط سنوي قدره حوالي 100 ألف كلم مربع سنويا حتى عام 1917م[1]. وتأتي مواجهة الغرب في الرفض القاطع لتوسيع منظمة حلف الناتو (NATO) خاصة في المناطق المحيطة بروسيا، وخلق الدول الغربية للتوترات في منطقة أوراسيا، ما يؤثر سلبا في المصالح الروسية بالمنطقة[2].

3. إعادة التعددية القطبية للنظام الدولي

ترفض روسيا الهيمنة الأمريكية على العالم وتسعى إلى استعادة مكانتها المعتادة والمألوفة، فهي لم تكن يوما قوة ثانوية، لذلك تعتمد على الجيوبوليتيك لتحقيق ذلك، باعتقادها أنها "المحور

[1] - هنري كسينجر، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، تر: أشرف راضي، (مصر: كنوز للنشر، 2015)، ص.62.

[2]- Europe Parliament, **Russian's National Security Strategy and Military Doctrine and their implications on the EU**, Europe Unicome, 2017, P.09.

الجغرافي للتاريخ"، وأن سيطرتها على قلب العالم ستكون أسهل، وهو أكثر من ضروري كونها تنتمي إليه، ولن تسمح لقوة أو قوى غريبة بمزاحمتها في مجالها الحيوي. ودليل ذلك مذكور في المبادئ التي جاء بها الرئيس السابق "ديميتري ميدفيديف" كون الهيمنة غير مقبولة، وأن لروسيا مصالح خارج إقليمها ستحافظ عليها بكل قوة. وليس ذلك فقط، فقد ظهر الرئيس "بوتين" عدة مرات بتصريحات تدل على نظرتهم للنظام العالمي على أنه متعدد الأقطاب.

فاجأت روسيا العالم سنة 2014م بتدخل عسكري في أوكرانيا، ضمت به شبه جزيرة القرم، معبّرةً بذلك عن نيتها في إعادة بعث دورها الريادي واستعادة مكانتها كقطب، وازدادت الصدمة بإعلانها مساندة الحركة الانفصالية في شرق أوكرانيا مما أخلط أوراق الأمريكيين والأوروبيين[1].

وساهمت روسيا في حل المشاكل وتسوية النزاعات الدولية العسكرية، وضمان الاستقرار الاستراتيجي وسيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية. رغم ذلك فهي تحذر من نشر أسلحة وقوات عسكرية، وسباق التسلح في المناطق المتاخمة لها[2]. فلا تريد روسيا أي صدام مباشر مع الغرب، وبالمقابل لا تريد أن يتدخل أحد في أوراسيا، ونشر الدرع الصاروخي للولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع أعضاء حلف الناتو بضم دول من أوروبا الشرقية.

وعمدت روسيا إلى إنهاء نظام الهيمنة وإعادة التعددية جيوبوليتيكيا عن طريق تعزيز تعاونها مع دول الجوار القريب، ودول جنوب شرق آسيا، وخاصة مجموعة "شنغهاي"، "منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ"، وتطوير الشراكة في أبخازيا وإستونيا الجنوبية، ومجموعة "الكومنولث"، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي[3]. أما التحالفات الجيوبوليتيكية الأهم فهي منظمات "البريكس" (BRICS) (Brazil, Russia, India, China, South Africa)، و"ريك" (RIC) (Russia, India, China). هاتان المنظمتان تعتبران من أقوى التنظيمات الاقتصادية والقيادية، وتحملان نمطا جديدا من التكاملات غيرَ تقليدي (اختلافات أيديولوجية وجغرافية وسياسية واجتماعية). فالصين والهند من أكبر مستوردي الطاقة، تقابلهما روسيا والبرازيل كأهم مصدّرين، وأكبر قوتين ديمغرافيتين (الصين والهند) ما يجعل استهلاك الطاقة كبيرا ويفتح مجالات التعاون.

[1] -Olesya Tchakeva and Others, **Russian Foreign Policy in historical and current context**, RAND Corporation, 2015, P.01.

[2] -Russian Federation, **Presidential Edict 683, Russian National Security Strategy**, 31/12/2015, PP.3, 5.

[3] -Ibid.

المطلب الثالث: القوة العسكرية من أجل الهندسة الجيواستراتيجية

بلغت النفقات العسكرية حوالي 4,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014م، وارتفعت في سنة 2015م لتبلغ 4,86 بالمائة، واستمرت بالارتفاع سنة 2016م لتبلغ 5,45 بالمائة، ثم انخفضت في سنتي 2017م و2018م لتصل إلى 4,23 و3,93 بالمائة على التوالي[1].

عند تفحّص هذه الإحصائيات يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري قد بدأ في الارتفاع بعد تدخل روسيا في أوكرانيا سنة 2014م، واستمر بسبب التدخل في سوريا سنتي 2015م و2016م، ولكنه عاد للانخفاض نظرا لتناقص حدة النزاع في سوريا.

على الصعيد النووي، تخطط روسيا لإنفاق 28 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2020م لتحسين قدراتها النووية[2]. وبلغت ميزانية الدفاع في 2018م حسب وزير الدفاع "سيرجي شويغو" ما قيمته 46 مليار دولار أمريكي[3]، مشيرا إلى أن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع ستصل إلى 750 مليار دولار أمريكي سنة 2020م، لتتجاوز بـ16 مرة ميزانية الدفاع الروسية[4]. ويظهر الفرق الكبير بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية من حيث ميزانية الدفاع، نظرا لانتشار القوات الأمريكية والأساطيل في عدة مناطق من العالم، إضافة إلى أعباء حلف الناتو، ومع ذلك تراهن روسيا على جيشها لكسب المعركة الجيوبولتيكية خاصة في مناطق النفوذ التي تراها موسكو مرتبطة بأمنها القومي مباشرة.

ويدخل الجيوبولتيك في صلب العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية التي ترى بأن بناء دولة أوراسية ضرورة لمواجهة القوة الغربية، ويلعب المجمع الصناعي الحربي دورا بالغ الأهمية في هذه العملية لأنه يزيد من التماسك الجيوبولتيكي للدولة. ويعتبر حلف الشمال الأطلسي عدوا حقيقيا،

---

[1]- **Central Intelligence Agency, The World Facbook**, on website : http://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/rs.html, (21/02/2020) , (12:35)

[2]- Defense Intelligence Agency of Russia, **Russia Military Power : Building a military to support great power aspirations**, 2017, P.29.

[3]- "**وزارة الدفاع الروسية تعلن عن حجم ميزانيتها للعام المقبل**"، مقال منشور بتاريخ: 2017/12/22 على الموقع الإلكتروني: http://arabic.rt.com/business/917276 ، (2020/02/20)، على الساعة (12.35).

[4]- شويغو: **ميزانية واشنطن العسكرية تتجاوز 16 مرة الميزانية الروسية**"، مقال منشور بتاريخ: 2019/12/24، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.sputniknews.com/russia/1912241043851570، (2020/02/20)، على الساعة (13.00).

ويجب أن تبقى العقيدة العسكرية أوراسية بصورة مطلقة، تحافظ على وحدة الإقليم من التفتت الترابي[1].

لا تعاني روسيا عزلة مع العالم الخارجي فحسب، بل تشهد وضعا جيوبوليتيكيا صعبا من الداخل بسبب مساحتها وقلة سكان بعض المناطق الذين يعانون صعوبة في العيش. وتحمل المناطق غير المأهولة خطرا من الناحية الجيوبوليتيكية، لذلك فإن ارتباط سكانها بالقواعد العسكرية التي تؤمّن لهم الحماية والدعم، وحتى لوازمهم، يزيد من ارتباط السكان بجيشهم، وبذلك تساهم القوات العسكرية في تماسك الدولة ترابيا.

واستكمالا لاستراتيجية روسيا في بناء جيش قوي، صرّح وزير الدفاع "شويغو" بأن القوات المسلحة تسلمت ما بين سنتي 2012-2017، 80 صاروخا عابرا للقارات، 9 غواصات، 55 طائرة، 3237 دبّابة ومدرّعة، 102 صاروخا باليستيا للغواصات، 3 غواصات إستراتيجية ضاربة، 6 غواصات حديثة و150 سفينة حربية وزورقا، 13 بطارية صاروخية من نوع "باستيون"، 12 منظومة صاروخية من نوع "يارس"، 12 فوجا من مقاتلات "سو-35" و16 فوجا من صواريخ "إس-400"[2]. يأتي ذلك في ظل تخوف موسكو المستمر من التهديدات الإقليمية والدولية، ومحاولة تثبيت المكانة التي بدأت في استرجاعها منذ سنة 2010.

جاء في وثيقة "العقيدة العسكرية الروسية" (Russian Military Doctrine) الصادرة في ديسمبر 2014، والتي تحمل تصورا حتى سنة 2020، أن النظامين العالمي والإقليمي يشهدان توترات في مختلف المجالات، ومزيدا من التعقيد في العلاقات الدولية، بحيث تحدث إعادة توزيع للنفوذ لصالح قوى جديدة، كما أن المناطق المتاخمة لروسيا تعاني صراعات لم تُحلّ، ويوجد عدم مساواة بين الدول في هندسة الأمن الدولي (Architecture of International Security)[3].

---

[1]- ألكسندر دوغين، **"الجيوبوليتيكا الداخلية لروسيا والعقيدة العسكرية مرتبطة بمهمتها الكونية"**، مقال منشور بتاريخ: 2017/11/09، على الموقع الإلكتروني: http://katehon.com/ar/article.ljywbwlytyk.-ldkhly-lrwsy-wlqyd-mrtbt-bmhmth-lkwy-o، (2020/02/22)، على الساعة (13.00).

[2]- **"شويغو: 48 ألف عسكري روسي ساهموا في العملية الروسية في سوريا"**، مقال منشور بتاريخ: 2017/12/22، على الموقع الإلكتروني: http://www.rt.com/middle_east/917203، (2020/02/23)، على الساعة (13.00).

[3]- Russian Federation, **Military Doctrine of the Rusian Federation**, 2014, PP.1-3.

يأتي أكبر تهديد جيوبوليتيكي من حلف شمال الأطلسي الذي يتوسع بضم دول- أعضاء على الحدود الروسية، وهذا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي وحتى العالمي[1]. من المنطقي أن تعتبر روسيا تصرف الولايات المتحدة الأمريكية بضم دول على الحدود الروسية إلى حلف الناتو غيرَ مقبول، فهو يزيد من عزلة روسيا جيوبوليتيكيا، وقد يسبب اختناقا يترجَم على أرض الواقع بتدخل عسكري (وهو ما حصل فعلا في جورجيا وأوكرانيا).

وتنظر العقيدة العسكرية الروسية إلى نشر قوات في الدول أو المياه المجاورة مجهزة بأسلحة خطرة، وإنشاء أنظمة الدفاع الصاروخي الاستراتيجية، بالإضافة إلى تهديدات غير عسكرية، كلها تؤثر في اللحمة الجيوبوليتيكية لروسيا ومشروعها الأوراسي، على غرار الجريمة المنظمة، الإرهاب، الصراعات الإقليمية، التهديدات السيبرانية، حدوث بؤر توتر نتيجة التنوع الديني والعرقي[2]. هذه التهديدات تحمل في طياتها أخطارا قد تعجل بتفكك جديد لروسيا التي تخشى عودة سيناريو الثورة البلشفية أو تفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا.

ولم تختلف وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الروسي" (Strategy Russian National Security) الصادرة بتاريخ: 2015/12/31م عن وثيقة العقيدة العسكرية في تصور التهديدات الجيوبوليتيكية، واعتبرت أن موقف الغرب الساعي إلى خلق توترات في "أوراسيا" يؤثر سلبا على مصالح روسيا، ومن جهة أخرى فقد أدى دعم الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة خاصة في أوكرانيا إلى عدم استقرار على حدود روسيا، وتمارَس ضدها سياسة الاحتواء عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي[3].

[1] -Russian Federation, Russian, op. Cit.

[2] -Ibid.

[3]- Russian Federation, Russian, op. cit, p .04.

المبحث الثاني: السياسة التركية في النظام الدولي (الأردوغانية)

لا تزال تركيا تحتفظ بتلك الذكريات السيئة التي فرضتها عليها القوى الكبرى في العشرية الثانية من القرن العشرين بعد أن خسرت الحرب العالمية الأولى انتقلت بموجبها من إمبراطورية عظمى لها وزنها في النظام الدولي وتخشاها باقي الدول إلى دولة مريضة "الرجل المريض" ثم إلى دولة فتاة "تركيا الفتاة" قسمت أراضيها وانهارت من امبراطورية إلى دولة هامشية.

ظل الوضع على ما هو عليه حتى وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002م للسلطة، عندها بدأ الطموح يبرز شيئا فشيئا، وانطلقت تركيا في مسيرة إحياء المجد التركي، وإعادة بناء الإمبراطورية العثمانية الجديدة.

المطلب الأول: محددات السياسة الأردوغانية

يعتمد أردوغان في طريقه لإحياء الإمبراطورية التركية على ثلاثة محددات أساسية هي البعد الجيوبولتيكي، الاقتصادي والعسكري تتفاعل فيما بينها لتمتزج مع القوة الناعمة والحضارة تتخرج الصورة الواضحة للسياسة التركية مع استشراف مستقبلها وفق خطط مرحلية تشكل الاستراتيجية الكبرى.

1. البعد الجيوبوليتيكي

تبنت العديد من الدول الجيوبوليتيكا لتبرير سياستها التوسعية وتبرير استراتيجيتها لاحتلال مكانة في النظام الدولي، وتركيا ليست استثناء، فقد عمد السياسيون الأتراك أن بلادهم كان متقوقعة في سياسة انعزالية إقليمية، وسياسة دولية محصورة في أحلاف غربية لا تقدرها ولا تعطيها قيمتها الحقيقية، وفهموا أنه يجب عليهم لعب الدور المتوسط بهم لبعث الطموح الجيوبولتيكي، لذلك كانت بحاجة إلى نظرية تفسر وتوضح سلوكها تجاه بيئتها الدولية والإقليمية، وقد وجدت ضالتها في وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو الذي حمل معه فكرا جديدا غير وجهة نظر استراتيجية تركيا التي تغيرت شخصيتها إلى حد كبير بسبب الحيرة الاستراتيجية والتردد والتوتر الذي أصاب صناع القرار، وظلوا يراوحون مكانهم رغم وجود مبررات تسوغ سلوكهم الذي يفترض بهم سلوكه اعتبارا من "العالم التركي من الأرياتيكي حتى سور الصين العظيم"[1]، ويجب العمل لتحقيق هذه الرؤى وتشكيل هذا العالم.

لقد فهمت تركيا أن وزنها في السياسة الدولية لا يؤهلها لتكون قوة عظمى، لهذا يجب الاستدارة وتحويل النظرة الجيوبوليتيكي نحو المجال الإقليمي وعرفت نفسها على أنها بوابة العالم العربي والشريك الاستراتيجي وتتيح عن البيئة الجديدة ثنائية "تصغير المشكلات" و"العلاقة الجيدة مع جميع الجيران"[2] ما يعطي فسحة للتحرك الأتاتوركية وهرولتها نحو العالم الغربي، لتسعى النقطة الثانية إلى تعويض تلك السياسات فعالة وتحويلها إلى علاقات جيدة بناءة قائمة على حسن الجوار وتجديد

---

[1]- أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا في دورها في الساحة الدولية** (GI)، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 247.

[2]- عماد يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبوليتيكية** (GI)، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 09.

التعاون والرفع منه، بالشكل الذي يجعل من تركيا مركزا تدور حوله باقي الدول الإقليمية، ويمكن فهم المحدد الجيوبوليتيكي لسياسة تركيا في موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين أوروبا وآسيا، وحدودها المتنوعة حضاريا وثقافيا ودينيا ولغويا 880 كلم مع سوريا، 610 كلم مع روسيا، 269 لكم مع بلغاريا[1]، هذه الحدود عربية مسلمة، ومسيحية متنوعة (أورثدوكس) والالحاد، كل هذه المؤثرات تشكل تنوعا ومصدر إثراء ثقافي وفي الوقت نفسه تحمل تهديدات جيوثقافية، تؤثر على الوحدة والتماسك الجيوبوليتيكي للدولة في ظل قيادة إسلامية.

وتمتلك إطلالة بحرية تمكنها من لعب دور مهم في النظام سواء بحار أو مضايق 8333كلم على البحر الأسود، و2705 على بحر ايجا و1577 على البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى مضيقي البوسفور والدردنيل[2]، ما يؤهلها لشغل مكانة في الملاحة التجارية الدولية والنقاط المائية الحاسمة يمكن استغلالها استراتيجيا واقتصاديا، وعند تفحص الخريطة الجغرافية للعالم، فلن تجد العديد من الدول تتمتع بما تملكه تركيا من إطلالات على بحار ومضايق بتلك الأهمية.

أقامت تركيا ثلاثة تحالفات جيوبوليتيكية تبين النظرة الجديدة للقيادة الحالية معتمدة في ذلك على العلاقات التاريخية، فهي تلتفت تارة غربا من خلال مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ما يضمن لها استقرارا اقتصاديا، وخولها لحلف الناتو ما يساعدها على زيادة الاستقرار الأمني والاستراتيجي وتعديل ميزان القوى الإقليمية وتلتفت شرقا تجاه عمقها التاريخي، والمناطق التي كانت تربطها بها علاقة وثيقة ومقاطعات الدولة العثمانية السابقة، بانخراطها في منظمة التعاون الإسلامي[3]، وهذا ما يدل على الرؤية التي أصبحت تركيا تتمتع بها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وفي الوقت ذاته تنم على ارتباك، وعدم ثقة لأنها تتأرجح بين الشرق والغرب فلا هي أوروبية علمانية، ولا آسيوية، ولا هي إسلامية، لذلك يمكن وصف حالتها ب"الحيرة الجيوبولتيكية" أو "التيه الجيوبولتيكي"، وللتخلص منه لابد عليها أن تفهم نفسها من تكون وتحدد أهدافها حتى يتسنى لها التقدم نحو الأمام.

تستخدم تركيا مصطلح "العمق الاستراتيجي" المستخدم عادة في المجال العسكري، بفعل منه الركيزة الأساسية لاستراتيجيتها الطموحة، وبالمقابل لا تنظر إلى الجيوبوليتيكا نظرة صفرية (Sun-goro)

[1]- فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة** (GI)، (الأردن: دار الاتحاد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 87.

[2]- المكان نفسه.

[3]- أغلو، **مرجع سابق**، ص 249.

الدال على أن مكاسب أحد الأطراف يؤدي حتما إلى خسائر للطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى، واستبدلته بمصطلح مشابه في النطق ومختلف تماما في المضمون أنه "تصغير المشكلات" (Zero problems)[1]، كما أن فكرة التأرجح المذكورة سابقا و"الحيرة الجيوبوليتيكة" لا تراه أنقرة هكذا، بل تراه "دبلوماسية متناغمة" تعبيرا عن حضورها الفعال في جميع المنظمات الدولية والإقليمية، وأطلقت سنة 2013م سياسة جديدة أطلق عليها "العزلة الثمينة" (precious lonelimes) للتعبير عن عدم مشاركتها في أحداث المنطقة في موقف أخلاقي[2]، إلا أنه لم يدم كذلك حيث تدخلت عسكريا في سوريا مرتين أطلقت على العملية الأولى "درع الفرات" والثانية "غصن الزيتون".

مازال النفط يغطي ما يفوق 40% من متطلبات الطاقة التركية، 90% منه يستورد من دول الشرق الأوسط، وتمتلك تركيا ميزة أن تكون دولة ترانزيت لأنابيب الغاز نحو أوروبا، فموقعها الاستراتيجي الرابط بين أوروبا التي تعاني عجزا طاقويا وآسيا التي تعرف فائضا يؤهلها لشغل دولة ترانزيت تربط بين دول العجز الطاقوي ودول الفائض، بدأ النفط يغير مكانته لصالح الغاز الطبيعي سهل النقل عبر الأنابيب، ورخيص الثمن، وقليل التلويث.

حققت تركيا انتصارات جيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد الأحداث التي عاشها الإقليم بعد 2010م تراوحت في الشدة بين الحراك الشعبي والحرب كان لها تأثيرات على النظام العالمي بصفة عامة وعلى ميزان هذه الانتصارات بوصول الإخوان للحكم في مصر وتونس، وجزء من ليبيا معترف به دوليا، وقد راهنت على الوضع نفسه في سوريا بعد اسقاط نظام الأسد، لتستفيد من عائدات ترانزيت الغاز[3].

تتموضع تركيا موقعا وسطا بين أوروبا وآسيا، لذلك فهي تتقدم في استراتيجية أوراسية مستغلة هذا التمركز الفريد الذي يجمع بين هويات وثقافات مختلفة وهي قريبة من افريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط، وهنا يستعير "أوغلو" من "ماكندر" فكرة "قلب الأرض" على تركيا كونها تتوسط ثلاث قارات[4]. وتطل على ثلاثة بحار إلا أنه لم يطبقها مثل "ماكندر" الذي رأي بأن من يسيطر على قلب الأرض

---

[1]- يوسف، **مرجع سابق**، ص ص 91-92.

[2]- غراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** (GI)، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 120.

[3]- كمال ديب، **لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سوريا ولبنان**، (لبنان: دار الفرابي، 2018)، ص 257.

[4]- أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص 35-36.

يسيطر على جزيرة العالم ومن ثم على العالم، بل استغلها "أوغلو" بصيغة أن بلاده عليها الاستفادة من موقعها الفريد وتوظيفه لخدمة أهدافها الاستراتيجية الكبرى.

ترسخ تركيا عودتها للعالم الإسلامي على يد "أردوغان" الذي سيطمح إلى إقامة دولة محافظة إسلامية متمسكة بتاريخها، وكان تحويل كنيسة "آيا صوفيا" إلى مسجد في جويلية 2020م، ومع ذلك يجب عليه التأقلم مع دستور بلاده العلماني، وتكييف التناقضات التي يعيشها المجتمع التركي لصالحه[1].

2. **البعد الاقتصادي:**

ركز حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة على إصلاحات ساعدت على توفير مناخ استثماري واقتصادي يتماشى مع برنامج الحزب وقوة الرئيس "أردوغان" الذي رسم سياسة اقتصادية قامت على ثلاث نقاط أساسية[2]:

أولا: ضرورة تحقيق نهضة اقتصادية يشعر بها الشعب التركي، وذلك الشعور سيؤثر إيجابا على سلوك الأتراك، ويدفعهم للالتفاف حول رئيسهم طمعا وطلبا للمزيد ما يشجعه على المضي قدما.

ثانيا: السعي للانضمام إلى تكاملات اقتصادية مختلفة على رأسها الاتحاد الأوروبي، ما يوفر فرصا لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي.

ثالثا: وضع استراتيجية اقتصادية شاملة مع الخصخصة غير المضرة، وتعديل التشريعات بما يتلاءم مع برنامج الحزب وتطلعات الشعب، ووضع كل مقدرات البلد البشرية والمادية على طريق الإقلاع الاقتصادي.

تزخر تركيا بالموارد الطبيعية مثل الفحم والذهب، الألمنيوم، إلا أنها غنية بالمياه إذ يوجد فيها 26 حوضا مائيا، تساعدها أن تكون قوة زراعية 4.2 مليون هكتار أي 5.14% تقريبا من المساحة، ويشغل

[1]- Soner Cagaptay, **A Sultan in Erdogan jaces turkey's uncontainable force** (Gi), (VSA, VK : I.B Tunis, 2021), p.15.

[2]- مصطفى إبراهيم، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2012"، المعهد المصري للدراسات، **تقرير اقتصادي** صادر بتاريخ: 2012/04/01، ص 08.

القطاع الزراعي حوالي 8.45% [1]، وقدم معهد الدولة التركي للإحصاء بيانات عن الاقتصاد التركي، فمنذ تولي "أردوغان" السلطة شهد الاقتصاد التركي طفرة كبيرة توضحها الأرقام التالية:

- **الدخل الوطني الإجمالي:** ارتفع من 736 مليار دولار سنة 2010م إلى 1076 مليار سنة 2015 م واستمر بالارتفاع حتى سنة 2019م أين وصل إلى 1486 مليار[2]، الملاحظ عبر هذه الاحصائيات أن الدخل الوطني الإجمالي ارتفع بنسبة 101.9% خلال عشرة سنوات، وهذه النسبة تعتبر إنجازا يحسب للاقتصاد التركي، كما أن الاستمرار في الارتفاع من 2010م حتى 2020م يدل على استقرار سياسي أدى إلى جذب الاستثمارات ما انعكس بشكل مباشر على الدخل الوطني الإجمالي.
- **الصادرات:** بلغت قيمة الصادرات التركية سنة 2010م حوالي 114 مليار دولار وارتفعت إلى حدود 201.2 مليار سنة 2015م ثم 317.5 خلال 2019م،[3] إن ارتفاع قيمة الصادرات يدل على تطور الاقتصاد التركي، حيث ارتفعت بنسبة 76.49 بين 2010م و2015م، و57.8% بين سنتي 2010م و18.79% سنة 2015م و29.5% سنة 2019م، تدل القيمة الإيجابية المرتفعة على الأرقام التي حققها الاقتصاد التركي والجهود التي تبذلها الدولة لدعم الصناعات وترقية الصادرات ودفع عجلة التنمية.

ويرجع الفضل في هذا التطور إلى برنامج لحزب العدالة والتنمية ورؤيته الاقتصادية الشاملة المفصلة كما يلي[4]:

- الاستثمار في الموارد البشرية والطبيعية واستغلالها بعقلانية، بما يجعل تركيا دولة منتجة باستمرار، وتخفيض معدلات البطالة وتحسين الظروف الاقتصادية للشعب التركي.
- العمل باستمرار على تخفيض نسبة البطالة والتضخم، وتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير كل أنواع المعاملات المالية، ورفع معدلات الادخار وتشجيع الاستثمار الأجنبي والداخلي وزيادة قدرته على المنافسة إقليميا ودوليا.

[1]- الياس، **مرجع سابق**، ص ص 90-91.

[2]- Republic of turker, prime minister, invistment support and promotion agency, turkey vision 2023, 2013 ; p2 .

[3] -Ibid, p 04.

[4]- إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 09.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التركية

وضعت تركيا في ظل حكم رجب طيب أردوغان أهدافا عديدة على مستويات مختلفة تسعى من خلالها إلى تجديد العهد مع الحكم العثماني وإعادة بناء الإمبراطورية الجديدة، متطلعة إلى المستقبل لتقييمها ومراجعة الأخطاء من أجل زيادة فعالية المؤسسات وتحسين دورها وتجاوز الأخطاء بحلول 2023 تكون "رؤية تركيا 2023" قد دخلت سنتها الأخيرة، حيث يوافق تاريخ 29 أكتوبر 2023م الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية[1] يمكن تقسيم الأهداف التي تبذل في جهدها للوصول إليها إلى أهداف عامة، أهداف اقتصادية، أهداف على مستوى البنية التحتية، وأهداف على مستوى الطاقة.

الأهداف العامة: يشكل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من بين أهم الأهداف التي تسعى تركيا إليها، فالانضمام سيحمل عدة امتيازات على مجالات مختلفة حيث سيتحسن الاقتصاد أكثر، كما سيفتح المجال أمام المؤسسات والأفراد (المواطنون الأتراك) حرية التنقل في دول الاتحاد أو الاستثمار فيها، كما أن استمرار الازدهار في تركيا يزيد من قوته خاصة أنها حليف موثوق واستراتيجي.

للعالم الغربي مصلحة كذلك في انضمام تركيا حليفته في حلف الناتو فازدهارها واستقرارها يعزز الروابط بينهما، كما أنها كانت سنة 2015م في المرتبة الرابعة من ناحية التصدير نحو الاتحاد الأوروبي وسادس مستورد، ومن جهة أخرى يؤدي تراكم الثورة في تركيا إلى فرص استثمارية أكبر في كلا الاتجاهين، أي الاستثمارات التركية في الاتحاد الأوروبي، واستثمارات الأخير فيها وبالتالي يمكنها أن تستضيف وتوظف[2]، ناهيك عن أنها جارة تتمتع بموقع مهم بمضايقه ودولة الوصل بين أوروبا وآسيا.

يتعرض الطموح التركي للاضطراب في العشرة سنوات الماضية بسبب أحداث الشرق الأوسط وشمال افريقيا أثرت على استقرار المنطقة والأهداف التركية معا، فالحرب في سوريا وظهور "داعش" على حدود تركيا قطع الطريق نحو المنطقة، وبالتالي لابد من التوجه نحو المنطقة الأكثر استقرارا ويجب توطيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[3].

[1] - center for American progress and Istambul policy center, turkey's pathe to prosperity in 2023, july, 2016, P.I.

[2]- center for American progress and Istambul policy center, Op. cit, p.2.

[3] - Ibid, p.19.

تمثل الفوضى التي تعرفها العديد من الدول العربية فرصة لتركيا لملء الفراغ وتوطيد مكانتها ودورها الإقليميين دون الاصطدام مع قوى كبرى، خاصة أنها تحت المظلة الأمريكية.

على المستوى الجيوبوليتيكي تهدف تركيا إلى تعميق علاقاتها مع مستعمراتها القديمة يحركها طموح استعادة امجاد الإمبراطورية العثمانية فهي لم تنسى تبعات الحرب العالمية الأولى واتفاقيات "سايكس – بيكو" و"سيفر" و"لوزان" التي جزأتها وقسمتها بعد أن كانت امبراطورية إلى العديد من الامبراطوريات (الروسية والفارسية) تحولت جراء هذه الاتفاقيات إلى "تركيا الفتاة".

وتشتغل أنقرة على العوامل المشتركة تاريخيا والإسلام من أجل تحقيق هدف الإمبراطورية، وتربط مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا شبكة علاقات تساهم في تسريع ذلك.

على المستوى الاقتصادي، كانت تركيا تحتل المرتبة 111 عالميا من حيث الاقتصاد خلال التسعينيات[1]، وقد وضعت رؤية 2023م هدفا أن تتقدم البلاد لتصل للمرتبة العاشرة[2]، إذا ما تم النظر إلى هذا الهدف سيبدو صعب المنال لدرجة يمكن الحكم عليه بالمهمة المستقبلية، لأن الوصول للمرتبة العاشرة في الترتيب العالمي اقتصاديا، انطلاقا من المرتبة 111 وخلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة ليس بالأمر السهل، إلا أنها اقتربت كثيرا من هذا الهدف خلال سنة 2021م وحققت المرتبة 13[3].

ازداد النمو المتسارع للاقتصاد التركي الثقة للمستثمرين، أين حقق نسبة 6.4% سنة 2019 بالرغم من تداعيات جائحة كورونا (فيروس covid 19) لذلك تهدف الحكومة التركية إلى استمرار هذا النمو والحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي حققتها، وتفادي الانعكاسات السلبية لتدابير السلامة العامة والحجر المنزلي وقيود السفر التي أثرت على قطاعات عديدة كالسياحة، كما تركت تأثيرات نفسية على المواطنين الأتراك[4].

---

[1]- **رؤية تركيا 2023 ما الأهداف التي لم تتحقق بعد؟**، مقال منشور بتاريخ 2021/10/05 على الموقع الالكتروني: (2022/04/16)، https://www.arizona.com.tr/ar/، (12:44).

[2]- **Republic of turkey**, Op, cit, p.02.

[3]- **رؤية تركيا 2023 ما الأهداف التي لم تتحقق بعد** ، مرجع سابق.

[4]- Republic of turkey, Ministry of freasury and finance, New economy program 2021-2022-2023, 2021, p.07.

كي تصل تركيا للمرتبة العاشرة عالميا من الناحية الاقتصادية وضعت خطة جزئية لتحقيق هذا الهدف، خلال سنة 2023م تحقق ناتجا وطنيا تطمح أن يقدر ب 2064 مليار دولار، وقيمة الصادرات 500 مليار دولار[1]، ولأجل هذا يجب عليها ان تخفض العجز التجاري، زيادة معدل الادخار، تحسين السياسة المالية[2]، فقوة اقتصادها يكمن في رفع القيمة الاجمالية لصادراتها مقارنة بالقيمة الاجمالية للواردات، كما أن الوعود والتطمينات واستقرار الأسعار مقابل ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار خاصة أنه يرتبط بشكل مباشر بالدخل والاستهلاك ومعدل الفائدة، وكل ذلك يتفاعل بمدى قوة وثبات السياسة المالية ومدى قدرتها على التأقلم مع المتغيرات ومواجهة الأزمات سواء الاقتصادية أو الأمنية والسياسية، فالاستثمارات لا تذهب إلا إلى أماكن الاستقرار السياسي واستقرار المنظومة القانونية والاستقرار الأمني الذي يخلق بيئة مشجعة على الاستثمار.

تهدف تركيا للوصول إلى عتبة 5% بطالة على أقصى تقدير خلال سنة 2023م، وتدريب حوالي 400.000 عاطل عن العمل سنويا لاكتساب المهارات اللازمة التي تجعل منهم يد عاملة مؤهلة وبمواصفات عالية، إضافة إلى تحليل القوى العاملة الإقليمية ودراسة سوق العمل العالمية لتلبية الطلب على القوى العاملة وتوفير اليد العاملة المؤهلة المطلوبة حسب احتياجات كل قطاع، والوصول إلى المعايير الدولية والكفاءة المهنية[3].

أما على المستوى السياحي تهدف تركيا لأن تكون خامس أكبر مقصد سياحي في العالم واستضافة 50 مليون زائر سنويا، بلوغ 50 مليار دولار من عائدات السياحة، وتعقد في ذلك على قوتها الناعمة عبر التسويق السياحي والصناعة السينمائية من مسلسلات وأفلام تروج لأهم المعالم السياحية، وتعتبر المنح الممولة التي تقدمها الحكومة التركية بمختلف الصيغ والمستويات من أهم السياسات الناعمة التي تركز عليها تركيا لدعم القطاع السياحي فالأفكار التي ينقلها الطلبة والمسفيدون من هذه البرامج تروج لنمط الحياة والدولة التركية بصفة عامة، والسياحة بصفة خاصة.

تشير التقارير إلى أن العجز في الميزان التجاري هيكلي سببه معدل الادخار المنخفض الذي يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن السلع التي تصدرها تتطلب درجة كبيرة من المنتجات

[1] -Republic of turkey, prime Minister, op, cit, p p.03,05.

[2]- center for American progress and Istambul policy center, op, cit, p.08.

[3]- Ibid, p. 15.

والخدمات المستوردة، وللهروب من هذه الحلقة المفرغة تهدف تركيا إلى رفع مدخراتها ومزج مهاراتها لتشمل التكنولوجيا العالية، والمنتجات القائمة على الابتكار المحلي وتخفيض التكاليف والهدف الآخر هو رفع قيمة الادخار إلى أكثر من 20% بحلول سنة 2023م[1].

ولتحقيق أهداف السياسة المالية تعتمد تركيا على البنك المركزي الذي لم يتجاوز سعر الفائدة 7.5% وبالتالي يجب على الحكومة تطور آليات تحفيزية، ورفع هذا المعدل من أجل رفع الادخار، دون نسيان العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتطمينات أردوغان، كما أن الحوكمة والحكم الراشد هي أيضا عامل من عوامل النجاح السياسة النقدية والمالية للدولة[2].

[1]- center for American progress and Istambul policy center, op, cit, pp.7-8.

[2]- Ibid, pp. 9-10.

المبحث الثالث: التنافس الروسي التركي

التنافس الروسي التركي ليس وليد اليوم، بل أنه يمتد لقرون مضت، لأن التنافس يكون بين طرفين أو أكثر متقاربين في القوة، وهذا ما يحدث مع موسكو، وأنقرة فكلاهما كانتا إمبراطورية ضمن أقوى خمس إمبراطوريات، الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية، وكلاهما خاض حروبا عديدة أكسبته قوة عسكرية لا يستهان بها، وكلاهما اليوم يمتلك الشعور نفسه بأنه قد ظلم في وقت مضى، وحان وقت استعادة الأمجاد والمسلوب، بل وأكثر من ذلك كلاهما يعتمد في تحقيق استراتيجيته على القائد القوي، وهما متواجدان على رأس السلطة في بلاد بها "بوتين" في روسيا و"أردوغان" في تركيا، لدرجة إطلاق لقب "القيصر" على الأول و"السلطان" على الثاني، حتى أنهما يعتمدان على البعد الديني في مسيرتها المسيحية الأرثوذكسية، والإسلام السني، ثم أنهما جاءا في الفترة نفسها بداية الألفية الثالثة وحقق نتائج جد مرضية على أصعدة مختلفة وللبحث في التنافس الروسي التركي سيتم التطرق إلى ثلاثة مطالب: التنافس الجيوبوليتيكي، التنافس الاقتصادي، التنافس الاستراتيجي.

المطلب الأول: التنافس الجيوبولتيكي

تنظر روسيا إلى النظام الدولي/العالمي على أنه صراع جيوبوليتيكي بين قوتين إحداهما برية بقيادتها والأخرى بقيادة حلف الناتو الذي تنتمي إليه تركيا، فالولايات المتحدة الأمريكية محمية بكاملها بحدودها البحرية، ومحصنة من الناحية الاستراتيجية وفوق ذلك فقد سيطرت على قسم كبير من الشاطئ الأوراسي عن طريق تركيا واليونان[1]. وبالتالي مهما بلغت الصداقة والشراكة على مختلف المستويات بين موسكو وأنقرة، فإنها لن تكون كاملة أبدا فهما من الناحية الاستراتيجية في معسكرين متضادين واحتمالية الصدام بينهما تظل قائمة.

ولشدة اهتمام الكرملين بتركيا، ومفكريه فإن مفردة "تركيا" هي ضمن أكثر عشر مفردات تداولا في كتاب "ألكسندر دوغين" أسس الجيوبوليتيكي ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي فقد وردت في 34 صفحة من الكتاب في إجراء مختلفة منه، وهذا ليس تصورا جاء من العدم، فأهمية تركيا في الساحة الدولية ووضعها الجيوبوليتيكي يكاد يكون على رأس أي اجتماع رسمي أو غير رسمي للقادة الأتراك، وحتى في كافة المفاوضات التي كانت طرفا فيها لا تخلو ورقة من التأكيد على هذه الأهمية[2].

يعترف "أوغلو" أن بلاده تخضع لصراع نفوذ بين القوى البرية والبحرية، فهي نشطة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتربط بين الشمال والجنوب عبر المياه الدافئة وبريا عبر القوقاز والبلقان ونقاط عبور بحرية، بالإضافة إلى مناطق تربط بين أوراسيا مع الشرق الأوسط وقزوين (مراكز المصادر الجيواقتصادية)، أما الاتجاه شرق – غرب، فتعتبر شبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام استراتيجي[3] أذربيجان.

تشغل أرمينيا أراض بالغة الأهمية تربط بين تركيا ومنه نحو آسيا الوسطى، لذلك يجب عزل أنقرة عبر محور موسكو طهران الذي يحتوي بصفة آلية أرمينيا (كاراباخ)، وإذا ما حافظت أذربيجان بتوجهها الموالي لتركيا ستخضع للتقسيم بين روسيا وايران وأرمينيا، والأمر نفسه يتعلق بمناطق أخرى من القوقاز (الشيشان، أبخازيا، واغستان، وغيرها)، والتي ستبقى بؤرة للصراعات والاضطرابات بمجرد

---

[1]- دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، مرجع سابق، ص 148.

[2]- أوغلو: **مرجع سابق**، ص 141.

[3]- المرجع نفسه، ص 142.

أن تتصادم فيها المصالح الجيوبولتيكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية[1]، ومما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

لدى روسيا وتركيا الأولويات الجيوبوليتيكية نفسها في القوقاز، فاللعبة تدور على الهيمنة والسيطرة يمكن تفسيرها في حرب "ناغورني كاراباخ" "بأرمينيا" عندما دعمت موسكو الانفصاليين بحجة حماية الإثنيات والأقليات الروسية، ودعمت أنقرة الحكومة، فالسيطرة على أرمينيا من شأنها أن يعزل أذربيجان وتحيدها عن تركيا جيوبوليتيكيا، وأن تخلق الأخيرة مجالا حيويا يضيق الخناق أكثر على روسيا.

تمتلك كل من الدولتين رؤيتها الخاصة حول أوراسيا، وترى فيهما منطقة نفوذ تسعى من خلالها لضمان المصالح الجيواستراتيجية، وتوسيع النفوذ في المنطقة ضرورة لابد منه، ويجب الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الحلفاء.

تنطلق كلتا الدولتين من مقاربة تاريخية حول أحقية التواجد في أوراسيا، وحروب شاهدة على ذلك بين الامبراطوريتين، وبالتالي فإن الصدام الجيوبوليتيكي يبقى مطروحا بقوة، لكن روسيا ستكون أكثر استعداد حتى للحرب لان تركيا لا تعاني من "اختناق جيوبوليتيكي" مثل روسيا وإذا لم تجد متنفسا للمياه الدافئة فهي في الغالب تميل إلى الحرب، مثل ما حدث عندما أحست أن أوكرانيا قد تنظم للناتو او أنها قد تخسر شبه جزيرة القرم (حرب روسيا على أوكرانيا 2014-2022).

تمتلك كل من روسيا وتركيا رؤيتها الخاصة بأوراسيا، وكيف يجب أن تكون عليه الخريطة السياسية لكل منهما، وكيفية السيطرة على أوراسيا أكبر مناطق التنافس، ففي حين تنظر روسيا إلى مستقبلها الجيوبوليتيكي قائم على الأقاليم الناطقة بالسلافية والديانة الأرثودكسية وجنوب الاتحاد السوفياتي وتركيا[2] التي يرى مفكروها واستراتيجيتها أنها لا يجب عليها الانسياق وراء "حلم" الانضمام للاتحاد الأوروبي لابد ألا تهمل المنطقة الأهم المتمثلة في أوراسيا التي تنتمي إليها تاريخيا، ومن الخطأ الابتعاد عنها، فالبلقان والقوقاز يشكلان أهم نقاط العبور نحو أوراسيا، وأن الثقل السياسي والاقتصادي والثقافي في الساحة الدولية محددة قوة تأثير أنقرة على المناطق البرية الغربية، وأن

[1]- دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، مرجع سابق، ص 291.

[2]- ألكسندر دوغين، **الخلاص من الغرب الاوراسية الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية (GI)**، تر: علي بدر، (بلجيكا: دار ألكا، 2021)، ص 09.

الوحدة الداخلية للبلاد مرتبطة مباشرة بأوراسيا[1]، واذا ما تم تحليل الفكرتين السابقتين فإن منطقة أوراسيا ستكون لأعمال نقطة صراع جيوبوليتيكي بين روسيا وتركيا.

تنظر روسيا إلى مناطق نفوذها في أوراسيا كل الأراضي الناطق سكانها بالسلافية، بينما تنظر تركيا إلى مناطق نفوذها هي المناطق الناطقة بالتركية وهي تعمل على هذا المستوى وتسعى إلى تعزيز الصلة بين الدول "التركية" وتوطيد العلاقات بينها عن طريق خلق فضاء يوفر المناخ للتقارب الثقافي والاقتصادي والسياسي، ويشمل مشروع أوراسيا التركي الأتراك العثمانيين، الشعوب التركماني في آسيا الوسطى وبلاد فارس، تثار جنوب روسيا وما وراء القوقاز المجريون في المجر، الفلنديون، والبلطيق، وسيبيريا[2].

وعند النظر في الأوراسيا التي تعمل روسيا على ضمها وأوراسيا في المشروع التركي ومطابقة الخريطة أنه تتقاطع في عدة نقاط يمكن تفصيلها كالآتي:

- يشمل كل مشروع عشرة دول على الأقل ضمن آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلطيق.
- تتنافس ثلاثة مشاريع جيوبوليتيكية في أوراسيا المشروع الروسي المشروع التركي العثماني والمشروع الإيراني الفارسي.
- المشروع الأوراسي الروسي والأوراسي التركي في الوقت نفسه يمثلان أهدافا استراتيجية يجب تحقيقها، وإذا ما بدأت الدولتين في مباشرة خططها فالنتيجة ستكون ارتفاعا كبيرا في نسبة المواجهة التي قد تتطور إلى أكثر من تنافس.

تمثل أوراسيا منطقة نفوذ حيوي لروسيا، ولا تتسامح مع من يهدد أمنها القومي الإقليم، كما أنها لا تتسامح في توسيع حلف الناتو فيه، أي أن أي محاولة لتركيا عضو الحلف في التوسع قد تجعلها في صدام عسكري لا تقوى على مواجهته متفردة، وقد تؤدي إلى حرب عالمية إذا ما اعتبر الحلف أنه ملزم بالانخراط في الدفاع عن تركيا، فالمواجهة غير المباشرة قد حدثت عدة مرات في دول أرمينيا وسوريا وليبيا.

---

[1]- أوغلو، **مرجع سابق**، ص 145.

[2]- Ozgur Tufekci, « Turkish eurassianism : Roots and Discourses », in ; Ozgur tufekci and others, eurassian politics and society : Issues and challang, (UK : combridge schoolars publishing, 2017), pp. 15-20.

لا تهتم تركيا بالبحار والمضايق مثل روسيا التي هي في حاجة إلى بحار لا تتجمد ومنافذ بحرية نحو البحر الأبيض المتوسط، وأسهل هذه المنافذ عبر تركيا التي من المفروض أن تستعيد السيادة والسيطرة على المضايق بحلول 2023 قد تستعملها ضد روسيا وتزيد من عزلتها الجيوبوليتيكية.

رغم أن هذا الامر مستبعد إلا أنه وارد، ومثل روسيا تمتلك تركيا تصورها الخاص لاوراسيا متداول بقوة لدى الاستراتيجيتين الأتراك، فقد عبر العقيد التركي "موزافر أوزداغ" (muzaffer ozdag) عن أنه يجب حماية القومية التركية والوصول إلى الإخوة في دول آسيا الوسطى، فأوراسيا حسبه ليست فقط محور العالم أو المحور الجغرافي للتاريخ كما عبر عنه "ماكندر"، ولكنه محور التاريخ التركي ومكان تواجد وعيش الشعوب التركية الناطقة بالتركية (أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، وأوزباكستان)[1] المرتبطة تاريخيا وثقافيا وهوياتيا بالإمبراطورية العثمانية، وطالما عاد الحلم العثماني بالظهور فلابد من عودة مكانة هذه الدول في هذا الحلم.

تحاول الدولتان أن تظهر في صورة متقاربة يدل على انسجام في المصالح وتعاون، لكنهما لم يستطيعا إخفاء الخلافات التي تظهر في كل مرة معلنة عن تنافس، خاصة بعد 2010 والأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث سارعت الدولتان إلى إيجاد موطئ قدم وتثبيته في ظل الفوضى القائمة وتقلص دور القوى التقليدية بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

يحتوي التنافس في الشرق الأوسط وشمال افريقيا على عوامل عديدة تساهم في تعزيز قوة وحضور إحدى الدولتين، لكنه في المقابل يضعف موقف وحضور الأخرى، وتتمثل عوامل القوة الروسية أثرت على الدور التركي (سيقتصر التحليل حصرا على العوامل الجيوبوليتيكية) فيما يلي[2]:

- الحضور الروسي القوي في آسيا الوسطى والقوقاز شكل ضغطا على أنقرة، ومنعها من مد نفوذها بما يوحي أنها ليست ندا لروسيا.
- محور موسكو – طهران وحضورها القوي في حرب سوريا وحسمها الأوضاع لصالحهما.

[1]- أمينة مصطفى دلة، **الجيوبوليتيكا التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية**، (مصر: المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، ديسمبر 2016)، ص 13.

[2]- عماد يوسف قدورة، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 13.

ويمكن إضافة أن التقارب الإيراني الروسي وحسم الحرب السورية لصالح الفئة الشيعية العلوية واحتفاظها بالحكم، شكل خطرا على الإسلام السني بالأخص الإخواني الذي يروج له أنقرة رغم أنه استطاعت فرض وجودها وحماية حدودها بتدخلها العسكري عبر عمليات درع الفرات، غصن الزيتون ودرع السلام.

ويمكن استنتاج نقاط القوة تركيا التي ستؤثر على الحضور الروسي في تركيا:

- تركيا دولة إسلامية ويسهل عليها استقطاب حلفاء من المنطقة تشاطرها الرؤية تجاه مسألة تغيير الأنظمة.
- اسقاط الأسد سيكون ضربة جيوبولتيكية قوة توجه لبوتين، لأن قدوم حكومة سيلغي كل الامتيازات الروسية في سوريا خاصة القواعد البرية والبحرية (حميميم وطرطوس).

وعند فحص إلى التنافس الجيوبولتيكي بين روسيا وتركيا يلاحظ ان الأولى تتجه نحو حسمه فقد نجحت في الإبقاء على الأسد بدليل الزيارات التي بدأ يقوم بها والمتبادلة مع قادة دول كانت وقت قريب رافضة لوجوده (الامارات العربية المتحدة، وقطر)، كما أنا دمشق تتجه نحو استعادة مقعدها في جامعة الدول العربية وحضور قمة الجزائر التي ستقام بتاريخ 02/01 نوفمبر 2022م.

ولازال الكرملين يحتفظ بأوراقه في ليبيا رغم عدم وضوح الرؤية تجاه المرحلة القادمة وانحسار دور الحليف "المشير خليفة حفتر" لكن موسكو لازالت حاضرة.

والنقطة الأهم هي الحرب الجيوبولتيكية التي تخوضها روسيا في أوكراني 2022م "العملية العسكرية الخاصة"Special military operation" من وجهة نظر صناع القرار الروسي، والتي ستغير شكل النظام الدولي/العالمي سواء انتصرت روسيا أم انهزمت فلن يعود هذا النظام كما كان، وستكون تركيا إحدى الدول المتأثرة لا محال من هذه الحرب.

وأما الفكر الاستراتيجي الروسي فالجيوبوليتيكا هي الثوابت التاريخية لروسيا، تبدأ بالتوسع الإقليمي في مناطق أوراسيا واستغلال العوامل التاريخية التي توحد الشعب الروسي ثم الانتقال

للمجالات الأبعد التي كانت تحت نفوذ المعسكر الشيوعي في أوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية[1]

ومما سبق يمكن استنتاج نقاط التنافس الجيوبولتيكية بين روسيا وتركيا:

- حلم استعادة أمجاد الإمبراطورية، فأينما تواجدت روسيا وتركيا في المنطقة نفسها في فترات تاريخية مختلفة ستكون محطة تنافس سواء أوراسيا أو أي منطقة أخرى.
- التواجد في المناطق الحيوية ذات الأهمية الجيواستراتيجية سواء برية أو بحرية في أوراسيا أو غيرها.
- الاعتماد على الدبلوماسية الهادفة بالنسبة لأنقرة والقوة الناعمة ثم المشاريع الاستثمارية، بينما تعتمد موسكو على قوتها العسكرية ونفوذها في سوق السلاح الدولي وحلفائها الاستراتيجيين، بينما لا يمكن أن تعتمد تركيا كثيرا على حلف الناتو، فقد تخلى عن أوكرانيا (ليست عضوا) لكنها شاركت في عدة حملات عسكرية للحلف مثل حرب العراق 2003م والتحالف الدولي على سوريا 2011م.

المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي

يتباين الوضع الاقتصادي بين روسيا وتركيا بين التعاون تارة، والتنافس تارة أخرى حيث تشير الأرقام إلى أن التبادل التجاري بين الدولتين انتقل من 34.2 مليار دولار سنة 2012م إلى طموح 100 مليار بحلول 2023م[2] وهذا رقم كبير يدل على عمق العلاقة الاقتصادية، ومع ذلك يمكن وصف هذه العلاقة بالرمادية فلا هي بيضاء تظهر في شكل تعاون وشراكة، ولا هي سوداء تنم عن منافسة وتصادم اقتصادي، بل هي في منطقة ضباب يصعب فيها فصل مجالات التعاون عن مجالات التنافس التي سيركز عليها هذا المطلب.

تعمل تركيا على تعزيز مكانتها في آسيا الوسطى من منطلق أن هذا الإقليم يمثل منطقة واعدة للاستثمار في البنية التحتية، كإنشاء الطرق السريعة، وطرق جديدة للتغلب على اعتماد البنية التحتية

[1]- ألكسندر دوغين، **جغرافية السياسة في روسيا**، تر: عاطف معتمد وآخرون، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2021)، ص 241.

[2]- محمود سمير، العلاقات التركية – الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 ديسمبر 2014، ص 07.

لجمهوريات ما بعد الاتحاد السوفياتي، ففي ديسمبر 2018م استثمرت تركيا ما يفوق 85 مليار دولار من قبيل بناء ميناء دولي في عشق أباد (تركمانستان) وترميم ميناء في تركمانباشي، وفي سنة 2020 استحوذت الشركة التركية القابضة "تاف للمطارات" على حصة 100% في مطار "ألماتي" كبرى في مدن كازاخستان[1].

تركز روسيا أيضا على البعد الاقتصادي في استراتيجيتها، وهي على استعداد لمواجهة أي قوة اقتصادية في الدول التي تراها مجالا لنفوذها، وتنوع علاقاتها الاقتصادية مع عدة تكتلات مثل (Ric) التي تضم روسيا، الهند، الصين، وبريكس (Brics) التي تضم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا، ومنظمة شنغهاي) التي تمثل أهم المنظمات حيث تضم الدول الأكبر من حيث المساحة فالهند وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان أكبر الدول انتاجا للمواد الأولية في حين تمثل الصين أكبر المستهلكين، خاصة إذا وصلت إلى تنفيذ برنامجها للتعاون الاقتصادي والتجاري في حدود 2025[2]. وتضم المنظمة كل من روسيا الهند والصين وباكستان وكازاخستان وتبرغيزستان وأوزبكستان، وطاجكستان وإيران التي انضمت بتاريخ 17 سبتمبر 2021 خلال القمة التي عقدت بطاجاكستان[3]. وتتكون من 44% من سكان العالم، وتنطلق من مقاربة مفادها أن التنمية الاقتصادية غير المتكافئة في العالم أدت إلى خروج السياق عن الجانب الاقتصادي ليتعداه للجانب الأمني والاجتماعي ولا سبيل لمواجهة التهديدات سوى التنمية الاقتصادية المستدامة، وتهدف المنظمة إلى التعاون الاقتصادي لتوفير الانتعاش وضمان الاستقرار المالي والشفافية والتحفيزات الجمركية ودعم مبادرات الاستثمارات والصناعات وتحسين جودة حياة المواطنين[4].

أشرفت موسكو على إنشاء تكتل آخر يستهدف آسيا الوسطى وأطلقت عليه اسم "مجموعة صداقة الدول المستقلة" تشكل من روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء، مولدافيا، أرمينيا، أذربيجان، جيورجيا، كازاخستان، قرغيستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، وتتخذ من مدينة مينسك

---

[1]- **آسيا الوسطى بين تركيا وروسيا: الطموحات ومبرراتها**، مقال منشور بتاريخ 2022/02/04 على الموقع: https://www.almayadeen.net/press/(2022/05/04)، على الساعة (23:00).

[2]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشر، 2016)، ص 235.

[3]- **حلف عسكري جديد يضم نصف البشرية...ماذا تعرف عن منظمة شنغهاي للتعاون ؟** مقال منشور بتاريخ 2021/12/1 على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/12/1/ (2022/05/04)، على الساعة (23:06).

[4]- **دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن**، الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949#:~:text=. (2022/05/04)، على الساعة (22:23).

عاصمة روسيا البيضاء مقرا رسميا، إلا أن التكتل ليس على مستوى التطلعات بسبب انسحاب أوكرانيا وجورجيا وبهذا تكون المجموعة الاقتصادية الأوراسية من أهم التكتلات التي تسهر موسكو على انجاحها وتوطيد العلاقات بين أعضائها[1].

لا تختلف تركيا عن روسيا في استراتيجيتها الاقتصادية فيما يخص الانخراط في تحالفات إقليمية تساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية فأن شأن منظمة الدول التركية تحت رئاسة "بن علي يلدرم" السياسي التركي وكانت المنظمة سابقا تحت اسم المجلس التركي التي تأسست بتاريخ 03 أكتوبر 2009م وتضم المنظمة تركيا، أذربيجان، كازاخستان، وقرغيزيا وأوزبكستان، والمجر وتركمانستان بصفة مراتب، وتهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الناطقة بالتركية[2].

تؤمن كل من روسيا وتركيا أن سياسة التكتلات هي السبيل الأنجح في تطوير الاقتصاد لكنهما يختلفان في طريقة التوجه فبينما تظهر موسكو واضحة في توجهها نحو الشرق أي الدول الآسياوية، تترنح تركيا بين الشرق والغرب فهي إثر سعيها للانضمام إلى أقوى تكتل بين دول ذات سيادة الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن العديد من الدول ترتبط مع روسيا ومع تركيا في تكتل واحد، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يمثل التنافس الروسي التركي وسياسة التكتلات

الدولة	منظمة شنغهاي	الاتحاد الأوراسي	منظمة الدول التركية	دول منخرطة في أكثر من منظمة
روسيا	✓	✓	X	✓
تركيا	X	X	✓	X
روسيا البيضاء	X	✓	X	X
مولدافيا	X	✓	X	X

[1]- قلعجية، **مرجع سابق**، ص 206.

[2]- يلدريم: **منظمة الدول التركية تنمو وتزداد قوة**، مقال منشور على الموقع التالي: https://www.aa.com.tr/ar/ (2022/05/04)، الساعة (15:33).

أرمينيا	X	✓	X	X
أذربيجان	X	✓	✓	✓
جورجيا	X	X	X	X
كازاخستان	✓	✓	✓	✓
فيرغستان	✓	✓	✓	✓
أوزبكستان	✓	✓	✓	✓
طاجكستان	✓	✓	X	✓
تركمانستان	X	✓	✓	✓
تركمانستان	X	✓	X	X
أوكرانيا	X	X	X	X
الهند	✓	X	X	X
الصين	✓	X	X	X
المجر	X	X	✓	X
باكستان	✓		X	X
ايران	✓	في اطار الانضمام	X	✓

المصدر: من إعداد الطالبة

في هذا الجدول تم إضافة كل من جورجيا وأوكرانيا لأنها كانت منظمة إلى الاتحاد الأوراسي قبل توتر علاقاتها مع روسيا، كما لم يتطرق الجدول لمنظمتي (Ric) (Brics) لأنها بعيدة عن التنافس الروسي التركي، فالتنافس سيكون كبيرا في الدول التي تتشارك مع روسيا وتركيا في المنظمات نفسها وهذه الدول هي: أذربيجان، كازاخستان، فرغيستان، أوزبكستان، تركمانستان، وإيران التي تنتمي إلى منظمتين تقودهما روسيا لا تركيا.

سيكون التنافس على أشده في الدول المذكورة وستحاول موسكو وأنقرة ضمان أكبر قدر ممكن على المصالح الاقتصادية، وليس هذا وحسب بل ستسعى كل منهما إلى قطع الطريق أمام الأخرى حتى تفوز بالحصة الأكبر أو الانفراد بالاستثمارات خاصة الحيوية والاستراتيجية منها.

تتنافس تركيا وروسيا جيواقتصاديا فالأولى تسعى لأن تكون "الدولة الجسر" التي تربط بين الشرق الغني بموارد الطاقة والغرب المتقدم صناعيا والذي يفتقر لموارد الطاقة ويهدف أيضا إلى التخلص من تبعيته في هذا المجال لروسيا، التي تحاول بدورها الإبقاء على دورها في السوق الطاقوية واحتياجات أوروبا، وبالتالي لن تسمح لأي دولة أو غيرها أن تكسر هذه العلاقة، وما دامت تركيا تلعب دورها في أوراسيا عبر بناء خطوط أنابيب تمر عبر أراضيها في مشروع أطلق عليه مشروع أوراسيا يربط بين أوروبا مع آسيا بالنفط والغاز عبر تركيا وبدعم أمريكي في بعض الأحيان مثل خط تبليسي – جيهان – باكو.

كما عملت أنقرة على توقيع اتفاقيات بناء خط أنابيب النفط BTC والغاز الطبيعي من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان نحو الغرب، وما كان على روسيا إلا مواكبة هذه الخطوات التركية عبر احتوائها ووضعها تحت عينيها عندما وقعتا اتفاقية خط أنابيب الغاز الطبيعي التيار الأزرق (Bleu Stream) تحت البحر الأسود، يهدف إلى تزويد تركيا بالغاز الطبيعي الروسي لمدة 25 سنة، قد يجادل أحدهم بأن خط أنابيب الغاز التيار الأزرق لا يدخل ضمن التنافس، بل يأتي ضمن تعاون الدولتين في المجال الطاقوي إلا أن الضرورة في بعض الأحيان تحتم إجراءات مختلفة.

فالمغزى من التيار الأزرق هو توريط أنقرة وضمان عدم استقلالها الطاقوي نهائيا، فإذا ما تم هذا الاستقلال، ستخسر موسكو هيمنتها الطاقوية على أوروبا للأبد، وأفضل وصف يمكن إطلاقه هو أنه إذا اقتضت الضرورة فكل نفسك قبل أن يأتي أحدهم ويأكلك، ومن الناحية الاستراتيجية بأن تقريب العدو حتى يبقى مراقبا أفضل من إبعاده، وهذا ما استخدمته موسكو مع أنقرة.

تتوقع روسيا أن تبقى أوروبا معتمدة عليها في امدادات الغاز وسيزداد هذا الاعتماد، فقد بلغت حصة مؤسسة "غازبروم" (Gazprom) 30% سنة 2013م، وتستهلك أوروبا 500 مليار متر مكعب من الغاز المسيل تأتي 162.8=7 مليار قدم من روسيا وحدها لذلك فإنه على عكس تركيا فالأولى مستعدة لخوض الحروب إذا ما شعرت أن حصة من سوق الطاقة أصبحت مهددة، أو أن طرفا يحاول لعب دور البديل في امدادات الطاقة الأوروبية، فمن بين أسباب خوضها لحرب جورجيا 2008 إحباط خطط تصدير الغاز من بحر قزوين إلى أوروبا عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا[1].

[1]- ديب، **مرجع سابق**، ص 157.

تستورد تركيا 28.3 مليار متر مكعب من روسيا إلى حوالي 60% من استهلاكها[1]، وهذه نقطة تفوق أخرى في إطار التنافس الاقتصادي بين الدولتين، ولا يوجد العديد من الخيارات أمام أنقرة لتجاوز عجزها في هذا المجال سوى إيران، الحليف الاستراتيجي لموسكو وعدو واشنطن التي تفرض عقوبات اقتصادية على طهران، أما الخيار الثاني فهو أذربيجان التي لن تستطيع توريد أكثر من 10% من احتياجات تركيا[2].

تعقد أغلب دول أوراسيا على روسيا في تمويلها بالغاز الطبيعي حتى تلك التي تمتلكه فقد وجدت بديلا في الغاز الروسي تنخفض التكاليف مقارنة بإنتاجها المحلي وهذا ما يجعل الاستثمارات التركية في مجال الغاز عديمة الفائدة فلن تستطيع منافسة روسيا، وبالتالي عليها ادخال هذه النقطة ضمن حساباتها، فلا تستقر الكرملين المعروف عنه استعمال ورقة الغاز، وتحويلها من مسألة اقتصادية إلى مسألة جيواقتصادية ومن ثم إلى "الابتزاز السياسي"، ويبين الجدول التالي استهلاك دول أوراسيا للغاز الروسي.

الجدول رقم (02): يبين استهلاك دول أوراسيا (بما فيها دول البلطيق) من الغاز الروسي.

الدولة	الاستهلاك / مليار متر مكعب
روسيا البيضاء	20.5
كازاخستان	6.5
أذربيجان	4.0
مولدوفا	2.5
جورجيا	1.9
أرمينيا	1.7
أستونيا	أقل من 1
ليتوانيا	2.8
لاتفيا	1.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ديب، **مرجع سابق**، ص ص 173-177.

[1]- المرجع نفسه، ص 183.

[2]- المكان نفسه.

بالنظر إلى الأرقام المقدمة فإن روسيا استمرت في تموين حق الدول التي تعرف علاقتهما توترات مثل أرمينيا، كما ان بعض الدول معروفة بإنتاج الغاز مثل: أذربيجان، إلا أنها تعتمد على الغاز الروسي، وهذا يصعب التغلغل التركي، لذلك يجب على أنقرة تجنب مجال الطاقة إذا كانت لا تريد المواجهة مع موسكو والتحول من تنافس إلى نزاع.

المطلب الثالث: التنافس العسكري بين روسيا وتركيا

لا يعتبر التنافس العسكري بين روسيا وتركيا حديثا بل يمتد الى قرون مضت عندما كانت الدولتان إمبراطوريتين، خاضتا حروبا عديدة ضد بعضهما كان آخرها الحرب العالمية الأولى[1] (1914م-1919م) التي انهزمت فيها الإمبراطورية العثمانية، وأثرت عليها لحد الآن، إلا أن هذه العلاقة تحسنت ولم تعد تتميز بالحرب المتكررة.

ولفهم هذا التنافس لابد من تحليل ثلاثة عناصر معقدة في العلاقات العسكرية التركية، العنصر الأول هو أن تركيا عضو في حلف الناتو، الثاني هو أن تركيا زبون مهم للأسلحة الروسية، الثالث كلاهما يمتلك أهدافا يسعى لتحقيقها عبر تدخلات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة في أقاليم استراتيجية بالنسبة إليهما.

تنظر روسيا لتركيا عضوة حلف الناتو نظرة نفسها التي تنظرها للحلف ذاته فلا يمكن فصلها عن الصدام بين الغريمين التقليديين، وبذلك فالصدام بين أنقرة الأطلسية مع موسكو الأوراسية وارد، وتعارض الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في طريقة تفاعلهم والضغوط العسكرية التي يفرضونها، وتنصلهم من الاتفاقيات الدولية وعمليات عسكرة وسباق التسلم في المناطق المجاورة لروسيا من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي (Atlantic treaty organisation) (Nato) (NorHan) الذي أخل بنظام الأمن المتكافئ واستمر في تعزيز قدراته وامكاناته العسكرية متجاهلا كل التحذيرات، كما أن توسعه يمثل تهديدات مباشرة لروسيا، وبما أن تركيا ضمن هذه المنظمة فإن ما ينطبق على الأولى ينطبق على الثانية.

[1] - Russia Federation, presidential edicat 683, the Russien Federation's National Security stratigy.

بالمقابل تنخرط تركيا في سعي حلف الناتو إلى نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في دول الاتحاد السوفياتي سابقا والوصول إلى آسيا الوسطى، وهي مجال تنافس روسي تركي[1]، وإذا ما حصل ذلك فإن تركيا تكون قد رجحت كفة المنافسة لصالحها، لأنها ستحتمي بالحلف وستكون مرتاحة عسكريا عكس روسيا التي لابد عليها أن تبقى في تطوير دائم ورفع مقدراتها العسكرية.

إن التنافس مع تركيا عسكريا هو التنافس مع القوى الغربية وحلف الناتو عموما، وبالتالي أينما تجده، فإن تركيا ستكون حاضرة لا محال، فقد أرغمت موسكو الناتو على التنازل عن فكرة ضم جورجيا عبر تدخلها العسكري في أخذ الغرب وضع المتخرج ولم يستطع لا ضم جورجيا ولا حتى إيقاف تدخل الجيش الروسي الذي اختزل بعض الأجزاء من جورجيا وضمها لبلاده، وخسرت أنقرة جولة أخرى في إطار المواجهة بين روسيا والناتو عندما أحبطت مخططه لضم أوكرانيا، فردت بتدخل عسكري آخر سنة 2014م، واختزال آخر لمساحة أوكرانيا، بإعلان انفصال شبه جزيرة القرم، واستمر الجيش الروسي في كسب الرهان عندما أعاد الكرة مرة أخرى في سنة 2022م وهي طريقها لاختزال تأخذ من مساحة أوكرانيا.

يبدو أن تركيا فهمت الدرس وأن الناتو مؤسسة يمكن أن تستفيد منه لكنه لن يحميها إذا ما واجهت روسيا عسكريا، لذلك حاولت تقليص حدة التوترات والتنافس، وعملت إلى الاسترضاء بدل العداوة عن طريق منظومة الصواريخ الروسية الشهيرة S-400 أول عملية شراء لهذه المنظومة من عضو في حلف الناتو، ما أدى بالكونغرس الأمريكي إلى تهديد تركيا بعقوبات، وحاول إعاقة وصول السلاح الروسي قبل موعده إلا أنه لم ينجح واستملته أنقرة في جويلية 2019م في الذكرى الثالثة لمحاولة الانقلاب الفاشلة[2].

ومما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

- يعتبر التنافس العسكري الروسي التركي أمرا بديهيا فهما متنافسان في مجالات ذات صلة مباشرة بالأمن القومي لكل منهما: كالطاقة والجيوبوليتيك.

[1]- محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة السياسة الدولية** (ع.18، مصر: الأهرام، 2007)، ص 42.

[2]- Asli Aydimrasbas, **The Turkish sonderweg : Erdogan's new turkey and its role in the global order**, (turkey : istumbul policy center, February 2020).

- تفوق روسيا عسكريا في أكثر من مرة على حلف الناتو رغم أن المواجهة لم تكن مباشرة هو تفوق على تركيا بصفتها عضو فيه.
- التأكد من عدم قدرة الناتو على حمايتها، جعلها تتجه نحو التقارب العسكري ولو جزئيا، ومرحليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي من المفروض حليف استراتيجي تفرض عقوبات على حليفتها تركيا، وبالتالي سينخفض مستوى الثقة بين جميع أفراد الحلف.

تحاول روسيا سحب تركيا من العالم الغربي وجذبها نحوها، تحقيقا للمصالح المشتركة، فرغم أن التنافس العسكري قوي، لكن تظل تركيا زبونا مهما في شراء الأسلحة الروسية.

وفي إطار التنافس العسكري أيضا تستخدم تركيا روسيا كورقة ابتزاز لشركائها الغربيين لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترضت على صفقة شراء S-400، استعدت جراء ذلك الأخيرة الأولى من برنامج انتاج المقاتلات F-35 (آخر طراز للطائرات الحربية المقاتلة التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية)، كما أكد مدير إدارة صناعة الدفاع التركية "اسماعيل دمير" أن واشنطن امتنعت عن تزويد بلاده ب 40 مقاتلة جديدة من طراز F-16، وتحديث أخرى ضمن السرب الجوي، ردا على ذلك فتحت بلاده من جديد ملف شراء مقاتلات Sv-35 و[1]Sv-57، وهي أحدث طراز من المقاتلات الروسية الصنع، والتي تمثل أهم منافس للمقاتلات F-16 وF-35 الأمريكيتين، بهذا تستخدم أنقرة موسكو كفزاعة لتحقيق أهداف عسكرية تتعلق بتجهيزات جيشها إلا أنه يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، وهي أن موسكو تستعملها لتخوف بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من إمكانية تسريب تركيا لتكنولوجيا التجهيزات بمجرد الحصول عليها، ومنه يمتنع الغرب فعلا عن التزويد بالتكنولوجيا الحديثة والأسلحة المتطورة، ويضطر وزارة الدفاع التركية إلى اللجوء نحو المركب الصناعي العسكري الروسي.

سيطرت روسيا على نسبة 26% من مبيعات السلاح في السوق العالمية بين سنتي 2012م-2016م، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا بين سنتي 2017م-2021م إلى نحو 19% بسبب انخفاض

[1]- موسكو فسكي كومسو موليتس، **أردوغان يلعب ورقة السلاح الروسي**، مقال منشور على الموقع: https://arabic.rt.com/press/1284873-. (2022/05/15)، على الساعة (22:28).

شحنات الأسلحة من أكبر مستوردين للسلاح الروسي وهما الهند والفيتنام[1]، وفي هذه النقطة لا تمثل تركيا منافسا حقيقيا لكن الكرملين في السنوات الأخيرة بدأ يبدي قلقه من التطور الملحوظ للصناعات الدفاعية التركية الذي بدأ يظهر للعيان خاصة أن موقعها الجغرافي المتميز وقربها من النزاعات سواء في الشرق الأوسط أو في افريقيا بشكل دائما أساسيا لتحولها من مستورد إلى مصدر وهذا ما أكده وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار" في معرض اسطنبول الدولي للصناعات الدفاعية الذي أقيم بداية من 17 أوت 2021م أن بلاده نجحت في رفع نسبة الانتاج المحلي من الصناعات الدفاعية من 20% إلى 80% ومازال طموحهم بالوصول إلى نسب أكبر ونتائج أفضل قائما، حيث رأى أن ما وصلوا إليه ليس كافيا[2].

لا تأتي هواجس الكرملين من فراغ فالأرقام التي حققتها تركيا في مجال صناعة الأسلحة لا تبشر بخير، وتنذر عن قيام منافس قوي في السوق العالمية للسلاح، فقد ارتفع عدد الشركات التركية في قائمة أفضل 100 شركة للصناعات الدفاعية الأكثر شهرة عالميا إلى المرتبة السابعة، وانخفضت نسبة واردات الأسلحة التركية بين 2015م و 2019م بنسبة 48% إذا ما قورنت بالخمس سنوات السابقة 2010م-2014م، كما بلغت صادراتها 2,2 مليار دولار سنة 2018م بنسبة زيادة قدرت ب 17% مقارنة بعام 2017، ووصلت إلى 3 مليارات بنهاية 2019م، وهذا ما أهلها إلى أن تكون في المرتبة 14 للدول الأكثر تصديرا للأسلحة في العالم، وأشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام كذلك أن صادراتها ارتفعت ب 170% بين 2012م و2021م[3].

ومما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تشير الاحصائيات المقدمة أن التقدم الذي أحرزته تركيا في مجال صناعة الأسلحة جاء خلال فترة حكم أردوغان وهذا ما يزيد من امكانية بقائه في السلطة لمدة أكبر.

---

[1]- Global mms trade falls sloghty, but imports to europe, East Asia and oceaniarise, oficial sipro web site : https://www.sipri.org/media/press-release/2022/global-arms-trade-falls-slightly-imports-europe-east-asia-and-oceania-rise(15/05/2022), (12:33).

[2]- موسى مهدي، **موسكو قلقة من صادرات الأسلحة التركية...ومصارف غربية تخشى معركة الاستقلال**، مقال منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ: 2021/02/06. https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2022/05/15)، على الساعة (14:44).

[3]- زاهر البيك، **الصناعات الدفاعية التركية...مكاسب اقتصادية وباب جديد للتجارة الخارجية**، مقال منشور بتاريخ 2021/01/11، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/ ، (2022/05/15)، على الساعة (14:12).

- انتعاش سوق السلاح التركي وزيادة صادراته والمراكز المتقدمة التي احتلتها تركيا في مجال تصدير جاء بين 2012م و2021م وهي فترة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، ما يدل على أنقرة أحسنت الاستثمار في هذه الأحداث.
- إذا استمر الطلب على السلاح التركي بالوتيرة نفسها، وواصل التطور ومواكبة التكنولوجيات الحديثة والدقيقة وتنويع الصناعات الدفاعية وستكون تركيا من أشد المنافسين لروسيا في سوق السلاح الدولية خلال الفترة القصيرة القادمة في حدود 2030.

يمثل التواجد العسكري الميداني العملياتي وجها آخرا من أوجه التنافس العسكري بين روسيا وتركيا، فمنذ 2010م والأحداث التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط من سقوط أنظمة أخرى وتباينت شدة الأحداث بين حراك أفضى إلى نوع من الاستقرار وتسليم للسلطة دون عنف وحرب دولية تجاوزت تداعياتها حدود المنطقة بأكملها، بل انتقلت لإقليم أخرى مثل روسيا تركيا والاتحاد الأوروبي مثل الحرب السورية والحرب الليبية، سواء تهديدات ارهابية مباشرة أو هجرة غير شرعية، عندما استغلت الجماعات المنظمة سقوط الدول لتتخذ منها دولة عبور نحو أوروبا مثل ليبيا، أو لجوء مثل أزمة اللاجئين السوريين التي أثرت على الاتحاد الأوروبي وتركيا.

إذا ما تم البحث عن تنافس عسكري ميداني بين روسيا وتركيا خلال الألفية الثالثة فلن يجد الباحث أفضل من حالتي الحرب السورية والحرب الأرمينية أين تجلى بوضوح هذا التنافس، وكان له تأثير مباشر على الوضع في الدولتين.

فالملاحظ أن نظام الأسد كاد أن يسقط لولا التدخل العسكري الروسي رغم أنها كانت رافضة لعمليات القمع ضد المتظاهرين، وحذرت في الوقت نفسه من أي انزلاقات قد تؤثر على استقرار البلاد، فسوريا حليفة ولم تتدخل عسكريا إلا بعد فترة فاقت الأربع سنوات، إلا أنها عندما أحست أن نظام الأسد قد يسقط في أي لحظة بدأت ضرباتها الجوية في سبتمبر 2015، وترى موسكو أن تدخلها في سوريا شرعي عكس باقي التدخلات سواء التحالف الدولي أو التدخل التركي لأنه جاء بطلب من حكومة شرعية ومنتخبة شعبيا[1]، بذلك كان الجيش الروسي أكثر أريحية في التحرك واستغلال العوامل المؤثرة تأثيرا ايجابيا، وقبل بداية تدخله كان النظام السوري قد خسر حوالي 78,8% من أراضيه منها

[1]- محمد بهلول، استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011 – 2018)، **مرجع سابق**، ص ص 172-185.

نحو 49.05 لصالح "داعش" لوحدها، إلا أنه بعد أقل من 5 سنوات من هذا التدخل (بين 2015م و 2019م) ارتفعت نسبة سيطرة النظام السوري إلى 63.38%[1].

وإذا كان التدخل الروسي في سوريا دافعه طلب دمشق، فإن التدخل التركي كان بحجة حماية حدودها مع سوريا ضد الارهابيين، والانفصاليين الأكراد وإنشاء منطقة عازلة، ويمثل بقاء الأسد من رحيله وجها من أوجه التنافس العسكري حيث تسعى أنقرة حالها حال حلفائها إلى اسقاط الأسد، ترفض موسكو ذلك وتحاول الابقاء عليه في السلطة، وفي نوفمبر 2015م أسقط سلاح الجو التركي طائرة روسية وازدادت حدة التنافس لدرجة أدت إلى قطع العلاقات الثنائية بين البلدين وكادت العلاقات تتأزم أكثر[2].

تمثل ورقة الأكراد نقطة تنافس عسكري أخرى، ففي حين تتدخل تركيا لمنع وحدات حماية الشعب الكردية من الاقتراب إلى حدودها، تعتمد عليهم موسكو وتدعمهم في عمليتها العسكرية لمواجهة الارهاب، وبتاريخ 18 ماي 2016م اتصل الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" (Barak Obama) بالرئيس التركي أردوغان، طلب منه دعم عملية عسكرية تقوم بها قوات سوريا الديمقراطية المشكلة أغلبها من وحدات الحزب الديمقراطي الكردستاني، ورفض ذلك في بادئ الأمر، ثم وافق على أن تعود هذه القوات إلى مواقعها ولا تقترب من الحدود التركية[3]، أما موسكو فقد أشرفت خلال سنة 2017م على بناء منشأة عسكرية على الأراضي الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية في عفرين وقدمت لهم قرضا ب 1.2 مليار دولار[4].

أطلقت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في سوريا بين 2016م و2019م كانت الأولى في عفرين تحت اسم غصن الزيتون، والثانية كانت في منطقة ريف حلب الشمالي تحت اسم درع الفرات، والأخيرة تتبع السلام شملت مدينتي تل أبيض ورأس العين[5].

---

[1]- **خمس سنوات على التدخل الروسي في سوريا ماذا أراد وماذا حقق؟** مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://jusoor.co/details/ (2022/05/10)، على الساعة (14:23).

[2]- العمليات العسكرية بسوريا الخلفيات، والسياق، والتوقعات، **مركز الجزيرة للدراسات** تقدير موقف، 2016/08/29، ص 03.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- Stephen Blank, Russia's Exploitation of ethnic issues ans policy in the middle east article published in 20/12/2017, on website : https://jamestown.org/program/imperial-strategies-russias-exploitation-ethnic-issues-policy-middle-ea (2022/05/12), (12:00).

[5]- خير الله الحلو، **التدخل التركي في شمال سوريا: استراتيجية واحدة وسياسات متباينة**، جامعة فلورانسيا، (إيطاليا: مركز روبرت تومان للدراسات العليا، 2020)، ص 1.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق في هذا الفصل نستنتج بأن:

- روسيا ترفض رحيل الأسد وتسعى للحفاظ عليه ميدانيا، بينما لا تريد تركيا بقاءه إلا أن تدخلها لم يهدده، بل كان كله على حدود الدولتين.
- ترى موسكو في بقاء الأسد توطيد لتحالف أكثر تعقيدا تمثله الطائفة الشيعية يربطها مع إيران وسوريا وباقي دول الهلال الشيعي، بينما ترى أنقرة في دعم الشيعة خطرا يهدد أمنها القومي ومصالحها ومشاريعها الاستراتيجية.
- يمثل الأكراد وجها من أوجه التنافس العسكري بين روسيا وتركيا ففي حين دعمتهم الأولى حاربتهم الثانية.

الفصل الثاني:

روسيا وتركيا تتنافسان في ليبيا

تمهيد:

انتفضت الشعوب العربية ضد الحكومات العربية القائمة منذ 2010م بتونس بعد إحراق "محمد البوعزيزي" لنفسه ملنا عن ميلاد تاريخ جديد ليس في تونس وحدها، إنما في النظامين الإقليمي والعالمي، حيث انتقلت شرارة الانتفاضات لتمس أغلب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، تفاوتت شدة هذه الانتفاضات من دولة لأخرى، لكن هناك ملاحظات مشتركة يمكن تلخيصها فيمايلي:

- كل الانتفاضات انطلقت لأسباب سوسيو اقتصادية أثرت على المستوى المعيشي للمواطنين، بل وأثرت على التوازن الاجتماعي في بعضها.
- كل الحكومات لم تتقبل ما فعله المواطنين ولجأت للعنف بمختلف درجاته من التهديدات اللفظية إلى استخدام لقوة القمعية.
- أثرت الانتفاضات على الاستقرار الإقليمي، مع غياب معهود للولايات المتحدة الأمريكية.

واشتركت ليبيا ع دول الإقليم في كل ما تم ذكره، فدخلت في حرب أثرت على مؤسسات الدولة وهيكلها واستقرارها، أدى غياب واشنطن على غير العادة من الأحداث التي عرفتها المنطقة إلى لعب قوى إقليمية ودولية دور البديل وملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الحالة الليبية اختلفت لأن الراحل معمر لقذافي سقط بعد تدخل ملف شمل الأطلسي ومع ذلك انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية تاركة ليبيا، فكانت نقطة تنافس أخرى بين تركيا روسيا.

المبحث الأول: الحرب في ليبيا نظرة جيوسياسية

من الضروري أن نستعرض أهمية ليبيا لنفهم المردود الذي ستستفيد منه تركيا وروسيا باعتبارهما دولة إقليمية تمثل أحد أعمدة العالم الإسلامي وقوى دولية على التوالي من جهة وكذا لا بد من تحليل وقراءة الأزمة الليبية لفهم أبعاد الصراع الدولي والإقليمي القائم في ليبيا

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا

من خلال هذا المطلب سنتناول الأهمية الجيوسياسية لليبيا من خلال إبراز الموقع الجغرافي الذي تحتله، وكذا الأهمية الطاقوية وقوة جذبها للاستثمارات الخارجية.

1. الموقع الجغرافي

تتمتع الدولة الليبية بموقع جد متميز فهي في وسط الوطن العربي حيث تعتبر الجسر الذي يربط بين شطريه يمينا الشرق الأوسط و يسارا شمال افريقيا كما أنها تشرف على البحر الأبيض المتوسط الجنوبي بشاطئ طويل يزيد 1900 كيلومتر فضلا عن وقوعها في وسط الشمال الافريقي حيث تلتقي مع حدود كل من جمهوريتي النيجر و التشاد جنوبا، أما شرقا فتسير الحدود مع جمهوريتي مصر والسودان و غربا مع حدود جمهوريتي تونس و الجزائر يعني ان ليبيا تتجاور مع أربع دول عربية و دولتان إفريقيتين حيث يبلغ طول حدودها البرية مع هذه الدول مما له تأثيره السياسي الخارجي القوي تجاه هذه الدول.

إذ وصفت منذ القدم بأنها افريقيا الشمالية و أنها متنفس لا غنى عنه للدول الحبيسة التي ترغب في الوصول الى البحر و هذا بفعل العلاقات التجارية و الروابط الثقافية و التاريخية بين مدن الجماهيرية و مدن وسط افريقيا هذا الأمر الذي جعل ليبيا تلعب دور مهم في ربط الصلات الثقافية الدينية والسياسية طيلة مراحل التواصل بين العرب و الأفارقة و قد زاد اهتمام ليبيا بالقارة الأفريقية رغبة منها في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي و العسكري و المعنوي الأمر الذي دفع ليبيا بعد قيام الثورة إلى الاستثمار السياسي في إفريقيا

و من خلال هذا التحديد الجغرافي يتضح أن امتداد أرض ليبيا فلكيا ينحصر بين خطي طول تسع درجات و عشرون درجة شرقا حيث يصل أقصى امتداد لها صوب الجنوب خط عرض درجات و دقيقة أما في اتجاه الشمال خط عرض الحد الأقصى لامتداد ليبيا في هذا الاتجاه الأمر الذي أدى إلى وقوعها في الأقاليم المدارية وشبه المدارية ما نتج عنه وقوع أغلب أراضيها ضمن الشمالي للصحراء الكبرى ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الأجزاء والمرتفعات الشمالية، الأمر الذي انعكس بدوره على توزيع الجغرافي للسكان حيث انحصر تركزهم في الشريط الساحلي الضيق في المناطق الشمالية الغربية

والمناطق الشرقية و مايترتب عليه من وجهات سياسية اقتصادية واجتماعية لها و للسكان خاصة دول الجوار.

تبلغ مساحة ليبيا حوالي1759540 كيلو متر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ حوالي 4600كيلومتر منها حوالي 3000 كيلومتر حدود برية اما الباقي حدود بحرية في الجهة التي تطل با ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط

إن ليبيا بهذه المساحة الكبيرة تعد دولة مفتوحة على المياه الدولية حول أكبر البحار نشاطا في التجارة والنقل البحري و هو البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول عربية و أوروبية متعددة أهمها إيطاليا و فرنسا اسبانيا و اليونان ناهيك عن بعض الجزر التي تقعع في هذا البحر أهمها جزيرتي قبرص و مالطا، هذا الموقع جعل منها دولة عربية افريقية و متوسطية و هي حلقة وصل بين القارة الافريقية.

2. الأهمية الطاقوية

يمثل قطاع النفط شريان الحياة للدولة الليبية، إذ يوفر 97% من إجمالي الدخل القومي للبلاد، ووصل إنتاج ليبيا من الخام في العام2010 م، إلى نحو 1.65 مليون برميل يوميا، وكانت التقديرات المحلية والدولية تشير إلى مسار تصاعدي قد يتراوح ما بين 2.5 إلى 3 ملايين برميل في السنوات التالية، لكن اليوم لا يتجاوز الإنتاج 1.3 مليون برميل.

اكتشف النفط لأول مرة في ليبيا سنة 1958 ، وبدأ الإنتاج سنة1961 ، ويشكل نحو 94% من موارد البلاد .وأهم ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من موانئ التصدير[1].

وتفيد أحدث التقديرات المنشورة عام 2010 أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو 46.42 مليار برميل، أي نحو 3.94% من احتياط العالم، و 6.36%مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول) أوبك(، و 4.87%مما تنتجه أوبك) الدول المصدرة للنفط.

[1]- محمد محمود السيد، كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا، مقال منشور على الموقع الالكتروني http//www .masralarabia.com، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/03 ، الساعة (23:00).

أما الإنتاج اليومي منه، وفق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، فيقدر بنحو 1.474 مليون برميل في اليوم، وهو ما يشكل 2.09% من إنتاج العالم، و 5.1%من ما تنتجه الدول الأعضاء في أوبك.

أما الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي فتقدر بنحو 1549 مليار متر مكعب، أي نحو 0.83 %من احتياطي العالم، في حين بلغ حجم المسوّق منه 15.9 مليار متر مكعب، أي 0.53% من إجمال الغاز المسوق في العالم.

وتقدر طاقات مصافي التكرير القائمة في ليبيا بنحو 378 ألف برميل يوميا، في حين يقدر إجمالي إنتاج المشتقات النفطية في ليبيا بنحو 325.7 ألف برميل يوميا[1].

وتعد ليبيا من أبرز الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة، والقيمة التصديرية العالية للنفط على مستوى العالم، حيث بلغت احتياطاتها حوالي48,47 مليار برميل وذلك في سنة 2015م، وبلغ إنتاجها حوالي 1,083 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، و 1,133 مليون من إجمالي السوائل، وأدت الفوضى المنتشرة في ليبيا منذ بداية سنة 2011م، إلى انخفاض معدلات إنتاج النفط إلى ما دون1,6 مليون برميل، وتم إعفاء ليبيا، إلى جانب نيجيريا، من الصفقة الأولية لخفض الإنتاج التي وضعتها منظمة الدول المصدرة للنفط) أوبك (وعشرة منتجين من خارج المنظمة وذلك في نهاية سنة 2016م.

وأكثر البترول الليبي يتم تصديره إلى الدول الأوروبية بما يعادل79 %من صادرات النفط الليبي بسبب القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية التجارية وجودة أنواع الخام الليبي، والذي يتمتع بانخفاض المحتوى الكربوني وهو ما يساعد على سهولة عمليات تكريره .وكانت ليبيا تضخ ما يقرب من1,2 مليون برميل يوميًا، ولكن بعد إغلاق حقلي النفط الشرارة والفيل في الفترات الماضية انخفضت معدلات إنتاج النفط الليبي إلى رقم غير مسبوق حيث بلغ معدل 75 ألف برميل يوميًا.

وهذه الثروة الضخمة الناتجة عن تصدير النفط لها فاعليتها وقدرتها الهائلة، خاصة عندما نتحدث عن بلد بعدد سكان ليبيا يتجاوز ستة ملايين بقليل، وعند عمل مقارنة بين ليبيا وغيرها من الدول الصحراوية العديدة التي جعل البترول منها كيانًا هو في الأصل كيان اصطناعي أو جعل منها الاستعمار

[1]- السيد، مرجع سابق.

كيانًا مصطنعًا من لا شيء، فالبترول في ليبيا لم يوجد كيانًا مصطنعًا وإنما) عمَّق ورسَّخ أساسها المادي وجدَّد شبابها السياسي[1].

يعد النفط الليبي سلعة مهمة للعديد من الدول، وذلك نظرًا لعدد من النقاط و هي كالتالي عنها:

- **أولًا** :انخفاض تكلفة النفط الليبي التي قد تصل إلى دولارين في بعض المواقع، وجودته من حيث نسب الكبريت المنخفضة، ما يجعل تصنيفه نفطًا حلوًا خفيفًا مرغوبًا لدي مصافي أوروبا.
- **ثانيًا** :الموقع الجغرافي، وسهولة وانخفاض تكاليف النقل البحري للمنتجات النفطية من ليبيا، بسبب انفتاح الساحل الليبي على أوروبا وقارّات العالم، والابتعاد عن مضائق مائية غير مستقرة.
- **ثالثا** :ترسيم الحدود البحرية بين دول البحر الأبيض المتوسط عزّز من أهمية الموانئ الليبية التجارية والنفطية، وهي 9 موانئ تنقسم إلى 5 موانئ رئيسة في الشرق، و 3في الغرب.
- **رابعا** :تركيا كانت من البداية سببًا في حالة عدم الاستقرار الحاصل، ولها نوايا واضحة للهيمنة على موانئ بشمال أفريقيا، وتحتاج تركيا لمصادر طاقة، خاصةً بعد حصارها من دول منتدى غاز شرق المتوسط.
- **خامسا** :بعض الدول المصدّرة للغاز ترى أن اكتشافات البحر المتوسط الغازية والجرف القارّي وحوض سرت تشكّل تهديدًا لهيمنة دول عربية وغربية على الغاز وتسويقه نحو أوروبا.
- **سادسا** :قد يتجه شركاء ليبيا- وهم الأكبر في سوق الطاقة، ويمثلون حكومات دول صناعية مؤثّرة كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وروسيا وأمريكا -لتمويل استثماراتهم في ليبيا، وتحقيق مستهدفات المؤسسة الوطنية للنفط من أجل استغلال الموارد الاستغلال الأمثل.
- **سابعا** :تنوّع الخامات المنتجة من ليبيا، والتي قد تصل إلى 19 نوعًا من النفط الخام، وقابليتها للمزج مع بعضها، تجعلها ذات أهمية فنّية للمصافي في إسبانيا والصين وشرق أوروبا.
- **ثامنا** :رغبة الحكومة الليبية ومؤسسة النفط بالانفتاح نحو الاستثمارات الخارجية لغرض تطوير البنى التحتية تُكسب النفط الليبي أهمية استثمارية كبرى، إذ تُعدّ المناطق البرية والبحرية واعدة، والمحروقات رخيصة الثمن، وفرص الربحية كبيرة جدًا عند تحقيق الاستقرار السياسي.

[1]- السيد، مرجع سابق

- **تاسعا** :الشفافية التي تنتهجها مؤسسة النفط أكسبت النفط الليبي أهمية لدي المستثمرين الأجانب، وقد نجحت مؤسسة النفط والغاز في كسر حواجز الغموض المالي والإداري، ولكنها تواجه- بقوة -معضلة شعور المستثمرين الأجانب بنوع من عدم الأمان الوظيفي[1].
- **عاشرا** :في الوقت الذي يسهل فيه على السوق الأوروبية أن تجد بديلًا آخر غير ليبيا يزوّدها بالمواد الكيميائية- مثل السعودية أو قطر -فإن تلك الأسواق ستظل تعتمد على استيراد النفط من ليبيا :بسبب حاجات مصافيها للنوع الليبي، وفي الوقت نفسه- أيضًا -تحتاج المُجمّعات البتروكيميائية في ليبيا إلى تطوير لزيادة منتجاتها من البولي إيثلين واليوريا والميثانول2.

3. ليبيا قوة جذب للاستثمارات الخارجية:

أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا التي تشكل حلقة وصل بين أفريقيا وأوروبا وملتقى بين الغرب والشرق يمكنها من أن تلعب دورا متميزا في حركة التبادلات التجارية الدولية بفضل تضافر الجهود بين المستثمرين الليبيين ونظرائهم الأجانب.

كما عملت ليبيا على فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي واتخذت إجراءات وحوافز كبيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني حيث أن الاستثمار الأجنبي في ليبيا يشكل نسبة 95 % من حجم التكاليف الاستثمارية التي قدرت في حدود الخمسة مليارات وستمائة مليون دينار ليبي، الدولار الأمريكي يساوى 1,3 دينار ليبي، وذلك منذ فتحت ليبيا أراضيها أمام الاستثمار الأجنبي عام 1997م.

ويرجع ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد إلى القوانين التي أقرتها طرابلس لتشجيع المستثمرين الأجانب لتنفيذ العشرات من المشاريع الاستثمارية سواء كان ذلك عن طريق الأجانب أو بالمشاركة مع القطاع المحلي الليبي. وكانت ليبيا قد أعلنت في هذا العام 2006 عن سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية السياحية والاقتصادية والإنتاجية.

وشملت تلك الإجراءات منح تسهيلات لتأشيرات الدخول للمستثمرين والسماح للمصارف والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية بفتح فروع لها في ليبيا وإعفاء الآلات والمعدات والأجهزة والتوريدات

[1]- السيد، مرجع سابق.

اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمارية من الرسوم الجمركية ومن الرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ انطلاق المشروع. وفى السياق ذاته، قال مصدر في هيئة تشجيع الاستثمار الليبية إن 139 مشروعا استثماريا منحت لها الموافقات اللازمة في المجالات الصناعية والصحية والسياحية والخدمات والاستثمار العقاري، مشيرا إلى أن 45 مشروعا استثماريا أجنبيا قد دخل بالفعل إلى حيز التشغيل[1].

أما المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي هي قيد التنفيذ فقد بلغت 51 مشروعا، فيما بلغ عدد المشروعات التي هي قيد التأسيس 43 مشروعا من بينها مشروع لإقامة مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية 20 ألف برميل يوميا وبحجم استثمار يصل إلى ثلاثة مليارات دولار. وكما أقرت ليبيا تخفيض السقف المالي للمستثمرين الأجانب من خمسين مليون إلى خمسة ملايين دينار ليبي في إطار برنامجها لتحفيزهم على القيام بمشاريعهم الاستثمارية في البلاد.

وأجازت خفض السقف إلى مليوني دينار، فيما إذا كان المستثمر الأجنبي مشاركا لليبي، فيما تم إعفاء الليبيين المقيمين بالخارج من الخضوع إلى أي سقف في حال رغبتهم في إقامة مشاريع ببلادهم. وتعزيزا لتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد أقرت ليبيا في سبتمبر الماضي انشاء منطقة استثمارية دولية ذات طبيعة خاصة أطلقت عليها اسم "منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبو كماش" التي تبعد 120 كيلومترا غرب طرابلس وحددت مدة عملها بما لا يقل عن خمسين سنة قابلة للتمديد.

وينص القرار الليبي على تطوير وتنمية هذه المنطقة سياحيا وتجاريا وخدميا وإنشاء مشروعات التنمية العمرانية المتطورة وكذلك خلق بيئة سياحية وصناعية وتجارية واقتصادية واستثمارية مختلفة، وتشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع والعمليات التحويلية التي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها تبعا لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق[2].

[1]- موسوعة الجزيرة، ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، مقال منشور على الموقع الالكتروني http//wwwaljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/6 ، الساعة (00:23).

[2]- موسوعة الجزيرة، **مرجع سابق.**

المطلب الثاني: قراءة تحليلية للحرب في ليبيا

1. أسباب الحرب في ليبيا:

الطابع الفردي للحكم خلال عهد الرئيس معمر القذافي، وما اقترن به من شخصنة مؤسسات الدولة-إضعافها-بعد نجاح الثورة في 1969م وإنهاء حكم السلالة السنوسية، واستلام مجلس قيادة الثورة للحكم بقيادة العقيد معمر القذافي وصدرت أوامر إلغاء جميع أشكال المعارضة وتقييد الحياة السياسية، وجعل من القبيلة أساس هيكلة النظام.

صدر عام 1972م قانون "تجريم الحزبية" الذي نص في المادة الأولى منه على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في الجهورية الليبية فمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة. كما صدر بعدها العديد من القوانين التي تمنع أي شكل من أشكال الصحافة الحرة وإلغاء الجمعيات والنقابات فكل ذلك أدى إلى عرقلة فرص تطور الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية في المجتمع الليبي، فالنظام الليبي يخلو من المؤسسات المتعارف عليها فاحتكاره للسلطة وإخضاع كل القرارات لتوجيهاته التي دونها في كتابه الأخضر والذي اعتبره دستورا للسب.

افتقاره للهيكل المؤسساتي والمعطى القانوني المجسد في دستور ويضبط الحقوق والواجبات في إطار عقد اجتماعي يبني دولة ويؤسس معالمها فحلت محلها هيكلة مختلفة يحتلها تحت اسم سلطة الشعب أفشل الإصلاحات الداخلية سنة 2003م على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة ضمن الدائرتين العربية والافريقية بسبب اعتبار أنه اتجه نحو تجديد شرعية النظام والإطالة في عمره ومعالجة قضايا من شأنها تخفيف الغضب الشعبي.[1]

من بين الأسباب التي أدت إلى الأزمة الليبية هو النفط وما ارتبط به من نظام اقتصادي ريعي وسوء توزيع الثروات أدت إلى غضب الشعب وانقلابهم. والحيلولة دون سوء قوى أو تكوينات اجتماعية تملك الفترة الاقتصادية وحرمان وتصفية القطاع الخاص من فرش شغيل وتوليد ثروة خارج إطار مؤسسات الدولة واقتصاد الريع وهذا في إطار ما أسماه "ثروة المنتجين" والتي عرفت أيضا

[1]- أبو بكر الدسوقي، "المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟"، **المجلة السياسة الدولية**، العدد 188، 2017، مقال منشور على الموقع الالكتروني http: //www.siyassa.org.eg/News/2347.aspx، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/03 ، الساعة (23:23).

بزحف المنتجين التي تضمن سيطرة الدولة على أصول التجار والمقاولين والشركات والمعامل. وفي الخطاب الذي ألقاه القذافي عند الإعلان عن القرارات، اعتبر أن الثورة هي استيلاء العمال على كافة المواقع الإنتاجية في البلاد وبحقهم في تحرير أنفسهم من قيد العبودية وسيطرة الغير بأن يستولوا على المصانع والمنشآت الإنتاجية ويزجو الإدارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص ويقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية "إدارة المنتجين".هنا يعني القضاء على القطاع الخاص والرأسمالية المحلية.[1]

❖ **الأسباب الاجتماعية:**

البناء الطبقي الذي كرسه معمر القذافي إذ نجد ثلاث طبقات، أولها الطبقة المسلحة وهي الطبقة الحاكمة والمقربة منه، والتي تتميز بالتفوق على باقي الطبقات من حيث الثروة والسلطة وهي غير خاضعة للقانون، ثانيها طبقة التجار والمستولين على النظام فهي الطبقة التي حاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها في الثمانينات، ليتم في التسعينيات إعطائها بعض الحقوق بعد إخضاعها للمراقبة من قبل أعوان، أما الثالثة فهي الطبقة العامة، لا تملك لا السلطة ولا الشهرة ومن هنا الطبقية كانت سبب في تهميش غالبية الشعب ومصادرة حقوقه.

فبالتالي لَعِب التفاوت الكبير في توزيع الثروات الذي كرسه نظام العقيد معمر القذافي دورًا هامًا في ازدياد غضب الشعب الليبي، فعلي الرغم من الثراء النسبي التي تتمتع به الدولة الليبية نتيجة الفوائض المالية والنفطية، فهناك حالات كبيرة من التفاوت في توزيع الثروات وذلك نتيجة استئثار الدائرة المقربة من العقيد القذافي بهذه الموارد المالية والنفطية. كما لَعِب الفساد دورًا هامًا في تحفيز الشعب الليبي علي الاحتجاج علي نظام العقيد القذافي، حيث أن الانفتاح علي الغرب وتدفق الإستثمارات الأجنبية للمشاركة في مشروعات البنية التحتية زاد من تفاقم وضع الفساد في الدولة الليبية، حيث تزامن مع هذا الانفتاح حديث واسع عن إمكانية بيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص وهذا ما أثار قلق ومخاوف كثيرة للطبقات العمالية والطبقات الإجتماعية الدنيا والمتوسطة بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وانتشار الغلاء، وعلي الرغم من محاولات النظام في ملاحقة هذا الغلاء من خلال زيادة الأجور والرواتب فإنه لم ينجح في ذلك بفضل إنتشار الفساد.

كما لَعَب عامل التغير الديموغرافي دورًا أساسيًا في تصعيد الاحتجاجات السياسية ضد نظام العقيد القذافي، حيث كانت الدولة الليبية تشهد زيادة ملحوظة في شريحة الشباب الذي لم يكن

[1]- موسوعة الجزيرة، مرجع سابق.

مستعدًا لقبول التناقضات بين الشعارات والسياسات التي نشأ عليها والتي تؤكد على قيم التشاركية والعدالة الإجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تمامًا في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب. فكل هذه العوامل ساهمت في دفع عدد كبير من الليبيين للخروج في حركات احتجاجية وصلت إلى حد الصدام مع نظام العقيد القذافي وأنصاره في بداية فيفري 2011[1].

❖ **الأسباب الخارجية للأزمة الليبية:**

من أهم الأسباب والدوافع الخارجية للحراك الليبي في عام 2011هو اختزال العقيد القذافي السياسة الخارجية للدولة الليبية في شخصه وتوجهاته وايدلوجياته، إلي الحد الذي أضعف فيه الأطر المؤسسية في عملية صنع السياسة الخارجية، كما إنه انتهج سياسة تتميز بالتصادم والعداء مع بعض الدول التي تخالف توجهاته، ووصلت هذه الصدامات إلي حد الاشتباكات العسكرية مع هذه الدول، كالاشتباك العسكري مع مصر في السبعينات ومحاربة تشاد وتنزانيا، كما يعد أيضًا من أهم الأسباب التي أدت إلي اندلاع الحراك الليبي في 2011م هو دعم نظام العقيد القذافي للإرهاب دوليًا وذلك من خلال دعمه للمنظمات العسكرية المتطرفة والمصنفة ضمن قائمة أخطر منظمات إرهابية دولية مثل الألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الجمهوري في إيرلندا، وهذا أدي إلي تصنيف الدولة الليبية كدولة إرهابية في النظام الدولي الأمر الذي كلف الدولة الليبية كثيرًا فقطعت الكثير من الدول علاقاتها الدبلوماسية بالدولة الليبية[2].

كما كانت رغبة العقيد القذافي بإعلان الانسحاب الليبي من الارتباط بالدولار واليورو والتخلي عن النظام المصرفي العالمي وسلطة الاحتياطي الفيدرالي للذهب الأمريكي من ضمن أسباب اندلاع حراك 2011م حيث أصبح ذلك يشكل تهديدًا واضحًا للإقتصاد العالمي المبني علي النظام المصرفي الحالي وذلك جعل القوي الرأسمالية تقوم بتدبير العديد من المؤامرات للإطاحة بنظام العقيد القذافي، ثم بدأت موجة التدخلات الغربية ضد نظام العقيد القذافي للإطاحة بنظامه نهائيًا ولتصفية الحسابات معه علي مدي (42)سنة قضاها بالحكم مُتبَعًا سياسات عدائية ضد سياسات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أدي لإدراج الدولة الليبية كأحد الدول الراعية للإرهاب وذلك

[1]- السيد، مرجع سابق.

[2]- الدسوقي، مرجع سابق.

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979م، ويتضح هنا أن نظام العقيد القذافي حمل في ثناياه بذور انهياره منذ إتباعه سياسة العداء الصارم ضد سياسات الدول الغربية ولاسيما الأمريكية. فبعد الإطاحة بنظام معمر القذافي الذي انطلق من سلمي ليتحول إلى صراع مسلح بين النظام والجماهير الغاضبة نتج عنه أوضاع داخلية سياسية "حراك شعبي"[1].

2. تطورات و نتائج الأزمة:

نتج عدة إشكاليات أهمها الفراغ السياسي بانهيار منظومة القذافي السياسية الفوضى بين القبائل والصراع الجهوي، تردي وهشاشة الوضع الأمني بسبب غياب المؤسسة العسكرية، الهجرة غير الشرعية، انهيار الاقتصاد منذ 2012، هذه المؤشرات كلها تبين صعوبة وخطورة الوضع في ليبيا انطلاقا، صعوبة بناء دولة متكاملة موحدة مع تدخل دولي وإقليمي من خلال توظيف قوى داخلية. ومن النتائج التي تبرز لمتتبع الوضع الليبي بعد سقوط نظام معمر القذافي ما يلي:

❖ **نتائج على المستوى السياسي:**

أدى الفراغ السياسي الكبير إلى انهيار منظومة القذافي السياسية وهذا ما دفع المعارضين في بداية الأحداث إلى البحث عن إقامة نظام جديد ذي شرعية حيث كانت أول خطوة:

تأسيس مجلس وطني انتقالي في 28 مارس 2011م: خلال تأزم الأوضاع بين المتظاهرين ومليشيات القذافي، والذي ضم ممثلين عن المناطق الليبية، القادة العسكريين ورجال السياسة المستقلين من حكومة معمر القذافي وكذا المعارضين المنفيين بالخارج، وكان الهدف منه تمثيل الشعب الليبي داخليا وخارجيا وكسب التأييد الدولي، حيث وضع دستورا مؤقتا استند على مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية ذات الطابع العام، وهي بمثابة تجسيد لآمال وتطلعات الشعب الليبي من خلال السعي نحو تشكيل "مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان وحكم الفرد". ووفقا للمادة 30 التي تطرقت بالتفاصيل لكيفية سير المرحلة الانتقالية، حيث يقوم هذا المجلس بتسيير شؤون البلاد من خلال تشكيل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما، وخلال مدة لا تتجاوز تسعون يوما وانتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وأربعين يوما من إعلان التحرير كما ذكر في الدستور المؤقت.

[1]- الدسوقي، مرجع سابق.

انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012: الذي في حقيقة الأمر عبر عن تكوين مجلس مجزا لغياب قوة سياسية مسيطرة في خضم صراع حول من يحكم ليبيا بعد معمر القذافي؟ ودار جدل حول إنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام من عدمه، في إطار رغبة البعض في تمديده ورفض آخرين لذلك، وأمام ضغوطات حزب تحالف القوى الوطنية على كتل المؤتمر الوطني شكلت لجنة في فيفري بوضع ملامح المرحلة الانتقالية، حيث تم الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر،

انتخابات البرلمان الليبي في 25 جوان 2014: تمت الانتخابات في آجالها المحددة، إلا أن الإشكال الذي وقع في انعقاد أول جلسة له خارج عاصمة البلاد في مدينة طبرق، وهو ما اعتبره بعض الأعضاء الرافضين لحضور هذه الجلسة مخالفا للدستور، ضف إلى ذلك ما يمثله اختيار المكان من دلالة سياسية إذ أن مدينة طبرق كانت القاعدة الجوية للطائرات التي قصفت مجلس شورى بنغازي، وكذا أن هذه المدينة من أهم المدن المؤيدة لعملية الكرامة التي قادها اللواء خليفة حفتر[1].

رغم هذا فإن برلمان طبرق هو الجهة التشريعية المعترف بها دوليا، في المقابل، رفض أعضاء المؤتمر الوطني المنتهية ولايته حله، وبهذا أصبح في ليبيا عدة مؤسسات كل واحدة تدعي شرعيتها وأهليتها لقيادة المرحلة الانتقالية، ما زاد الوضع صعوبة وتعقيدا.

حكومة الوفاق الوطني: معترف بها دوليا، يقودها فائز السراج الذي ينتمي إلى حزب التحالف القومي الوطني وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة على ليبيا. تشكلت حكومة الوفاق الوطني في فيفري 2016م، بموجب اتفاق الصخيرات وهو اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون يوم 17 ديسمبر 2015م، برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة ونالت حكومة الوفاق يوم 23 فيفري 2016 م الثقة بالأغلبية، بعد أن أعلن 100 نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق موافقتهم على التشكيلة الوزارية المقترحة من المجلس الرئاسي وبرنامج عملها بدأت القوات الموالية لحكومة الوفاق مدعومة بغارات جوية أمريكية يوم 12 ماي 2016م حملة عسكرية على تنظيم الدولة الإسلامية بمدينة سرت والتي سيطر عليها التنظيم عام 2015م.

[1]- حنان نجاعي، **تداعيات على الأمن القومي الجزائري (2011-2021)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، ص 56،

❖ **نتائج على المستوى الاقتصادي :**

نظرا للوضع المالي المريح لليبيا بحكم أنها دولة ريعية بامتياز قبل الحراك الشعبي، كان من المفروض أن يساعد هذا العامل في المرور السليم خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى تحقيق الديمقراطية، إلا أن ليبيا شهدت تراجعا كبيرا في بداية الأزمة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2011 بنسبة 60 بالمائة مقارنة بسنة 2010م، نظرا لانخفاض الإنتاج من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22 ألف برميل فقط، وأيضا كنتيجة للعقوبات المفروضة على ليبيا نتيجة القرار الأممي الذي جمد الأصول المالية في بداية الأزمة، ليتم الإفراج عن بعضها باعتبار السلطات الجديدة لا تزال غير مهيأة لتمكينها من الوصول إلى كل الأموال . كما لجأت ليبيا إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد المقدر بـ 113 مليار دولار نهاية سنة 2013م[1].

أثر تراجع الإنتاج النفطي في الحياة الاقتصادية، سواء فيما تعلّق بالنشاط التجاري أو الصناعي حيث شهدت ليبيا ارتفاعا في معدلات البطالة وارتفاعا في الأسعار، خاصة المواد الزراعية والسلع الغذائية، بالإضافة إلى غياب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها وانهيار الدينار الليبي أمام الدولار. فبعد أن كان الدولار يساوي 1.25دينارا ليبيا سنة 2011م، انهار ليصبح خلال سنتي 2015م و2016م يساوي 7 دينار ليبي، كما شهدت ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد.

❖ **نتائج على المستوى الأمني:**

من بين نتائج الحراك الشعبي في ليبيا غياب المؤسسة العسكرية التي لم تكن موجودة أصلا ، فكانت هناك كتائب أمنية تابعة للجان الثورية وهي مسلحة بترسانة تفوق إمكانيات القوات المسلحة النظامية التي حرص معمر القذافي على عدم تشكيلها حماية لاستمرار حكمه، الأمر الذي لم تكن عليه الدول المجاورة التي عرفت حراكا مماثلا. فرغم سقوط أنظمتها إلا أن مؤسساتها الأمنية والعسكرية بقت قائمة، ما أدى إلى فوضى أمنية بعد انتفاضة 17 فيفري 2011م في ليبيا. حيث تم نهب مخازن السلاح، وانتشرت المليشيات التي لقبت نفسها بالثوار في عدة مناطق.

[1]- نجاعي، مرجع سابق.

دخلت هذه المليشيات في اشتباكات فيما بينها بداية في البحث عن السيطرة على العاصمة ثم أدمجت في العملية السياسية، حيث أصبح لها ممثلين داخل المؤتمر العام من أجل احتوائها. عرف الصراع بين الميليشيات والمجموعات المسلحة أوجه بعد عملية الكرامة التي أطلقها اللواء خليفة حفتر أجل القضاء على المتمردين والإرهابيين حسب من تصريحاته[1].

[1]- الدسوقي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: استراتيجية روسيا تجاه ليبيا

ليبيا دولة صديقة ذات أهمية بالنسبة لروسيا نظرا لقدم العلاقة بينهما، فالقذافي الناقم على الغرب ويشترك مع الكرملين في هذه النظرة بقي في السلطة من 1969م إلى 2011م، لهذا لم تخرج ليبيا عن اهتمامات روسيا يوما، إنما كانت العلاقة تتأثر بالأوضاع الدولية والإقليمية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي إلا أنه بعد الأحداث التي عرفتها ليبيا في 2011م واسقاط القذافي ن طرف حلف التأثر دخلت العلاقات مرحلة جديدة، وسيعالج هذا المبحث الاستراتيجية التي استعانت بها موسكو تجاه طرابلس خلال المرحلة الجديدة عبر ثلاث نقاط أساسية هي: الاستراتيجية الاقتصادية والتدخل العسكري الذي اعتمدت عليه موسكو لتحقق مصالحها، والجهود السياسية التي تضمن فعالية هذه الاستراتيجية، فكلها نقاط تعل كتوليفة واحدة لا يمكن الاستغناء عن أي منها، فإذا اختلت موارد التمويل واللعبة الطاقوية، وإذا اختل البعد العسكري لن تجد الاستثمارات من يهيء لها الظروف المناسبة وإذا تراجعت الجهود السياسية وقامت حكومته برفض التواجد الروسي ستخسر موسكو ليبيا.

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية

تعرضت موسكو لضربة قوية عندما سقط القذافي فقد خسرت برحيله شركة "روسوبرو اكسبورت" المختصة في تصدير الأسلحة صفقات قدرت بـ 4 مليار دولار، كما أن طرابلس كانت قد وعدت بعقود تفضيلية للشركات الروسية مقابل مسح 4,5 مليار دولار ديون الاتحاد السوفياتي، تشير النظرة الروسية إلى أنه إذا كانت بداية تداعيات اسقاط القذافي بهذه الطريقة بخسارة 8,5 مليار دولار فإن السنوات بعد 2011م ستكون كارثية على موسكو وتهدد المصالح الاقتصادية فيها، لذلك تداركت من أجل انقاذ ما يمكن إنقاذه.

كان من الضروري لروسيا أن تتواجد اقتصاديا في ليبيا، لضمان بقائها فيها بعد استرجاع موسكو هيبتها الدولية، وأعادت المنطقة حساباتها، ففي ماي 2016م طبعت ما يقارب 4 مليارات دينار لصالح البنك المركزي الليبي، أي ما يعادل 2,8 مليار دولار أمريكي، وحولتها إلى الفرع الموالي لحفتر.

وهذا يدل على أن ليبيا وصلت في مرحلة معينة إلى الانهيار فطبع النقود يدل على عجز الدولة على تفير بدائل للحصول على تمويل وهو آخر العلاجات التي تلجأ إليها الدول عادة لتمويل عجزها عن طريق الطبع، وعند ملاحظة التاريخ المشار إليه (ماي 2016م) فإنه جاء بعد تدخلين عسكريين متقاربين حقق خلالهما الجيش الروسي نتائج مرضية، التدخل في أوكرانيا 2014م وسوريا 2015م، ما أعطى الانطباع أن توجه الكرملين نحو طرابلس لم يأت اعتباطا، بل مدروسا وفهمت الدول أن التحرك الروسي سيبدأ في ليبيا.

وتسعى موسكو لتجنب أي تصعيد في حرب ليبيا قد ينهكها اقتصاديا أكثر ويرفع من تكاليف الحرب عبر زيادة النفقات العسكرية من جانبه أكد الأستاذ المشارك بجامعة روسيا الوطنية " ليونيل أساييف" لدى روسيا مصالح اقتصادية في ليبيا تتمثل في ثلاث مصالح رئيسية[1]:

- حصول الشركات الروسية على تفضيلات وامتيازات خاصة لتلك المؤسسات المرتبطة بالأمن القومي الروسي، والتي لا تعتبر مؤسسات اقتصادية وحسب، بل مؤسسات ذات طابع مختلف إما أمني أو استخباراتي أو متعلقة بقطاع الطاقة.

[1] - ليونيد أساييف، **أولويات موسكو: فهم السياسة الروسية تجاه الصراع الليبي**، مركز المستقبل للدراسات، الإمارات، 01-09-2020، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/164/ ، (2022/05/112)، الساعة (15:00).

- تواجد المؤسسات الروسية في مجالات مختلفة سيقطع الطريق أمام الدول المنافسة لخلط أوراق بوتين في أوروبا خاصة ثم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث لا يريد أن تنافسه دول أوروبية أو إقليمية، وحتى إن نافسته لا تهدد مصالحه الاستراتيجية.

تعتبر ليبيا دولة مهمة في الاستراتيجية الاقتصادية لأنها من أكبر الدول التي تستورد سلفا وخدمات من روسيا، حيث بلغت قمة وارداتها 121,25 مليون دولار خلال سنة 2020م، وتبين الأعمدة البيانية التالية قيمة الصادرات الروسية نحو ليبيا بين (2012م-2020م).

الشكل رقم(01): يمثل قيمة الصادرات الروسية نحو ليبيا

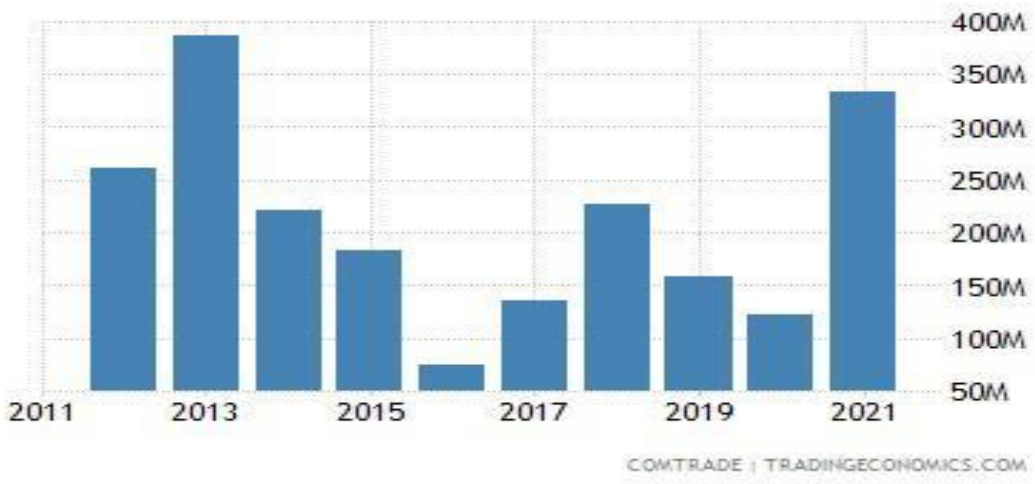

المصدر: من إعداد الطالبة

وضحت الأعمدة البيانية السابقة قيمة الصادرات الروسية نحو ليبيا، حيث فاقت 250 مليون دولار بقليل سنة 2012م، وارتفعت لتحطم الرقم القياسي خلال 2013م بقيمة قاربت 400 مليون دولار، لكنها تراجعت في سنة 2014 لتقف عند حدود 240 مليون دولار واستمرت في الانخفاض حتى وصلت لأقل من 200 مليون دولار خلال 2015م، إلا أن سنة 2016 كانت سنة كارثية على الصادرات الروسية نحو ليبيا وقد بلغت أقل قيمة لها بين سنتي 2012م و2020م إذ لم تتجاوز 70 مليون دولار، ثم عادت للارتفاع في 2017م لتبلغ حدود 140 دولار ثم حوالي 230 دولار سنة 2018م، وانخفضت مرة أخرى سنة 2019م واستمرت في الانخفاض في 2020م ولم تتجاوز 160 مليون دولار في الأولى و 130مليوندولار في الثانية، ومنه يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تطور قيمة الصادرات وارتبط بأسعار النفط، فسنة 2013م كانت أسعار مرتفعة (في حدود 112 دولار) وهو ما انعكس على الاستهلاك والواردات الليبية من روسيا.
- انخفضت قيمة الواردات من روسيا انطلاقا من سنة 2014م واستمرت في الانخفاض خلال سنتي 2015م، 2016م، والسبب انشغال روسيا بتدخلاتها العسكرية في أوكرانيا في 2014م، وسوريا 2015م، وليبيا 2016م.
- استمرار الواردات في التذبذب بسبب تذبذب العلاقات بين الدولتين وعدم الاستقرار في ليبيا، ما جعل السوق غير واضحة.

استطاعت روسيا منذ سنة 2017م اتخاذ موضع الاستعداد للانطلاق في الاستثمار في ليبيا، فقد وقعت شركة النفط "روسنفت" في فيفري 2017م صفقة لشراء مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط وفي أكتوبر 2018م، أجرى وزير الاقتصاد والصناعة الليبي " ناصر شجلان" محادثات مع مسؤولين روس حول إعادة إحياء مشروع سكة الحديد بنغازي سرت[1].

يمثل قطاع النفط والغاز أهم قطاع تستهدفه موسكو في ليبيا الدولة الخامسة عربيا من احتياطات النفط بحوالي 50 مليار برميل، وكشفت التقديرات عن حوالي 1,5 ترليون متر مكعب احتياطي غاز طبيعي[2] لذلك يعهد الكرملين على استثماراته في هذا المجال وستنتقل هذه الاستثمارات إلى مجالات أخرى.

يمكن أن تكون ليبيا بوابة للاستثمارات الروسية نحو افريقيا فهي الدولة التي تربط البحر المتوسط بدول الساحل والصحراء، ثم وسط افريقيا هذه الدول غنية بمواردها الطبيعية التي تحتاجها الصناعة الروسية لذلك لن تستغني روسيا عن مكاسبها بسهولة، إنما ستعمل ما باستطاعتها على تنويعها وتغطيتها في إطار أهدافها الاقتصادية.

[1]- صامويل رماني، **التحول الاستراتيجي الروسي في ليبيا هل هو مغامرة رابحة؟**، مقال منشور بتاريخ: 01-05-2021، القدس العربي، ، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/(2022-05-02)، الساعة (12:00).

[2]- عصام عبد الشافي، **خريطة الأهداف والمصالح- ماذا تريد روسيا من ليبيا**، مقال منشور بتاريخ: 20-07-2020، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/ (09-05-2012)، الساعة (16:55)

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في ليبيا

أبدت روسيا منذ سنة 2011م اهتماما بالمنطقة يحركها اعتقادها بمكانتها القطب في النظام العالمي، لذلك يجب أن تكون حاضرة في كل النزاعات والحروب الدائرة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو أقاليم أخرى، وليبيا هي إحدى هذه الدول التي لابد أن تكون حاضرة، لكن الإشكالية في كيفية التدخل العسكري، فهي ترى أن تدخلها في سوريا شرعي لأنه جاء يطلب من الحكومة السورية الشرعية-في نظرها- والحليفة لذا لم يجب مد يد العون إليها، لكن الحالة لم تتكرر في ليبيا، فالقذافي لم يكن واضحا مثل الأسد، كان يترنح بين الغرب وروسيا، ولم يطلب العون لذلك، رأت موسكو أنه يصعب التدخل عسكريا، فالتجأت إلى التدخل الهجين عبر قوات " فاعزر" رغم أنها تنفي أي تواجد لهذه القوات داخل ليبيا تارة، وتنفي علاقتها بالفاعزر تارة أخرى، وترى أن هذه المؤسسة خاصة ويمكنها إبرام عقود مع أي مؤسسة أخرى مهما كانت.

ويوصف التدخل العسكري الروسي في ليبيا بالمموه لأنه لا يحمل طابع الرسمية لكنه موجود، وتكذبه موسكو في كل مرة عبر مختلف مؤسساتها. بما فيهم بوتين نفسه.

لقد رأت روسيا في المشير خليفة حفتر الرجل المناسب خاصة أنهما التقيا في ملف مواجهة الإرهاب إثر عملية الكرامة التي أطلقها المشير بتطهير قرب ليبيا من الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، وكانت الانطلاقة من بنغازي أي واجه الجيش الليبي الجماعات الإرهابية هناك بداية من سنة 2016م كما سيطر على منطقة الهلال النفطي سنة 2016م في عملية " البرق الخاطف" سيطر عبرها على مدينة أجدابيا والموانئ النفطية والهلال النفطي وتحريرها من قبضة الميليشيات وإثر هذه التحركات القوية للجيش الليبي وسيطرته على مناطق استراتيجية، وصلت في 24 مارس 2018م تعزيزات عسكرية من موسكو تضمنت عربتي استطلاع من نوع (BRDM12) ومقاتله".....21" حسب ما نقلته صحيفة سبوتنيك الروسية عن صحيفة " روسيسكا غازيتا"، وسبق ذلك إعلان شعبة الإعلام الحربي التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية وصول تعزيزات عسكرية ولوجستية تتضمن ذخائر وأسلحة وآليات ومدرعات لمواجهة الإرهاب والجماعات الخارجة عن القانون[1].

[1]- عبد الباسط غبارة، **جهة الجنوب في أجندة الجيش الليبي**، جريدة المرصد عين على الحدث، ع27، الخميس 10 ماي 2018، ص04.

إن روسيا لا تريد التدخل العسكري المباشر، لكنها لا تريد وصول جماعات إرهابية متطرفة إلى حدودها، لذلك لا تذكر إرسال مساعدات ومعلومات غير أنه تنفي أي وجود ميداني لجيشها.

يشير العديد من المصادر إلى أن قوات "فاعزر" الروسية متواجدة في ليبيا وتمارس مهاما عسكرية قتالية ميدانية، وهذا ما أكده " توماس فالد..." قائد القيادة الإفريقية (Africom) و "فاعزر" هي مؤسسة أمنية خاصة مملوكة لرجل أعمال روسي " يفيفيني بريغوجين Yevgeny Prigoghim"، واختلفت التقديرات حول عدد القوات في ليبيا بين تصريحات أردوغان بأنهم أكثر 2000 عنصر بينما قدرت الأمم المتحدة عددهم بـ 1200 وحسب بيان الأفريكون أنه يوجد طائرات عسكرية روسية قدمت من روسيا، أعيد طلاؤها بهدف التموين إضافة على قاعدتين عسكريتين في طرق بنغازي، لدرجة الاعتقاد بوجود منظومة.

وتهدف موسكو من دعمها لحفتر إلى:

- ✓ تطهير ليبيا من الجماعات الإرهابية المسلحة التي تصاعد خطرها في شرق ليبيا.
- ✓ السيطرة على المناطق الحيوية ذات الأهمية الطاقوية والجيو استراتيجية تجعل الكرملين قريبا من البحر الأبيض المتوسط أو قريبا من دول إفريقيا دول الساحل والصحراء.
- ✓ ضمان التواجد العسكري وتحييد المنافسين خاصة الدول الغربية.
- ✓ تمهيد الطريق أمام مرشح يمكن دعمه للفوز بالانتخابات الرئاسية، ومنذ أن سيطرت قوات حفتر على أغلب المنشآت النفطية، وازداد التحالف ومنذ أن سيطرت قوات حفتر على أغلب المنشآت النفطية، ازداد التحالف قوة وارتباطا، وقد قام المشير بزيادات عديدة لروسيا والتقى بالمسؤولين هناك في موسكو وفي حاملة الطائرات الروسية "الأميرال كوزنيستوف" بعد دخولها للمياه الليبية أين التقى بوزير الدفاع "سيرغي شيغو" ولم تكن سرية، إن وزارة الدفاع الروسية نشرت بيانا شرحت فيه هذه الزيارة كانت لتوحيد الرؤى حول مواجهة الإرهاب في جانفي 2017م، وأعلنت بأن الطرفين تباحثا إمكانية عمل روسيا على رفع خطر الأسلحة المفروضة على ليبيا منذ 2011م، والسماح

بتسليم حفتر أسلحة يضمن بها انتصاره في حملته لتطهير بلده من الإرهاب[1] ، وبالرغم من أن الرؤى موحدة بين موسكو وحفتر إلا أن الاستمرار في دعمه قد يؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع ما يزيد ن اتساع رقعة الحرب وارتفاع نسبة اللا استقرار ليس في ليبيا وحسب، بل في المنطقة بصفة عامة.

لقد عمل "ميخائيل بوغدانوف" نائب وزير الخارجية الروسي وممثل بوتين الخاص في الشرق الأوسط على تعزيز التدخل وفق الرؤية البوتينية التي تهدف إلى تعزيز نفوذها وإقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية، وإضفاء الانطباع لدى الدول الأخرى أن روسيا بدأت تستعيد عافيتها، ومكانتها، تبني صورة نمطية أنها ذلك الحليف الموثوق الذي يستغني عن حلفائه وتصدير هذه الصورة من أجل توسيع قائمة الحلفاء، والتوجه نحو الخطوة الأهم، تجريد الغرب من حلفائه.

واستمر النفي الروسي حتى بعد مضي عدة سنوات، ففي 16 ماي 2020م أعلنت القيادة الأمريكية في إفريقيا بصفة رسمية عن نشر الروس لعدد من الطائرات العسكرية في المنطقة الخاضعة لسيطرة حفتر، سيما في الجفرة، وأكد الجنرال "تانسند" قائد القوات الأمريكية في إفريقيا، أن روسيا تخفي تدخلها في ليبيا وأن الطائرات من المتوقع ان توفر دعما لقوات فاعزر مؤكدا ان هذه الطائرات انطلقت من جنوب الاتحاد الروسي، وأنها قد توقفت في قاعدة إيرانية ثم نحو سوريا أين أعيد طلاؤها وهبطت في قاعدة الجفرة جنوب شرق ليبيا وبالمقابل لم يصدر أي نفي أو تعقيب رسمي روسي، وهذه الطائرات قدرت بـ 14 طائرة من طرازي سوخوي 24 (SV-24) وميغ 29[2].

وكان قبل ذلك حفتر قد أطلق عملية السيطرة على طرابلس، وكانت هذه العملية مفاجئة مكنته من السيطرة على مدينتي غريان وترهونة وعدد من القواعد العسكرية جنوب طرابلس، ومطار طرابلس القديم ومعظم الشريط الساحلي الغربي، ولم يتمكن من تحقيق المزيد من التقدم بسبب مقاومة حكومة الوفاق.

[1]- **حفتر يزور حاملة الطائرات روسية ويتصل بوزير الدفاع**، مقال منشور بتاريخ: 11-1-2017، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/1/11/. (2022/05/05)، الساعة (23:44).

[2] - Tarek , Mattia Toaldo, **Russia in Libya, A Driver for escalation?** Article Published in:08 December 2018, On website: https://carnegieendowment.org/sada/66391, (18-05-2022) ,(23:55)

- ✓ بينت هذه العملية عن قدرة حفتر على حسم المعارك وجاهزيته لذلك تعتمد عليه روسيا كي يكون رجلها ومنفذ استراتيجيتها العسكرية في ليبيا[1].
- ✓ تستمر موسكو في كسب المتنافس القائم بينها وبين تركيا الداعمة لحكومة الوفاق.
- ✓ تدعيم حفتر لوجستيا ومعلوماتيا ينبع من رغبة موسكو في حسم النزاع العسكري والمرور على التسوية السياسية التي تكون في العادة على مقاس الفائز.
- ✓ في كل مرة تظهر حكومة الوفاق عاجزة عن الوقوف في وجه الجيش الوطني، الذي سيباغتها في كل مرة، ويحقق مكاسب ميدانية ويسيطر على مواقع استراتيجية، ويوسع من منطقة نفوذه.

يعكس استراتيجية روسيا في سوريا الواضحة حيث تقف في جهة رفقة قلة قليلة من الحلفاء مثل: إيران والصين وباقي الدول من جهة أخرى، وتدخلها العسكري الصريح، لا تبدو الاستراتيجية العسكرية في ليبيا بتلك الصورة الواضحة، فالدول التي وقفت ضد موسكو في سوريا لم تكن كذلك في حرب ليبيا مثل مصر والسعودية والإمارات وفرنسا هذه كلها تنفق في دعم حفتر وتظهر ليبيا فعلا أن العلاقات الدولية لعبة مصالح فالصداقة دائمة ولا عداوة دائمة، فلا تظهر حقوق الإنسان، واحترام شؤون الدول الداخلية وسيادتها، فالمصلحة فق كل اعتبار.

ولفهم استراتيجية روسيا العسكرية أكثر لا بد من التعمق في قراءة تواجد قوات هجينة وليست رسمية، فالمساءلة وغياب الأدلة أن هذه القوات روسية ناهيك عن الابتعاد عن الأضواء والعمل في صمت، وانشغال الكرملين بعدة حروب أخرى سواء في خارجه القريب أو البعيد، لذلك تنفي دائما تواجد أي قوات تابعة لها في ليبيا.

إلا أن القراءة الأخرى هي أيضا واردة ويمكن أخذها بعين الاعتبار وهي ان تجربة الجيش الروسي في أفغانستان جعلته يفكر أكثر في حياة جنوده وما يمكن أن تسبب وفاتهم من أزمات داخلية، تحرك الرأي العام وتشغل موسكو عن أهدافها الاستراتيجية وتبعدها عن المنطقة وبالتالي فإن الاعتماد على مرتزقة لا تشكل حياتهم أهمية في الداخل الروسي يمنح نوعا من الراحة لدى المسؤولين ويعطيهم مساحة إضافية للتحرك دون المساس بالهيكل العام للجيش والإبقاء على حياة الجنود الروس،

[1].- , Mattia Toaldo, Op. cit , p03.

والحفاظ على جاهزيتهم تحسبا لأي حرب طارئة، فكثرة الحروب تفقد الجندي الرغبة في القتال وتنقص عزيمته.

ومما سبق يمكن استنتاج أهم النقاط الاستراتيجية العسكرية الروسية في ليبيا:

- ✓ تتواجد روسيا عسكريا في ليبيا من أجل الحفاظ على موطن قدم في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التواجد شماله وجنوبه.
- ✓ توجيه رسالة للغرب والعالم مفادها أن روسيا خرجت من مجالها الجيوبولتيكي التقليدي، وهي اليوم تنهي الحروب وفقا لحساباتها ومنطقتها.
- ✓ التواجد أن يوجد النفط والغاز لضمان تبعية أوروبا وعدم استقلالها طاقويا.
- ✓ دعم المشير حفتر عسكريا تمهيدا لحل النزاع في ليبيا سياسيا.

المطلب الثالث: البعد السياسي في استراتيجية روسيا تجاه ليبيا

عندما بدأت أحداث المنطقة في أواخر 2010م لم تعلن روسيا دعمها لأي طرف في أي بلد خلافا لما كان عليه الاتحاد السوفياتي الذي دعم حركات التحرر في الوطن العربي، ويبدو أن بوتين لا يريد تكرار نفس السيناريو، لذلك تميزت مواقف الكرملين بالتحفظ في البداية انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن التطور المتسارع للأحداث حتم عليها التحرك حتى لا تخسر مكانتها من جهة وتعظيم مكاسبها من جهة أخرى.

تجلى حذر موسكو وحرصها على عدم المغامرة في اتخاذ موقف متسرع في ليبيا والمحافظة على الوقوف موقف وسط بين الحكومة والثوار، حتى تبين الأمور وتتضح الصورة، وكان أول موقف رسمي روسي هو الموافقة على قرار مجلس الأمن 1970، وعدم استخدام "فيتو" ضد القرار 1973[1].

صدر القرار 1970 الذي وافقت عليه روسيا بتاريخ: 26 فيفري 2011م، جاءت فيه إدانة واضحة كنظام الراحل القذافي إدانة رسمية عبر مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان التابعين لهيئة الأمم المتحدة، والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كلها اتفقت على أن نظام

[1] - نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيو استراتيجية في الوطن العربي**، في: مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيو استراتيجية في الوطن العربي (GI)، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م)، ص293.

القذافي انتهك حقوق الإنسان انتهاكات كبيرة، والهجمات العنيفة التي يتعرض لها المدنيون في ليبيا وضرورة محاسبة المسؤولين وإحالة المسألة الليبية إلى محكمة الجنايات الدولية[1].

جاء كل هذا بعد أيام فقط من انطلاق الاحتجاجات في ليبيا لم تتجاوز الشهر لأن الليبيين يطلقون على ما حدث " ثورة فبراير"، وهذا يحمل العديد من نقاط الاستفهام حول تعاطي الأمم المتحدة مع الحلف الليبي الذي يظهر من خلال الفقرة السابقة أن نظام القذافي ارتكب جرائم حرب ضد الإنسانية في أقل من شهر، وأيضا موافقة روسيا أيضا على هذا القرار.

وخلص القرار إلى حضر بيع الأسلحة لليبيا من كل جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة وحضر السفر على قائمة الأسماء المدرجة أسماءهم في الممنوعين من السفر، وتجميد الأصول التي يملكها أو يتحكم فيها من ألحقهم في قائمة أرفقت مع القرار، وحث الدول الأعضاء على مواصلة استعراض الأعمال التي يقوم بها النظام الليبي ضد المدنيين ودعم الوكالات الإنسانية من أجل تقديم المساعدات للشعب الليبي[2].

وبتاريخ 17 مارس 2011م أصدر مجلس الأمن قراره الثاني في أقل من شهر عن قراره الأول، جاء القرار الثاني تحت رقم 1973، وهذا القرار أيضا لم تتخذ فيه روسيا موقفا بين التزامها تجاه حليفها القذافي.

وضح القرار أن السلطات الليبية لم تمتثل لما جاء في القرار 1970، واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة مواصلة النظام قمع المدنيين ومسؤوليته عن الأحداث، واستخدام المرتزقة، وطالب القرار بضرورة الاستماع للشعب ومطالبه ووقف فوري لإطلاق النار وحمية المدنيين[3].

جاء هذا القرار تكملة للقرار الذي سبقه لكن الفاصل بينهما يؤكد أنه منذ البداية كانت هناك خطط في الخفاء لإسقاط القذافي، فمن غير المعقول أن يصدر مجلس الأمن قرارين في ظرف 23 يوما تقريبا حول ليبيا وحدها، والمنطقة تقريبا كلها تشهد الحالة نفسها، تونس ومصر واليمن وبداية المظاهرات في سوريا، إلا أن هيئة الأمم ركزت على ليبيا وكأن باقي المنطقة تنعم بالاستقرار.

[1] - الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1970، 26-02-2011، ص ص 1-3.

[2] - هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1970، 26-02-2011، **مرجع سابق**، ص ص 4-9.

[3] - الولايات المتحدة الأمريكية، **هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، القرار رقم 1073، 17-03-2011م، ص ص 1-5.

وخلص القرار إلى التخفيف من خطر الطيران للسماح للمدنيين للخروج من البلاد، وحث الأعضاء على تقديم المساعدات للشعب الليبي، وإنقاذه من خطر السلاح والمستلزمات العسكرية بمختلف أنواعها، وحدد قائمة الأسماء الممنوعة من السفر والمعنية بتجميد أصولها[1].

وفي قراءة للموقف الروسي تجاه هذين القرارين يظهر أن الكرملين لم يعد يرغب في بقاء القذافي على رأس السلطة في ليبيا، إضافة إلى أن بوتين لم يكن في السلطة خلال 2011م، بل كان مدفيديف.

عند قيام المجلس الانتقالي الليبي سارعت عدة دول عربية للاعتراف بشرعيته، إلا أن موسكو رأت التأني والتريث للإقدام على مثل هذه الخطوة، وفي ذلك أعلنت وزارة الخارجية أن: "الوضع في ليبيا لا يزال غامضا"، وقال الرئيس الروسي ميدفيديف: " رغم نجاح الثوار وهجوهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون ببعض النقود والقدرات العسكرية ونتمنى أن ينتهي الأمر في أسرع وقت ممكن"، إلا أن روسيا اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا بتاريخ: 01-09-2011م[2].

يأتي البعد السياسي لاستراتيجية روسيا في ليبيا كدولة الوحدة، وهي وحدة في أنظمة فرعية أخرى تتيح فرصة لموسكو تغلغلا أكثر في هذه الدوائر:

- **الدائرة الأولى:** الشرق الأوسط شمال افريقيا، وهي منطقة ذات بعدين جيوطاقوي نظرا لتأثيرها على سوق الطاقة العالمية، وجيواستراتيجي لقربها من مراكز الشغل العالمية اقتصاديا واستراتيجيا وأمنيا.
- **الدائرة الثانية:** القارة الافريقية عبر ليبيا ومرورا بدول الساحل والصحراء التي تعرف لا استقرارا وإن ساهمت روسيا في جلب استقرار للمنطقة ستكون الشريك الاستراتيجي رق واحد، إضافة إلى الثروات التي تمتلكها دول القارة ناهيك عن التهديدات الأمنية خاصة الجماعات الإرهابية مثل "بوكوحرام".

تدعيم روسيا حفتر عسكريا دعما واضحا إلا أنها لا تدعمه لوحده سياسيا فلها علاقاتها مع كل أطراف النزاع في ليبيا، وذلك بعد تصريح الرئيس بوتين أنه على تواصل مع حفتر القائد العام للجيش

[1] - الولايات المتحدة الأمريكية، **هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن**، القرار رقم 1073، 17-03-2011م ، **مرجع سابق**، ص ص 5-8.

[2] - الشيخ: **مرجع سابق**، ص ص 293-294.

الوطني الليبي، وفائز السراج رئيس المجلس الرئاسي بشأن ما يحدث في ليبيا، وأكد أنه من الصعب تحديد من هو على صواب في ليبيا، ومن هو على خطأ ومن يقع عليه اللوم لكن الأصح هو إيجاد حل لوقف الأعمال القتالية، وتأسيسا لهذا وجهت روسيا دعوتها للطرفين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات بعدما دعت إلى هدنة وقف إطلاق النار في: 12-01-2020م، بعد أكثر من 09 أشهر معارك عند أبواب طرابلس، واستجاب الطرفان لهذه الدعوة، وهذا دليل على قوة روسيا والقدر الذي تتمتع به حتى عند السراج رغم أنها ليست داعما أساسيا له[1].

إن دعم الكرملين لطرفي النزاع دون تداخل أو تصادم في المصالح وفصلها في الدعم بين حفتر قائد الجيش والسراج السياسي، يظهر أن روسيا تسعى لتوحيد الرؤى والاحتفاظ بالطرفين كل في مهامه ودوره في إطار ضمان المصالح، فالأول يضمن النفوذ العسكري وصفقات السلاح والثاني يضمن النفوذ السياسي والصفقات الاقتصادية.

إلا أن هذه الخطوات قد تنعكس سلبا على موسكو، حيث يصعب التوفيق بين خصمين متحاربين فلن يرضيا بالعمل المشترك وأن أحدهما سينصاع للآخر ما يؤدي إلى معضلة أخرى في السلطة داخل ليبيا، وقد يقلب حلفاءها ضدها.

وهناك قراءة ثالثة أن الكرملين يجمع الطرفين تمهيدا لتسليم المهام إلى طرف ثالث، قد يكون يجهز في مكان ما وبطريقة معينة يظهر كرجل توافق يجمع الفرقاء الليبيين ويوحد صفوفهم ويحقق الاستقرار.

قد تكون موسكو أخطأت في تقديرها عندما سمحت لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا واسقاط القذافي، إلا أن المرجح أنها أدركت عدم قدرة القذافي الاستمرار أكثر وأنه سيكون خطأ حقيقيا إن استمرت في دعمه، كما أن دعم أي طرف يخسر في النهاية ستخسر معه كل طموحاتها[2].

وتتحرك روسيا في سياق استراتيجية واضحة هي كالآتي:

[1] - مصطفى صلاح، **تجدد الانخراط.... الدور الروسي في ليبيا بين الأهداف والتداعيات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20-01-2020م، ص ص 3-4.

[2] - أنوار جليلي هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "**الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا)**"، مجلة سياسات عربية، ع 12، جانفي 2015م، ص 118.

- ✓ لا ترغب روسيا في وصول قوى إسلامية أصولية إلى السلطة، قد تنتقل إلى القوقاز وحتى إليها.
- ✓ بناء علاقات مبنية على البراغماتية والمصالح بعيدا عن الأيديولوجية وأخطاء الاتحاد السوفياتي.
- ✓ اختراق المواقع الاستراتيجية من أجل ضمان موطئ قدم والتواجد في هذه المواقع.
- ✓ العمل على الاستقرار داخل روسيا حتى تلتفت إلى مناطق أخرى على غرار ليبيا خاصة أن قدوم أي حكومة محلية غير موالية ستدخل الكرملين في أزمات وتعيد البلاد إلى نقطة البداية.

يأتي توافق رؤية موسكو مع مصر والإمارات والسعودية وفرنسا حول دعم المشير حفتر، لأن هذه الدول لا ترغب في تكرار التجربتين التونسية والمصرية.... الإسلام السياسي المدعوم من قطر وتركيا، والوقوف ضد المشروع الإخواني في المنطقة الذي سيحمل تهديدا مستقبليا في حال وصوله إلى السلطة وانتشاره نحو دول أخرى، كما أن هذه الدول ترفض المشروع التركي الممتد في المنطقة والذي أصبح يهدد مصالح أغلب الدول إلا أن الخطر الأكبر هو مشروع الإمبراطورية العثمانية الجديدة الذي سيمنح تركيا مزايا كبيرة وستبتلع كل دول المنطقة لذلك يجب قطع الطريق أمامها وعدم فسح أي فرصة لا في ليبيا ولا في غيرها.

تعتبر الجزائر وروسيا حليفان استراتيجيان وستتقاسمان الرؤية نفسها حول أغلب القضايا الدولية والإقليمية، إلا أنهما لم يتفقا في ليبيا فالجزائر لا تدعم "حفتر" وقد صدر منه عدة مرات استفزازات ضد الجزائر التي ترى بأن طرابلس خط أحمر وأن سقوطها سيدخل المنطقة فيما لا يحمد عقباه وع ذلك استمرت موسكو في دعمه إلا أن ذلك لم تؤثر على العلاقات الجزائرية الروسية، بدليل زيارة وزير الخارجية الروسي "يسرغي لافروف" إلى الجزائر تلتها زيارة رئيس لجنة الدفاع والأمن بالمجلس الفيدرالي الروسي فيكتور بونداريف من 17 إلى 20 ماي 2022 واللذان حملا معهما دعوة من بوتين إلى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لزيارة الجزائر

المبحث الثالث: استراتيجية تركيا تجاه ليبيا

تعرف استراتيجية تركيا منحى تصاعديا يحركها طموح متعدد الركائز، منها ما يتعلق بنظرة عالمية، ومنها ما يتعلق بنظرة إقليمية، فقد اعتبرت أنقرة نفسها قوة لها القدرة على التدخل في نزاعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا من عدة نقاط:

- ✓ أنها تنتمي إلى المنطقة، ولا بد عليها من التصدي للتهديدات الناجمة عن الحروب والنزاعات الدائرة، عن طريق الضربات الاستباقية.
- ✓ اعتبارات تاريخية، نظرا لأن أغلب دول الإقليم كانت خاضعة لها قبل اتفاقية سايكس-بيكو 1916م.
- ✓ الحرص على حماية مصالحها، والاستعداد للمنافسة في الإقليم.

تنطبق النقاط المذكورة على ليبيا فهي إحدى دول الإقليم وهو ما سيركز عليه هذا المبحث من خلال البحث في العلاقات السياسية بين تركيا وليبيا، واستراتيجية تركيا الاقتصادية تجاه ليبيا وتدخلها العسكري.

المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية الليبية

لعب حزب العدالة والتنمية التركي دوره في إيصال بعض الحركات الإسلامية للسلطة وتذكر أحداث المنطقة بالأيام الأخيرة للإمبراطورية العثمانية عندما لم تعد تستطيع السيطرة على مجالها الجغرافي لكن هذه المرة ليس من دافع للتفكك بل محفز لإعادة أمجاد الإمبراطورية من جديد، فصناع القرار يرون أنهم يمتلكون القوة والنفوذ لذلك كما أن الأحداث في ليبيا تعد فرصة سانحة، ويمكن من خلالها الانتشار لباقي الدول، ويجب العمل على تحسين العلاقات مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا حكومة "الوفاق".

وتتبنى تركيا استراتيجيتها من الناحية السياسية تجاه ليبيا اعتادا على النقاط الثلاثة التالية[1]:

- ✓ تطلع الحركات الإسلامية للمشاركة في السلطة، ولا بد من مساعدتها عل تحقيق هذا الهدف.
- ✓ لا بد من قطع الطريق أمام الجماعات المتشددة والمتطرفة، وعزلهم عن الوصول إلى السلطة، والحد من نفوذهم والتحذير من خطرهم.
- ✓ الحذر من الكيان الصهيوني الذي ينشر دعايات-حسب صناع القرار في تركيا-مفادها أنهم يشجعون على نشر التطرف الديني.

تعتمد تركيا على النتائج المحققة منذ وصولها إلى السلطة للتسويق لنفسها على أنها نموذج يحتذى به ويمكن أن يحقق الرفاه والاستقرار في المجتمع، وتركز لتحقيق ذلك أن تكون ليبيا هي الحالة التي سيعمم من خلالها النموذج التركي.

تستخدم تركيا تجاه ليبيا الاختراق من أجل توفير بيئة مناسبة للتغلغل أكثر والقدرة على منافسة روسيا غيرها، ويقوم هذا الاختراق على المؤشرات التالية:

[1] - هاشم: **مرجع سابق**، ص 328.

❖ **اختراق السلطة:**

تشير دراسة أمريكية أن الخبراء والمستشارين يمكنهم أن تكون لهم نتائج مهمة وفورية، وهذا ما عمدت إليه تركيا في دعمها لحكومة الوفاق من أجل خلق حكومة وصناع قرار موالين لأنقرة من شأنهم السهر على مصالحها داخل النظام ذاته.

❖ **اختراق المجتمع:**

تعتمد تركيا على قوتها الناعمة من أجل الظهور أمام الرأي العام والجمهور داخل ليبيا على أنها ذلك الصديق الوفي الذي جاء ليحمي البلاد من تكالب الأعداء الأجانب والغرباء عن المنطقة مثل روسيا وغيرها الذين يريدون تدمير البلاد واحتلالها ونهب ثروات الشعب الليبي، وكل ذلك يسهل عملية خلق طبقة موالية لتركيا داخل المجتمع ستتسع بمرور الوقت وستستعمل وسيلة للضغط كي يتم القبول بالتواجد التركي في ليبيا.

❖ **اختراق النخبة:**

يجسد اختراق النخبة ما سمته دراسات التكامل الدولي بالتذويب، والذي يعني انصهار أهداف النخب الداخلية في أهداف النخب الخارجية، وتتبنى مواقفها وآرائها لدرجة تصبح فيه توجه دولة[1] ، يظهر على أنه خاص بها، إلا أنه في الأصل توجه لدولة خارجية. وهو ما تسعى تركيا لتحقيقه في ليبيا مع حكومة الوفاق في صنع النخبة سواء في الحكومة أو غيرها.

لقد وضعت الحرب والأوضاع في ليبيا استراتيجية " صفر مشكلة" أو " تصغير المشكلات" التي انتهجتها تركيا على المحك، وهي ترى نفسها تفقد مكانتها إن لم تتحرك وتنخرط في الأحداث، فإما أن تسعى لتحقيق أهدافها أو سيأتي غيرها لتحقيق أهدافه، لذلك انطلقت في ليبيا بحثا عن حكومة تضمن مصالح أنقرة، وقد وصف "وليام هيل" أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة لندن استراتيجية تصغير المشكلات كأنها تحدي ركوب حصانين في آن واحد[2]، ويتجلى ذلك في إدارة المسألة الليبية، فتركيا تواجه روسيا وهي في الوقت نفسه غير مدعومة بجدية من طرف الغرب ما يجعلها قد تتحول إلى عدو

[1] - هاشم، **مرجع سابق** ، ص 62.

[2] - يوسف، **مرجع سابق**، ص75.

لموسكو، لاسيما إذا لم تحسن توظيف أوراقها أو الاقتراب من قطاع الطاقة الذي لا تتسامح فيه الكرملين.

يبدو أن انخراط أنقرة في الأوضاع الليبية لا يدخل ضمن العزلة الثمينة التي صاغها نائب أردوغان، إبراهيم كالين سنة 2013م، وتعني الموقف الأخلاقي الذي تتخذه تركيا تجاه "الانقلابات والمذابح"-على حد وصفه- وقال في ذلك: "في بعض الأحيان في التاريخ يأتي وقت حيث يمكنك الوقوف إلى جانب الحقيقة وحيدا تماما، عندما يقف العالم صامتا في وجه المذابح والانقلابات وأضاف: "إنك لا تتخلى عن مبادئك وقيمك لأن حلفائك ودولا في الحقيقة هذا لا يعني كونك وحيدا، بل ينم عن موقف مشرف"، وختم: "إذا كان هذا سيصفعك في وضع مختلف عن الآخرين، فإن هذا هو وضع العزلة التي تركز على القيم، وهذا في الواقع هي العزلة الثمينة"[1].

تدعم تركيا حكومة الوفاق، ليس لأنها تحقق أهداف أنقرة، وقاعدة الانطلاق نحو العثمانية الجديدة، بل تعتبر ليبيا أيضا لبنة أساسية لمشروع أكثر شمولا من العثمانية الجديدة، ولا تقوده تركيا منفردة، إنما هو مشروع ثنائي الرأس بتركيا وقطر، فقد وفر المعسكر قطر-تركيا البيئة المناسبة للإخوان المسلمين، وقد نجح الحليفان في عدة دول، لكنهما لم يستطيعا الحفاظ على المكاسب خاصة في مصر وتونس[2]، لكن الفرصة ما زالت قائمة في ليبيا ولا يجب تضييعها، لكن على تركيا الأخذ بالحسبان أن المشروع المنافس بقيادة المملكة العربية السعودية المشروع لن يكون التفوق عليها سهلا في ظل الإمكانيات التي لدى السعودية، كما أن التجربة في تونس ومصر أكسبت الإخوان صورة سيئة لدى الشعوب، لذلك يصعب وصول حكومة إخوانية للسلطة في الوقت الحالي حتى ونجحت في ليبيا.

[1] - يوسف، **مرجع سابق** ، ص ص 91-92.

[2] -Aron Lund, the Turkish Intervention In Libya, (FOI) Swedish Defence Reserch, Agency, April 2022, p p. 30- 31 .

المطلب الثاني: التدخل العسكري التركي في ليبيا

في 20 جانفي 2020م وافق البرلمان التركي على اقتراح مقد من طرف أردوغان يسمح بنشر قوات عسكرية تركية في ليبيا بناء على اتفاقية تعاون أمني وعسكري بين البلدين وحصل أردوغان على الضوء الأخضر للبدء في المهمة تحت غطاء مواجهة التهديدات والمخاطر القادمة من ليبيا إلى تركيا والمنطقة بأسرها[1]، لكن الملاحظ أن التهديدات لا ترتكز في الغرب فقط، بل في كل ليبيا، ومع ذلك فالتدخل لمساعدة حكومة الوفاق على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي لحماية المصالح التركية وليس من أجل ليبيا والشعب الليبي، وحتى الحجة التي قدمها للبرلمان كانت لحماية تركيا من التهديدات وليس لحماية ليبيا.

جاء التدخل العسكري التركي في ليبيا بعد زحف الجيش الوطني بقيادة حفتر نحو طرابلس بدعم روسي مصري إماراتي فرنسي لإسقاط حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج المعترف به دوليا (من طرف هيئة الأمم المتحدة) ومدعوم من تركيا وقطر خاصة، والتي استعادت توازنها ميدانيا بعد التدخل العسكري التركي لتمتد سيطرتها على أكثر من 7000 كلم ^{2} في بداية جوان 2020م[2].

في 25 جوان 2020 شنت القوات التركية هجوما بريا واسعا للسيطرة على منطقة الهلال النفطي شرق، وكانت القوات التركية مدعومة بمقاتلات من طراز **F-16** وفر طاقات، لكنها لم تنجح في ذلك[3].

إذا ما تم النظر إلى هذه العمليات وهذا التدخل نظرة استراتيجية يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تهدف تركيا من خلال تدخلها العسكري الحفاظ على حكومة السراج التي تضمن لها مصالحها وتزيد من تغلغلها وليس ليبيا وحسب بل في المنطقة بأكملها.
- عند النظر إلى المساحة التي استرجعتها حكومة الوفاق بعد الدعم التركي، يبدو أنه تقدم ميداني إلا أنه ليس استراتيجيا لأنها عندما أراد التموقع في المناطق الاستراتيجية لم تستطع حتى بتوفير دعم جوي وبحري.

1- Ahmed Daifullah Algrni, Turkey's i, fluence in Libya's ersis: political and Security Implications Inside and ouside Libya, Saudi Arabia, International Institute of Tranian Studies, Marche 2021, p.3.

2- Ibid, p. 14.

3- Ibid, p. 15.

- تسعى تركيا عبر دعمها لحكومة الوفاق للاستيلاء على حقول النفط لتتمكن من تسديد ديونها نحو أنقرة، ثم يأتي الحديث عن تقاسم الأرباح.
- لن تسمح روسيا الداعمة لحفتر لأي طرف الاقتراب من حقول الطاقة، فهي مسألة أمن قومي بالنسبة إليها يمكن أن تؤثر على الهيمنة الروسية في هذه السوق خاصة الطاقة الموجهة نحو أوروبا.

ترى تركيا أن تدخلها العسكري في ليبيا هو تدخل شرعي لأنه جاء بعد توقيع مذكرة تعاون أمني وعسكري بينها وبين حكومة شرعية، عكس التدخل الروسي الذي يدعم "خليفة حفتر"، عند فحص هذا التبرير يبدو منطقيا، لكنه ليس التفسير الوحيد فعندما أطلق حفتر عمليته العسكرية "الكرامة" من أجل تطهير البلاد من التنظيمات المتشددة التف حوله الشعب الليبي، وهو أيضا مصدر للشرعية وقاتل معه، ولا يمكن انكار دوره في محاربة الإرهاب، لذلك لا يمكن إلغاؤه من العملية السياسية وإن كانت حكومة الوفاق تحضى باعتراف دولي.

يشمل التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وليبيا نشر القوات وتقديم جميع أنواع المساعدات العسكرية والدعم الأمني لحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك إقامة قواعد عسكرية، مما يسمح بتوفير قوة رد سريع لقوات السراج الأمنية والعسكرية.

كما يشمل ارسال مستشارين عسكريين لصياغة الخطط والاشراف على التدريبات والمناورات المشتركة، وصيانة المعدات العسكرية، إضافة إلى التعاون في مجال الاستخبارات وأنظمة الأسلحة والتعاون الثنائي في استخدام المعدات العسكرية البرية والجوية والبحرية وإنشاء مكتب تعاون أمني مشترك، وتسمح الاتفاقية لأنقرة باستخدام القاعدة البحرية والقاعدة الوطنية الجوية، بهذا جعلت تركيا من ليبيا أرضا تركية غير مباشرة فاستغلال القوات البحرية والجوية تزيد من النفوذ التركي، إضافة إلى أن بناء جيش على المقاس التركي قد يضمن الولاءات أو موطئ القدم، فلا يمكن لأي حكومة –في حال نجاح المخطط التركي-أن تتخلص من تبعيتها لتركيا.

تعتبر اتفاقية 2020 أهم اتفاقية بين تركيا وليبيا، لكن كانت قبلها اتفاقية أخرى وقعت في 16 جانفي 2014م، وكانت ثنائية بين المؤتمر الوطني والحكومة التركية، دربت بموجب هذه الاتفاقية وحدة من قوات المشاة يتعلق الأمر بكتيبة المشاة الثانية عشرة في مارس 2014، كما واصلت تدريب ما يقرب

3000 جندي ليبي بين 204م وبداية 2019م، فعندما كانت تنقل الأسلحة والذخائر في سرية من أجل دعم قوات حكومة الوفاق[1].

شملت الأسلحة التي أرسلتها تركيا نحو ليبيا مجموعة متنوعة من الأسلحة بداية بطارات دون طيار نوع (**Bayraktar TB2**) وأنظمة (**Hawks Min-23**) وهي صواريخ متوسطة المدى (**KOrkut**) قصير المدى ومنخفض الارتفاع أنظمة دفاع جوي (**Milkar-3A3V**) وأنظمة حرب إلكترونية متنوعة (**VHF**) ومقابل هذا يدفع السراج مبلغ 12 مليار دولار نظير هذه الخدمات[2].

لا تعتمد أنقرة على الحرب بالجيش الرسمي، إنما تعتمد أيضا على الحرب الهجينة عن طريق مرتزقة، حيث تضاربت التقديرات حول عدد المرتزقة الذين تستعين بهم أنقرة في ليبيا لكن المرجع أن عددهم يتراوح بين 2000 و 8000 مرتزق سوري فقط[3]، وتمثل سوريا والسودان وتشاد وأفغانستان ودول أوروبا الشرقية الموجهة المفضلة لتجنيد المرتزقة، ولا يقتصر على هذه الدول ففي بعض الأحيان يكونون من دول أوروبا الغربية، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية كما ينتمي بعضهم إلى حركات مسلحة دون الدول مثل لواء المعتصم وفرقة السلطات مراد والفيلق الشامي وحركة جيش التحرير السوداني، وقد يكون هؤلاء المرتزقة تابعون لشركات مثل شركة السادات التركية، كما ثبت أن جمعية "قطر الخير" شاركت في تهريب مقاتلين وأسلحة إلى ليبيا[4].

كل الأطراف المذكورة إضافة إلى لواء صقور الشام، وفرقة الحمزات ولواء سليمان شاه والسمرقند تمثل منابع لمرتزقة استعانت بهم تركيا كي تتدخل عسكريا في ليبيا.

وفي 24 ديسمبر 2019 تحرك 300 مقاتل من الفصائل الجهادية السورية تجاه ليبيا للقتال بجانب المليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق، ثم 350 الآخرين في 29 ديسمبر 2019م، وكل هؤلاء المقاتلين قد تلقوا تدريبات خاصة في معسكرات جنوب تركيا، ويحصل كل منهم على 2000 دولار أمريكي شهريا، مع وعود بالحصول على الجنسية التركية لاحقا، وتنسق تركيا تسيير تدفق المرتزقة مع

---

[1] - Algrni, op.cit, p p.15-16.

[2]- Enjgin Yuksel, **Turkey's Intervention In near avroad : the case of Libya Nether lands Institute of International Relations**, Septembre 2021,p.04.

[3] - Ibid, p.05.

[4]- Ibiden.

قطر عبر مؤسسة سادات المملوكة للمستشار السابق العسكري للرئيس التكي المسمى "عدنان تارني فيردي" والممولة من طرف الدوحة[1].

لقد أصبحت الحرب الهجينة سمة الحروب الدائرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنها تمحو أية مسؤولية جنائية على الدولة المستأجرة للمرتزقة وإن حدث ذلك فلن يجد المحققون أي دليل يدين تلك الدولة، ومن جهة أخرى فإن كثرة القتلى جراء الحروب تضع الحكومات دائما في حرج أمام أهالي الجنود والرأي العام الداخلي والخارجي، لذلك تلجأ إلى المرتزقة فالمال المدفوع لهم عادة ما يكون من طرف الدولة أو الطرف المستقبل، وهي في النهاية أموال للشعب تصرف على الحرب عوض التنمية.

يحقق المرتزقة أهدافا كبيرة بسبب خبرتهم في القتال، وسيعودون في يوم ما إلى بلدانهم الأصلية حاملين معهم تلك الخبرة والقدرة على القتال، ويتحولون إلى قنبلة موقوتة في الدول الأصلية أو التي وعدتهم بالحصول على الجنسية مثل تركيا، خاصة ما يتعلق بالمقاتلين السوريين فإن لم يدخلوا تركيا سيكونون على حدودها، وسيتحولون إلى تهديد للأمن القومي التركي.

[1] تقرير عن نشاط المرتزقة في ليبيا، صادر عن مؤسسة مانت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مارس 2020، ص ص1-4.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه ليبيا

خسرت تركيا حوالي 100 قتيل في سنة 2011م عند بداية الأحداث في ليبيا من شركات مختلفة، وكان عدد العمال الأتراك في تلك الفترة يقارب 25000 عامل اضطروا إلى العودة نحو بلادهم حيث فقدت قيمته 19 مليار دولار أمريكي مستحقات الشركات التركية أغلبها في قطاع البناء، لهذا لم ترد أنقرة خسارة حصتها في السوق الليبية لصالح أي طرف آخر[1]، لأنها شكلت لوحدها ما نسبته 12 % من إجمالي مشاريع البناء التركية في العالم، وفي نوفمبر 2019م وقع البلدان تعاونا اقتصاديا أسفر عن منطقة اقتصادية حرة بموجب اتفاقية الحدود البحرية، وتقدمت شركة الطاقة التركية بطلب لبدء الحفر الاستكشافي البحر الأبيض المتوسط[2]، أفادت 148 شركة تركية أنها دفعت ما يقارب ملياري دولار على شكل معدات وترتيبات أخرى في مشاريع توقفت وعلى الحكومة الليبية تعويض هذه الخسائر[3].

تنظر الحكومة التركية إلى ليبيا على أنها نقطة انطلاق للشركات التركية نحو افريقيا بعد أن تستقر الأوضاع إضافة إلى أن ليبيا تحتاج إلى حوالي 111 مليار يورو من أجل إعادة الإعمار بعد الحرب، ما يوفر إمكانية الفوز بعقود مربحة تعود بالفائدة على الاقتصاد التركي، وقد أفاد مجلس الأعمال التركي الليبي أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين متطورة وقابلة للتطور أكثر، غلا أن بعض رجال الأعمال الأتراك اشتكوا في عدة مرات من الركود الذي يعرفه المناخ الاستثماري في ليبيا[4].

تسعى انقرة للهيمنة على سوق البناء بعد انتهاء الحرب من أجل إعادة إعمار ليبيا، وإذا استطاعت فرض نفوذها ستشهد انتعاشا كبيرا من الناحية الاقتصادية، وإذا تحصلت على حصتها المعهودة من السوق المقدرة بـ 12 % وإن لم تستطع رفعها وزيادتها فستكون على موعد مع صفقات بقيمة 13,32 مليار يورو على الأقل، وهذا سيعود بالربح لا محالة على الشركات التركية والاقتصاد التركي بصفة عامة.

زار عبد الحميد الدبيبة تركيا في أوت 2011م، واستقبله أردوغان ولم يكن معه مسؤولون في الجيش او المخابرات، إنما محافظ البنك المركزي ووزير التجارة، ووزير الخزانة والمالية، واتفق الطرفان

1- Yuksel, Op.cit, p p. 02-03.

2- Eric Edelman and other, **Turkey's Escalation In Libya : Implication and V.C Policy Options, USA**, The Jewish Institute for national Security of America, May 2022, p.12.

3- Lund, Op. cit, p.47.

4- Ibid, p.48.

على أن تركيا ستستثمر في الاسمنت، والطاقة والمطارات والبنية التحتية والنقل، كما لوحظ نشاط مكثف لشركة البيرق القوية والقريبة من حزب العدالة والتنمية، وهي شركة كبرى في مجال البناء والخدمات واللوجيستية[1].

استقبل أردوغان رئيس الوزراء الليبي الدبيبة ومعه المسؤولون المذكورون دليل على أن الأهداف الاستراتيجية التركية تحولت من الجانب العسكري إلى الجانب الاقتصادي، وهذا معناه أن القوة الاستراتيجية توحي أن الحرب على وشك الانتهاء من وجهة نظر صناع القرار الأتراك، لذلك يجب عليهم التحرك لضمان الأفضلية في الناحية الاقتصادية.

يشكل قطاع المحروقات في ليبيا 94 % تقريبا من مواردها، وتوجه عائدات المحروقات للإنفاق على قطاعات مختلفة، ومنذ 2011م تأثر قطاع النفط، وتأثرت أعمال الإنتاج والتصدير، وغادرت معظم الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والصيانة، وتوقف الإنتاج تقريبا بسبب الحرب في البلاد ما أثر بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب الليبي[2].

بلغت احتياطي ليبيا من الغاز والنفط انتباه أي دولة لجيش تركيا وحدها، فالتقديرات تشير على امتلاك احتياطي يقدر بحوالي 46,4 مليار برميل من النفط، إضافة على احتياطي غاز يقدر بما يقارب 55 برليون قدم مكعب [3]، لذلك فالاستحواذ على الحصة الكبرى في قطاع الطاقة يمثل ضرورة جيو طاقوية بالنسبة لأنقرة، فتواجد شركاتها في هذا المجال وفوزها بالاستثمارات بصيغ تفضيلية الأجل سيعود على الحكومة التركية بالنفع من خمس زوايا:

- **الزاوية الأولى:** تمثل الاستثمارات في قطاع الطاقة قيمة ضخمة لذلك لن تكون بعقود قصيرة الأجل، إنما عبر عقود طويلة الأجل تطيل عمر التواجد التركي في ليبيا والمنطقة.
- **الزاوية الثانية:** إذا استطاعت أنقرة فرض نفوذها على سوق الطاقة في ليبيا فهذا يعني أنها ستضع سطوتها على احتياطي هائل يساعدها على تحقيق فاتورة الاستيراد.

---

[1]- Lund, Op. cit, p48.

[2]- أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية، التداعيات والسياسات الأمنية**، السعودية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 جانفي 2021م، ص 08.

[3] - آسيا قبلي، "التوجه التركي نحو إفريقيا: الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية"، **مجلة قضايا آسيوية**، ع3، جانفي 2020، ص ص 131-132.

- **الزاوية الثالثة:** ستعود الأرباح التي يمكن أن تحققها الشركات التركية بالنفع على الاقتصاد التركي بصفة عامة، ما يساهم في رؤية تركيا 2030م إيجابيا.
- **الزاوية الرابعة:** تتخلص تركيا بموجب العقود التي يمكن أن تفوز من التبعية لروسيا وغيرها من دول القوقاز في مجال الطاقة، ويتيح أمامها بدائل، ما يساعدها على تحقيق أمنها الطاقوي.
- **الزاوية الخامسة:** إذا استطاعت تركيا الفوز بقطاع الطاقة في ليبيا فإنها ستخفف من تبعية أوروبا لروسيا طاقويا، وستخفف من الضغط السياسي الذي تمارسه موسكو على الدول الأوروبية واستعمالها لورقة الطاقة من أجل الابتزاز، كما ستستفيد عند الانضمام للاتحاد الأوروبي وسيمنحها ذلك أفضلية في المفاوضات، بكونها تشكل بديلا للغاز الروسي، وتكون بمثابة دولة ترانزيت للطاقة نحو أوروبا.

ركزت اهتمامات تركيا في ليبيا على تعزيز مصالحها الاقتصادية والتركيز على الفوز بالصفقات التفضيلية والامتيازات، خاصة وان الاستثمارات التركية بلغت حوالي 100 مليار دولار سنة 2013م[1]، ولا تهدف تركيا من هذه الاستثمارات البقاء في ليبيا إنما تريد التواجد بقوة شرق البحر الأبيض المتوسط بعد الاكتشافات الكبيرة من الغاز، حيث قدر مركز الأبحاث الجيولوجية الأمريكي أن الاحتياط المتوقع من الغاز في شرق المتوسط يقارب 122 تريليون متر مكعب، إضافة إلى حوالي 107 مليار برميل من النفط[2]، لذلك لا يمكن أن تغيب أنقرة عن المنطقة وهو من بين أسباب تعديل الحدود البحرية مع طرابلس.

تسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة للاستفادة اقتصاديا من الحرب في ليبيا للخروج بمجموعة من المكاسب، حيث بقيت على مدار العشرين سنة الماضية بين (2001م/2020م) تستورد 95 % من احتياجاتها النفطية من ليبيا، وحسب احصائيات "أوبك" لسنة 2017م تحتل ليبيا المركز الخامس عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد (يعني ليس المقدر، بل احصائيات مؤكدة ودقيقة)، وبنسبة 3,76% من الاحتياطي العالمي، وبالنسبة للاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي، احتلت ليبيا

---

[1] - محمود سمير الرنتيسي، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في عادلات البر والبحر**، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2019-12-12، منشور على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html ، (2022/05/06)، الساعة (00:33).

[2] - محمد نور الدين، **تركيا علاقات قلقة مع الحلفاء وتحركات ملتبسة في أزمات المنطقة**، مجلة شؤون عربية، ع 179، فريق 2019، ص 38.

المركز الثامن عربيا، وتتصدر الدول العربية في احتياطي النفط الصخري والخامس عالميا بعد أن ارتفع مخزونها من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل (الضعف تقريبا)، وقد رفعت هذه الزيادة في المخزون من العمر الافتراضي إلى 112 سنة بعد أن كان 70 سنة[1].

تهدف تركيا أن تتحول إلى قوة طاقوية ليس عن طريق الامتلاك المباشر بل عن طريق الاستثمارات في مجال الطاقة، فإذا ما تحولت إلى قوة ترانزيت عليها أن تحذر من المنافسين الذين يريدون أيضا لعب دورهم في المنافسة على التواجد في ليبيا مثل روسيا أو الدول التي اكتشفت الغاز مؤخرا، وسيمثل منتدى غاز شرق المتوسط أهم منافس ليس لتركيا أو روسيا، بل لكل الدول التي تعتمد على تصدير الغاز مثل قطر والجزائر، وهذا المنتدى تأسس في 14 جانفي 2019م، ويضم كل من مصر، الأردن، فلسطين، اليونان، إيطاليا، قبرص اليونانية، (إسرائيل) [2].

بالرغم أن ليبيا تحتوي على احتياطي استراتيجي من النفط والغاز سيحول تركيا إلى قوة حقيقية في مجال الطاقة، إلا أنها ليست وحدها ولن تجد الأمور سهلة حتى ف حال نجاح حكومة الوفاق في البقاء على رأس السلطة فإن المقدرات الحقيقية ليست تحت نفوذها، بل أغلبها يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي الموالي لروسيا، لذلك لن يكون قطاع الطاقة سهل المنال بالنسبة لتركيا، وعليها التفكير في القطاعات التي لا تثير موسكو أو واشنطن، فهما لن يسمحا بإنفراد أنقرة بالثروة النفطية.

[1] - القرني، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] -محمد نور الدين، "المشروع التركي بين الهيمنة والعسكرة والتدويل من القوة الناعمة إلى القوة الخشنة"، **مجلة شؤون عربية**، ع181 ، 2020م.

المبحث الرابع: تداعيات التنافس الروسي التركي على بناء الدولة في ليبيا

أدى التنافس الروسي التركي في ليبيا إلى المزيد من التعقيد الاستراتيجي لدى مختلف الفواعل، فقد أطال هذا التنافس أمد الحرب بدل إنهائها، ورفع مستوى الطموحات والأطماع لدى دول أخرى رأت في هذه الحرب فرصة لتحقيق مصالحها في المنطقة حتى وصلت الأمور إلى انتقال تداعيات التنافس إلى خارج ليبيا ليشمل عدة دوائر (دائرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والدائرة الأورومتوسطية) وعدة مجالات سياسية واقتصادية.

المطلب الأول: التداعيات على المستوى الداخلي

تعرف ليبيا بتركيبتها السكانية المبنية على الأسس القبلية، حيث يغلب فيها الولاء غالبا للقبيلة أكثر من الولاء للدولة الوطنية، تأتي القبائل الآتية بصفتها أهم المكونات المجتمعية لليبيا، قبيلة القذاذفة (التي ينتمي إليها الراحل القذافي)، قبيلة الورفلة أكبر القبائل (وه موجودة حتى في الجزائر خاصة في الولايات الحدودية مثل ورقلة وتبسة)، قبيلة الزاوية (من أهم القبائل وتسيطر على المناطق النفطية خاصة في الجنوب)، قبيلة الزنتان (قبيلة معروفة بالشراسة والقوة)، قبيلة الكوارق (ممتدة في أغلب دول الساحل والصحراء والجزائر معروفة بالتماسك حتى وهي في دول أخرى مختلفة إلا أنها مازالت محافظة على روابط الدم والاثنية)، إضافة إلى عدة قبائل أخرى من قبيل بني الولد والعبيدات والمحارقة وولاد سليمان[1].

هذا التنوع القبلي الذي لم يحتويه القذافي وكرس مبدأ المفاضلة القبلية خاصة بمحاباته قبيلة القذاذفة خلف نسيجا مجتمعيا هشا، واستغلته روسيا وتركيا لتحقيق أهدافهما في ليبيا، وأصبحت التحالفات تقام على أساس قبلي عن طريق أمراء الحرب واستغلال المليشيات.

خلف التنافس الروسي التركي انقسامات داخل المجتمع الليبي أدت إلى تحالفات عسكرية وسياسية بين القبائل وكل من حفتر وحكومة الوفاق من بين الأقاليم التي تؤثر بشكل مباشر من التنافس هو إقليم قزان الذي تسكنه قبائل التوارق، وقبائل التبو، الذي استضافت تركيا شيوخا منهم في نوفمبر 2020 لاستمالتهم في صفها ودعم حكومة الوفاق، ردت عليها روسيا عن طريق مصر بتنسيق لقاء ع شيوخ القبائل وعشائر الجنوب الليبي لتفويض التواجد التركي وقطع الطريق أمام أنقرة واستمالة هذه القبائل للتحالف مع حفتر.

من الناحية الاستراتيجية فهذه الأمور طبيعية تدخل في سياق التحالفات التي يقيمها كل دوله من أجل الحصول على مكاسب ميدانية، لكن الواقع ليس كذلك فهذه التحالفات ستتواجه في المعارك وسيسقط ضحايا من جميع القبائل، ما يخلف مزيدا من العداءات والتفكك المجتمعي، وبالتالي فإن التواجد الروسي أو التركي عوض مساعدة الشعب على بناء دولته في إطار الوحدة الوطنية والانسجام

[1] - محمد تركية، **خطة ثلاثية لإعادة تموضع القوى الداعمة لحفتر بالجنوب الليبي**، العربي الجدد، 25-12-2020م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/، (2022/05/06)، الساعة (23:00).

المجتمعي أدى إلى تكريس العداوة القبلية، وسيصل إلى النتيجة نفسها التي خلفها الاستعمار الإيطالي، أي أن التواجد التركي والروسي لا يختلف عن الاستعمار الإيطالي بوجه جديد.

خلف التنافس الروس التركي في ليبيا حالة إنسانية كارثية بسبب الحرب القائمة بين حفتر وحكومة الوفاق، حيث أشارت هيئة الأمم المتحدة عن طريق مجلس حقوق الإنسان أنه حتى سنة 2019م حوالي مليون شخص يحتاجون للمساعدة الإنسانية، وأجبر ما يقارب 201 ألف شخص على مغادرة منازلهم وأن المنشآت والمرافق تتعرض للقصف العشوائي على المناطق المأهولة بالسكان[1].

وهذه إشارة إلى السكان بأنهم هم مجرد أرقام يتم تداولها سواء في المؤسسات الإقليمية أو الدولية، أو حتى بين أطراف الحرب، لذلك فالأهم بالنسبة لتركيا أو لروسيا هو من سحكم ليبيا وما الذي يمكن أن يقدمه من امتيازات.

يمثل انتشار المرتزقة وانخراطهم في حرب ليبيا من أهم التداعيات التي خلفها التنافس الروسي التركي، حيث حذر فريق العمل في هيئة الأمم المتحدة من استخدام المرتزقة وانتهاك حظر الأسلحة وعناصر المرتزقة الذي فرضه مجلس الأمن، كما أنه يعد انتهاكا للاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم، وأشار الفريق نفسه ان طرفي الحرب الرئيسية (حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي) يستخدمون عنصر تابعة لجهات خاصة.

يؤدي نشر المرتزقة في ليبيا على زيارة تردي الأوضاع الأمنية وزيادة هشاشة المؤسسات الليبية، كما قد يؤدي إلى تعدد الجهات المسلحة وانتشار السلاح والانفلات الأمني، كما يمكن أن يتمرد مجموعة ن المرتزقة لتمكن نفسها طرفا آخر في الحرب من أجل الضغط والحصول على مزيد من المكاسب، كما أن نشاط المرتزقة قد يرتبط بنشاطات إرهابية بدخول عنصر مطلوبة بسبب أعمال إرهابية، وستتحول إلى "ذئاب متفردة" او "خلايا نائمة" لتنفيذ عمليات تركز على أهداف معينة مستغلة الأوضاع الأمنية في ليبيا.

تتفق كل من تركيا وروسيا في أنهما لا تريدان أن تذهب جهودها سدى في ليبيا ما بعد الحرب، من هذا المنطلق تسعى كل منهما إلى إقامة انتخابات تثبت فيها حكومة أو رئيسا يعترف بالدور الذي

[1] - سويسرا، **المفوضية السامية لحقوق الإنسان**، الأمم المتحد، الدورة 43، بيان منشور بتاريخ: 18 جوان 2020م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ohchr.org/ar/ohchr_home ، (2022/05/07)، الساعة (17:55).

لعبته ويمنحها مزيدا من الامتيازات، وبالتالي عملت كل منهما على التأثر في سير العملية الانتخابية في ليبيا التي أجلت ولا يبدو أنها ستجرى قريبا، ففي حين يبدو الموقف التركي واضحا تجاه الجهة التي ستدعمها خلل الانتخابات-في حال حدوثها- سيكون وفق معيارين، الأول أن يكون الطرف المدعوم مواليا لحكومة الوفاق، أما الثاني فحتى وإن لم يكن مواليا لحكومة الوفاق –بدرجة أقل- فلن تدعم أنقرة أي طرف ليس إخوانيا، بالمقابل تبدو روسيا غير واضحة في الطرف الذي ستدعمه إلا أنها لن تدعم حفتر إذا ما أراد الترشح، إنما تريد الاحتفاظ به في منصبه العسكري.

إذا كانت الأيديولوجيا محركا رئيسيا لاختيار الجهة التي ستدعمها تركيا، لا تتحرك روسيا في النهج نفسه، فهي غير مهتمة بشكل النظام ومن سيحكم البلاد والمهم أنه من طرفها ويخدم مصالحها.

يشير الانخراط الروسي في العملية الديمقراطية من أجل إجراء انتخابات رئاسية في ليبيا إلى نجل الرئيس السابق الراحل القذافي سيف الإسلام، الخيار المفضل لدى الكرملين-بالرغم من صدور مذكرة توقيف بحقه عن السلطات الليبية-ومع ذلك يستمر في دعمه، لأن موسكو تعلم أن أي عرقلة لانتخابات ترعاها الأمم المتحدة ستزيد من الاتهامات الموجهة نحوها[1]. عندما تكون الظروف مهيئة لإجراء انتخابات رئاسية في ليبيا فإن الطرف المدعوم من روسيا أيا كان سترتفع حظوظه في الفوز في ظل الخبرة التي تملكها في التدخل في الانتخابات مثل ما حدث مع "هيلاري كلينتون" المرشحة الديمقراطي التي خسرت الانتخابات ضد "دونالد ترامب" المدعوم من طرف موسكو.

ويمكن تلخيص تداعيات التنافس الروسي التركي على الأوضاع الداخلية في ليبيا عن طريق نقطتين رئيسيتين:

- **انتهاك السيادة:** يمثل التنافس الروسي التركي الواضح ومتعدد المجالات سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهذا كله تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لليبيا حتى وإن صورت كل من الدولتين أن تدخلهما شرعي غلا أنه في النهاية عمل من أجل التأثير المباشر على عملية التحول الديمقراطي ويعمق الحرب ويطيل أمدها، ويرفع من الانفلات الأمني، تقهقر المستوى الاجتماعي لعامة الشعب الليبي.

[1] - ديلان يخشن، **انتخابات ليبيا...روسيا تتحول إلى سيف القذافي لتأمين مصالحها**، تر: الخليج الجديد، مقال منشور بتاريخ: 21-10-2021م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://thenewkhalij.news/article/246438/ ، (2022/05/07)، الساعة (15:00).

❖ **تحويل ليبيا إلى بؤرة إرهابية:** إن نقل عناصر مرتزقة إلى ليبيا وتوفير السلاح، سيسمح بإقامة مناطق تجمع وتدريب تجعل منها هذه الجماعات معاقل للانطلاق نحو مشروع لتنظيم إرهابي جديد أكثر تطرفا وعنفا وتنظيما من "داعش" فالتنافس والحرب سيخلفان هشاشة، وتفشل الدولة في السيطرة على كامل ترابها وحدودها ما يسهل عملية انتقال الإرهابيين والأسلحة منها وإليها.

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الإقليمي

أصبحت الحرب في ليبيا ساحة تنافس جيواستراتيجي بين روسيا وحلفائها من جهة وتركيا وحلفائها من جهة أخرى، وقد خلف هذا التنافس تداعيات لم تشمل ليبيا وحدها وانما انتشرت في المجال الإقليمي لتشمل مختلف الدوائر، دائرة شمال افريقيا والشرق الأوسط ودائرة الساحل والصحراء والدائرة المتوسطية.

تعتبر الجماعات الإرهابية من أهم التهديدات التي خلفتها الحرب الليبية، فالمميز في ليبيا أن هذه الجماعات تداخلت مع المليشيات لدرجة صعوبة القدرة على التمييز بينها مثل: "الجماعة الليبية المقاتلة" التي اتهمت بالهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي بتاريخ 11 سبتمبر 2012م[1]، يحتل هذا التاريخ مكانة كبيرة لدى مختلف الجماعات الإرهابية، لأنه ذكرى هجمات 11 سبتمبر 2001م الذي نفذها تنظيم القاعدة واستهدفت برجي التجارة في نيويورك، ولم يشهد العالم هجوما بتلك الدقة والقوة قبل ضرب أقوى دولة، ومنذ ذلك الحادث أصبح هذا التاريخ رمزا لدى الجماعات الإرهابية تستغله لتنفيذ عمليات رمزية ضد كل ما هو أمريكي أو غربي.

كما ظهر تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام" سنة 2014م وبايع "داعش" في بيان صدر بتاريخ 22 جوان 2014م، وأعلن عن تغيير اسمه إلى ولاية برقة التابعة "لدولة الخلافة الإسلامية"[2]، وهذا ما ساعد في تنامي الجماعات الإرهابية في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من تونس إلى الجزائر إلى موريتانيا ومصر، كل هذه الدول شهدت تطورا ملحوظا في الجماعات المتطرفة بسبب التنافس التركي الروسي، الذي أثر على الاستقرار في المنطقة بأكملها، وليس على ليبيا وحدها، فقد أدت الهشاشة

[1] - منظمة فريد بريش ايبرت (ألمانيا)، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، 2015، ص 14.

[2] - سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، **تاريخ العلاقات الأمريكية الليبية**، الموقع الرسمي للسفارة. https://ly.usembassy.gov/ar/ ، (2022/05/08)، الساعة (23.55).

الأمنية إلى سهولة نقل الأسلحة خارج ليبيا والعناصر والتجهيزات، بل وحتى مراكز لتدريب الإرهابيين من مختلف التيارات التكفيرية والجهادية.

ومع استمرار التنافس المحموم وتسببه في فراغ أمني تحولت ليبيا إلى معقل للمتطرفين تنطلق منها البيعة والدعوة إلى مبايعة "الدولة الإسلامية" مهدت بهذا إلى انتشار العدوى بين دول المنطقة انتشارا متتاليا، ودخلت في مرحلة جديدة من المعاناة مع تهديد متجدد إلا أنه أكثر قوة وتنظيما وتداخلا في العديد من الدول مستفيدا من التطور التكنولوجي، والتواصل الاجتماعي لتسهيل عمليات التواصل والتجنيد، مثل تطبيق "تلغرام" الذي تتداوله العناصر المتطرفة بكثرة.

عند تتبع ال الجماعات الإرهابية في ليبي يمكن ملاحظة أن التنظيم الأكثر نشاطا في تونس، والذي نفذ عملية الهجوم على متحف "باردو" واحتجاز رهائن بتاريخ 18 مارس 2015م، وأسفر عن قتل 20 سائحا أجنبيا، هو نفسه " مجلس شورى شباب الإسلام" (ولاية برقة)، وكذلك الهجوم على الفندق في مدينة "سوسة" في جوان 2015م أثبتت التحقيقات أن المنفذين تلقوا تدريباتهم في ليبيا[1].

وفي مصر هاجم متطرفون من ليبيا إحدى نقاك حرس الحدود بمحافظة الوادي الجديد عربي مصر في جوان2014م وقتل 21 من عناصر قوات حرس الحدود المصرية[2].

تسبب التنافس التركي الروسي في تردي الأوضاع في ما أثر على الاقتصاد التونسي فليبيا هي الشريك التجاري الثاني لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، قبل الأحداث التي عرفتها ليبيا، خلال سنة 2010م بلغ التبادل التجاري بين الدولتين 1,25 مليار دولار أمريكي، لكنه انخفض بـ 75% سنة 2015م[3]، أي حوالي 312,5 مليون دولار.

لقد كان لدول الساحل الإفريقي نصيب من تداعيات التنافس في ليبيا، فقد تنامت الجماعات الإرهابية وكثفت نشاطاتها ف المنطقة بشكل كبير، ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي احتلت ليبيا المرتبة العاشرة من بين خمسين دولة الأكثر نشاطا من طرف هذه الجماعات، وتنتشر عصابات الجريمة المنظمة عبر كانب حدود ليبيا أين تنتشر بقوة جرائم الاتجار بالبشر والتهريب بمختلف أنواعه وانتشار

[1] - عليا المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا**، الجزائر أنموذجا (2011-2020)، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2021م، ص 92.

[2] - المرجع نفسه، ص 95.

[3] - المرجع نفسه، ص 89.

كبير للأسلحة التي وصلت لـ 14 دولة افريقية، حيث تشير التقديرات إلى وجود 45 مليون سلاح خارج السيطرة خرجت من ليبيا[1].

انتشرت الجماعات الإرهابية في أغلب دول الساحل والصحراء، اين تلقت الجماعات الإرهابية في مالي دعما من نظيرتها في ليبيا، كما أن النزاع في تشاد تأثر عبر الدعم الذي توفره الجماعات الإرهابية، وهروب المقاتلين التشاديين نحو ليبيا للراحة أو للتدريب بغية استئناف القتال وتحالفت مع هذه الجماعات مثل "اتحاد قوى المقاومة" الفيصل التشادي المتمرد[2].

كما تأثرت دول الساحل الإفريقي اقتصاديا، اين كانت الاستثمارات تساهم في رفع المستوى المعيشي لمواطني هذه الدول، وقد توقفت هذه المشاريع، وتوقف مشروع "الطريق العابر للصحراء" بطول 800 كلم كان سيربط النيجر بليبيا، وكانت العمالة من هذه الدول هي المكون الرئيس في الكتلة العمالية داخل ليبيا، أين غادر البلاد ما يقارب مليون سوداني، من 300 إلى 500 ألف تشادي، و211 ألف من النيجر[3]، بهذا كان لتردي الأوضاع في ليبيا تداعياتها السلبية على دول الجوار اقتصاديا وأمنيا.

تحمل الحرب في ليبيا تداعيات على الدول الأوروبية من جانبين، يتمثل الأول في الهجرة غير الشرعية، كون الشواطئ الليبية لا تبعد سوى 300 كلم عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية[4]، ويأتي المهاجرون الأفارقة من وجهات مختلفة هي كالآتي:

- القرن الإفريقي: اثيوبيا، اريتيريا الصومال والسودان.
- الساحل الإفريقي: النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو، نيجيريا والكاميرون.
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مصر، الجزائر، تونس والمغرب.

حيث يتحل المهاجرون رحلات عديدة مليئة بالمخاطر هروبا من تردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بدول القرن الإفريقي ودول الساحل والصحراء، أما

---

[1] - أميرة محمد عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي**، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور بتاريخ: 26-03-2018، منشور على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx ، (2022/05/07)، الساعة (22:44).

[2] - المرجع نفسه.

[3] - أميرة محمد عبد الحليم، **مرجع سابق**.

[4] - المنظمة الدولية للهجرة، **تقرير عن الهجرة في ليبيا**، الجولة 37 ، ماي-جوان 2021، ص ص 04-05.

بالنسبة لمصر والجزائر والمغرب وتونس فهي أيضا دول متوسطية قريبة من أوروبا وتشهد انطلاق رحلات هجرة سرية من شواطئها، إلا أن المهاجرين يتوجهون إلى ليبيا بسبب تضييق الخناق من طرف القوات الأمنية المختلفة، كما أن فقدان الدولة الليبية السيطرة جعل عصابات التهريب تسيطر على الرحلات.

أحصت هيئة الأمم المتحدة حتى ماي 2021 حوالي 597611 مهاجرا ينحدرون من 40 جنسية، 5 %منهم جاؤوا من دول الشرق الأوسط، 4% من آسيا 35 % من شمال إفريقيا، و 56% منهم جاؤوا من دول الساحل والصحراء وصرح 88% من المهاجرين أنهم دخلوا إلى ليبيا لأسباب اقتصادية وهدفهم النهائي هو أوروبا.

بحساب الاحصائيات فإن 29880 مهاجرا قدموا من الشرق الأوسط و23904 من باقي الدول الآسيوية، 209163 من دول شمال إفريقيا، و334662 من دول الساحل والصحراء الإفريقية، ومعظمهم يشتركون في أن وجهتهم أوروبا، وسينجح بعضهم بالدخول إليها حاملين معهم تهديدات ثقافية، صحية واقتصادية، وهذا ينهك خزينة الاتحاد الأوروبي الذي توصل برلمانه ومجلسه إلى اتفاق بشأن الميزانية التي ستخصص لمواجهة " اللجوء الهجرة والاندماج" والمقدرة بـ 9,882 مليار يورو بين سنتي 2021م و2027م[1]، وهذا مبلغ كبير يدل على إدراك المخاطر والتهديدات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية واللجوء، واستمرار التنافس التركي الروسي وليبيا سيؤدي غالبا إلى استمرار الحرب والفشل الأمني، ما يجعل ليبيا دولة عبور نحو أوروبا.

بعد عودة المقاتلين الأوروبيين المنخرطين في الحرب الليبية في الصفوف الروسية أو التركية أو الجماعات الإرهابية إلى بلدانهم الأصلية سيخلقون تهديدا سواء بعد الخبرة الميدانية التي اكتسبوها من ساحات الحرب في ليبيا أو أفكارهم المتشددة والمتطرفة التي يمكن أن ينشروها، وعندها قد تكون الدول الأوروبية قواعد جديدة تنطلق منها العمليات الإرهابية.

[1] - **البرلمان الأوروبي يعقد لوائح تحددها ميزانية "سخية" لمواجهة تداعيات الهجرة غير النظامية**، مقال منشور بتاريخ: 08-07-2021، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.mynewsdata.com/lang/arabic/350450474222807، (2022/05/08)، الساعة (01:33).

المطلب الثالث: مآلات التنافس الروسي التركي في ليبيا

منذ 2011م وليبيا تحت صدمات وانقسامات داخلية أثرت على بناء الدولة فيها، وانتقلت تداعيات الحرب إلى خارجها أثرت على الأمن في عدة أقاليم، ورغم عدم وضوح الصورة فيها، لكن الأمر المؤكد أن الأوضاع لن تبقى على حالها، وسيتأثر أيضا التنافس التركي الروسي بناء على متغيرات داخلية أو إقليمية أو دولية.

يمكن تصور الحفاظ على وحدة ليبيا والوصول إلى توافق يرضي أغلب الأطراف الداخلية والخارجية، ويفتح المجال أمام العملية السياسية وبناء المؤسسات بطريقة ديمقراطية تحقق دولة الوحدة الوطنية دون أي تمييز معظم المتتبعين أن التنافس الدولي خاصة بين تركيا وروسيا أوصل مؤسسات الدولة إلى أضعف أحوالها وأدائها، وزاد من حدة الأزمات الداخلية فقد تزعزعت الثقة بين المواطن وهذه المؤسسات، وعسكرة القرارات السياسية، ومع ذلك فإن أنقرة وموسكو يظهران دائما أنهما قادرتان على تجاوز التوتر في العلاقات قد تحدث بينهما، وتعرفان كيفية تجنب المواجهة المباشرة، ويمكنها التنسيق والتقارب من أجل تبادل الأدوار، وتقاسم المصالح[1]، في حال حدوث توافق بينهما فإن النتيجة ستكون كالآتي[2]:

- ✓ الحفاظ على وحدة ليبيا وتفادي سيناريو تقسيمها.
- ✓ فتح المجال أمام تحسين الأوضاع الاقتصادية، ما سينعكس على المستوى الاجتماعي للمواطنين.
- ✓ استعادة السيطرة ومكافحة الجماعات الإرهابية وحرمانها من الاستثمار في حالة الفوضى.
- ✓ انعكاس الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا على باقي دول المنطقة خاصة دول الجوار الليبي.

بالرغم من أن الموقفين الروسي والتركي أساسيان في إيجاد أي إمكانية للحل أو عدمه في ليبيا، لكنهما ليستا الوحيدتين، بالتالي حتى لو اتفق على الحل عبر الحوار، والعملية الديمقراطية، فإن دولا أخرى قد لا ترضى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ترفض التواجد الروسي وتعمل-ولو من بعيد-

[1] - القرني، **مرجع سابق**، ص21.

[2] - مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأزمة الليبية إلى أين؟**، الأردن، ع13، مارس 2017، ص 18.

على إخراج روسيا من ليبيا، أما مصر والإمارات وفرنسا ترفض التواجد التركي، ما سيصعب من الحل السياسي[1].

يتطلب الحل السياسي وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة، والجهات والدول الدائمة لها، ولتحقيق الحل السياسي لا بد من توفر القناعة بأن قدرا كبيرا من مصالح الأطراف، قد تحققت، وأن الصراع لن يكون في مصلحة أي طرف عند الاستمرار في الحرب، ويلحق الضرر بأطراف الحرب أكثر من النفع[2]، بالتالي يقتنع الأطراف بصورة الحل السياسي ويتنازل كل طرف من أقصى أهدافه للالتقاء في نقطة التوافق.

يرفع التنافس التركي من احتمالية المواجهة غير المباشرة-غالبا-في ظل الحرب الهجينة وقد يؤدي إلى مزيد من التصعيد، ما يضعف فرصة الحكومة التركية في الفوز بعهدة انتخابية جديدة، وتكشف المؤشرات عن تراجع سعر صرف الليرة التركية.

وزيادة الحجز في الميزان التجاري، وتفاقم الديون الخارجية لأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل البطالة إلى 14%،[3] وهذ سيؤثر على الدور التركي ويفسح المجال أمام روسيا وحلفائها من أجل فرض رؤيتها وإنهاء الحرب على مقاسها.

إن تراجع سعر صرف الليرة التركية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ستنشغل تركيا-ولو مؤقتا- في مشاكلها الداخلية، إلا أنها مقابل ذلك قد طعت شوطا كبيرا في ليبيا ولا يمكنها التراجع، أي انها قد تعيد ترتيب أوراقها لكنها لن تنسحب تماما من ليبيا.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتطلب نجاح الحل السياسي توافقا بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الحرب الداخلية والتنافس الخارجي، كما يستدعي دورا دوليا أقوى لفرض الحلول السلمية بعيدا عن العنف وتوقف الأطراف الفاعلة عن دعم طرف

---

[1] - خالد الغرابلي، **لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟**، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20200625- ، (2022/05/09)، الساعة (03:33).

[2] - مركز دراسات الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] - محمد أوغلو، "تركيا إلى أين؟ محاولة إخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 456، فيفري 2017م، ص 19.

على حساب طرف آخر وتوفير صورة واضحة ترسم الإدراك بالانعكاسات الخطيرة المترتبة عن استمرار التنافس في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي[1].

وإذا ما حصل هذا فإن النتائج المتوقعة على المستوى الخارجي تكون كالآتي[2]:

- وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية.
- دعم مسار التحول الديمقراطي والحيلولة دون عسكرة الدول.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الانعكاسات السلبية على دول الجوار الليبي.

من الممكن عودة الأطراف إلى المفاوضات، لكن بفعل أي تغيير ميداني ستكون العملية السياسية وفق أسس ومعايير مختلفة متناسبة مع تلك المتغيرات، سواء استمر حفتر في الوصول إلى مشارف طرابلس هو المؤشر الفعلي الذي ستنطلق منه المفاوضات في حال انطلاقها[3].

من الممكن أيضا ألا يؤدي التنافس الروسي التركي إلى تفكك ليبيا، لكنه قد يؤدي استمرار الحرب بين الشرق والغرب، وسواء دخل حفتر إلى طرابلس ونجح في القضاء على السلطة القائمة فيها، أو ظلت تحت الحصار دون نصر أو هزيمة لأي طرف، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار المعارك العسكرية، وتوقف المسار السياسي ويستمر فشل الاستحقاقات المقبلة ليبيا عليها ويفشل عملية التفكير في أي انتخابات مستقبلا في ظل حرب وأوضاع ميدانية غير مرشحة للثبات (قريبا على الأقل)[4].

وإذا استمرت الحرب بين حفتر وحكومة الوفاق فهذا يعني استمرار الحرب الهجينة بين روسيا وتركيا، ما سيؤدي إلى المزيد من الانحرافات الأمنية، إضافة إلى أن هذه الحرب ستؤدي إلى مزيد من الاستنزاف لثروات الشعب الليبي لصالح كل من موسكو وأنقرة وحلفائها فالمؤكد أن الأطراف الداخلية هي من يتحمل تكاليف الحرب، وستكون من النفط والغاز في الغالب.

---

[1] - مركز دراسات الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] - المرجع نفسه، ص 18.

[3]- سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، **مجلة شؤون عربية**، مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ج 178، 2019م.

[4] - المرجع نفسه.

توقف المسار السياسي وتغير معادلات القوى داخليا من شأنه أن ينشئ موقفا سلبيا لدى الأطراف المتضررة من الوضع، وسيترتب عن ذلك استمرار رفض الحلول السياسية، وفي وضع هكذا لا يوجد أية ضمانات بأن تبقى الأوضاع الميدانية قابلة للسيطرة، حيث يمكن أن تتطور وتحتدم الحرب المباشرة بين الأطراف الداخلية وغير المباشرة بين روسيا وتركيا، ويزداد الوضع لإنساني سوءا وتخسر ليبيا مزيدا من البنى التحتية.

إذا استطاع حفتر حسم الحرب لصالحه عسكريا فإن ذلك سيمنح خطوة أخرى ترجح كفة روسيا في تنافسها مع تركيا، وسيودي إلى سيطرة قواته على المؤسسات وستسقط حكومة الوفاق المنبثقة عن اتفاق الصخيرات وسيؤدي ذلك إلى عسكرة ليبيا[1].

سينتهي أي حوار سياسي، ويمكن أن تقصى العديد من المكونات والقوى في ليبيا، ويستولي حفتر على العاصمة ويستأثر بالسلطة ويعتبرها كغنيمة حرب يوزعها على حلفائها بمن فيهم موسكو، وسينحسر الدور التركي لدرجة قد تصل إلى الاضمحلال والغياب تمامان لكن هذه الحسابات ستوقع ليبيا مجددا في أزمة سياسية أخرى، لذلك يجب على حفتر إذا ما حققه هدفه أن يعزل حكومة الوفاق ويستوعب القبائل الموالية لها في عملية سياسية قد تؤدي إلى حوار وطني ومن ثم حكومة وطنية لا اقصاء فيها للوصول إلى عسكرة الدولة الليبية لابد من توفق حفتر عسكريا عبر امتلاكه أسلحة كافية كما ونوعا قادرة على كسب الحرب، ولن يكون له ذلك إلا عبر حلفائه على رأسهم روسيا.

يترتب أيضا عن سيطرة حفتر على طرابلس انكشاف المواقف الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية غير الواضحة، التي يجب عليها تحمل مسؤولياتها أمام الشعب الليبي والمجتمع الدولي، لاسيما في ظل معاناة الليبيين والبنى التحتية[2]، وإذا ما حسم الأمر لصالح حفتر فإن روسيا لن تسمح بأي قرار يصدر عن مجلس الامن وستستخدم حق النقض "فيتو" لإيقافه، عكس سكوتها عندما تدخل حلف الناتو، ولن تكون وحيدة هذه المرة، إذ ستكون فرنسا هذه المرة داعمة لها باستخدامها "فيتو هي الأخرى.

وفي حال نجاح حفتر في السيطرة على طرابلس فسينتج عن هذه السيطرة الانعكاسات الآتية[3]:

[1]- مركز دراسات الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]- راشد، **مرجع سابق**.

[3]- المرجع نفسه.

1. على المستوى الداخلي:

- استمرار حالة الاضطراب الأمني، وغياب الاستقرار، واستمرار فوضى تجدد الصراع الداخلي نتيجة عدم رضا الأطراف المنهزمة واقصائها من الحياة السياسية والمشاركة في السلطة، ما سيؤدي بها إلى إعادة ترتيب أوراقها وحساباتها وأولوياتها لتستأنف القتال.
- سينغلق بصورة كبيرة الطريق أمام مسار الإصلاح السياسي، والديمقراطي في البلاد، وتتناقص الديمقراطية بسبب عسكرة مؤسسات الدولة وسيطرة الجيش على مفاصل الحكم وصنع القرارات السياسية والموارد الاقتصادية للبلاد ما يؤدي إلى مزيد من الفساد وتردي للأوضاع الاجتماعية والإنسانية.
- الحفاظ على وحدة الدولة ترابيا وتفككها مجتمعيا واستمرار أجواء الاحتقان وعدم الرضا.
- توفير الفرصة المواتية والمناخ اللازم من أجل نمو نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

2. على المستوى الخارجي:

- زيادة حجم تدخلات القوى الخارجية خاصة روسيا التي تحاول تثبيت مكاسبها وحفتر في السلطة، ومعها حلفائها ومن جهة أخرى تركيا ستحاول مساعدة حكومة الوفاق على استرجاع مكانتها في العملية السياسية وقد تنخرط أطراف أخرى مثل الصين في الحرب الليبية.
- استمرار الفوضى على المستوى الإقليمي واستمرار حالة اللااستقرار والتخوف الدائم من انتقال التهديدات الأمنية من ليبيا.

بعد التطرق لنقطتين أساسيتين للمآلات التي يمكن أن يخلفها التنافس الروسي التركي المتمثلتين في الحفاظ على وحدة ليبيا والوصول إلى اتفاق يجمع الأطراف المختلفة لإيجاد حل سياسي والوصول إلى مؤتمر وطني يفرز هيئات شرعية، وتحييد كل من موسكو وأنقرة لمصلحتها الخاصة وتغليب مصلحة الشعب الليبي، والنقطة الثانية هي حسم حفتر للحرب بسبب قوته العسكرية ودعم موسكو له، ما سيؤدي إلى اقصاء حكومة الوفاق ومعها أنقرة، وبالتالي ستستمر الحرب لكن مع الإبقاء على الوحدة الترابية للبلاد.

تبقى الإشارة إلى نقطة ثالثة، وهي إمكانية تقسيم الدولة إذا ما استمر الانقسام السياسي واقتنع الفاعلون باستحالة الاستمرار في دولة واحدة ما يؤدي إلى انقسام إلى دولتين أو أكثر، ولتتحقق هذه القراءة يجب فشل الجهود المبذولة من أجل توافق سياسي وصعوبة حسم الحرب عسكريا لصالح أي

طرف، ودعم أطراف دولية وإقليمية مساندة لخيار التقسيم، انطلاقا من إدراكها أن حلفائها لن يحسموا الحرب لصالحهم[1].

ويمكن توقع النتائج الآتية[2]:

1. على المستوى الداخلي:

- الانتقال من وحدة الدولة إلى دويلات هزيلة متصارعة فيما بينها.
- استمرار حالة الاستنزاف وفشل الكيانات الجديدة في الوصول إلى اتفاق لترسيم الحدود الجديدة.
- ارتفاع وتيرة النزاعات القبلية.

2. على المستوى الخارجي:

- زيادة حجم التدخلات الخارجية في الكيانات الجديدة خاصة روسيا وتركيا، وتكريس الهيمنة والتبعية لهذه القوى الخارجية.
- تكريس مبدأ التقسيم والتغيير عن طريق القوة ما سيؤثر سلبا على المنطقة بصفة عامة.
- زيادة التهديدات وتداعياتها على المستوى الإقليمي.

[1]- مركز دراسات الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 20-21.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نستخلص بأن:

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يسعى لتحقيق عدَّة أهدافٍ استراتيجية طويلة المدى، منها أن يكون لروسيا نفوذٌ بحريٌ واسع في المتوسط، والحصول على حصةٍ كبيرة من الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الليبي، بما يمنحُ روسيا مكانةً متقدمةً في التحكُّم بسياسات الطاقة في العالم، واستثمار موقع ليبيا كبوابةٍ للتَّبادُل التجاري مع أفريقيا شمالًا وجنوبًا، وكموطئ قدمٍ على بُعدِ دقائق فقط من قواعد الناتو في جنوب أوروبا؛ وإذا تمكنت موسكو من تعزيز مكانتها في ليبيا فسيكون ميناء طبرق ودرنة العميقان في ليبيا مفيدَين للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجستية والجيوإستراتيجية، لا سيّما بالاقتران مع طرطوس في سوريا، وسوف تكسبُ نفوذًا ملحوظًا على أوروبا .

يندرجُ التدخُّل التركي في ليبيا ضمن حلم حزب العدالة والتنمية في تركيا بإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية، وبدء تنفيذ مخططٍ تركي تم إحياؤه عقب الثورات الغربية وجاءت دوافعُ أنقرة في هذا الاتجاه متجسِّدةً في دعم» حكومة الوفاق «سياسيًّا وعسكريًّا، وما لحقَ بهذا التدخُّل من تداعياتٍ ومخاطر على ليبيا نفسها وعربيًّا ودوليًّا .يصبُّ ذلك في خلخلةِ التوازناتِ الإقليميةِ الراهنة.

تشكِّل عودة النفوذ التركي إلى ليبيا، هدفًا لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان لما تحويه من فرصٍ استثماريةٍ واعدة وموارد نفطية وعواملَ جيوسياسية كبيرة، كنقطةِ انطلاقٍ للنُّفوذ التركي في عُمق البحرِ المتوسط. قد أحدَث تشكيلُ حكومتين متوازيتين في ليبيا؛ حكومة فايز السراج المدعومةِ جزئيًّا من قِبل المجتمعِ الدولي، والأُخرى التي يقودُها المشير خليفة حفتر شرقَ ليبيا المدعومةِ من قِبل مجلسِ النوابِ المنتخب، نشوءَ جملةٍ من التحولاتِ الجديدةِ والمتسارعة على صعيدِ الساحةِ الليبية .

أفضى هذا الانقسامُ الوطني إلى تدخُّل العديدِ من اللاعبين الإقليميين والدوليين في ليبيا، وهو ما يُرشِّح الحربَ الأهلية الليبية إلى التفاقُم والتمدُّدِ في الزمان والمكان لتُصبحَ واحدةً من بؤرِ الصراعِ المركَّبة التي يختلطُ فيها البُعدُ الديني بالسياسي، والجغرافي بالاقتصادي، والدولي بالإقليمي.

الخاتمة

يمثل التنافس الروسي التركي أحد أكبر وأعقد أوجه التنافس، لأنه يمتد في التاريخ أدى في الكثير من الأحيان إلى حروب لا زالت حساسيتها إلى الآن بارزة في العلاقات بين الدولتين، بالرغم من تناقص مدة التنافس منذ مدة، قبل 2010م ومرد ذلك إلى غياب قضية تتعارض فيها المصالح فروسيا تفصل بين تركيا الصديقة التي تربطها بها علاقات قوية على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي، وتركيا الأطلسية التي تنتمي لحلف الناتو العدو الاستراتيجي الأول لروسيا، وتقابلها تركيا بالمثل، لذلك فإنه من الصعب فهم العلاقات بين الدولتين، وأين يكون التعاون ومتى ينقلب إلى تنافس.

تتشابه روسيا وتركيا في العديد من النقاط، فهما كانتا امبراطوريتان قويتان متجاورتان تتقاسمان نفس دوائر النفوذ خاصة في المجال الأوراسي، كما أنهما سقطتا وتفككتا في القرن نفسه، القرن العشرون، والأكثر من ذلك في الفترة نفسها أي العشرية نفسها بين 1916-1925، ودخلت كلاهما في أزمات داخلية كادت أن تؤدي إلى تفكك آخر، لكن الفرق هنا أن روسيا قد تفككت مرة أخرى سنة 1991، بينما حافظت تركيا على حدودها.

استقبلت الدولتان العشرية الثالثة بطموح جديد بعد وصول كل من بوتين وأردوغان للسلطة في الفترة نفسها تقريبا، ويركزان كلاهما على البعد الجيوبوليتيكي في استراتيجيتهما وينظران إلى المجال الأوراسي كمجال حيوي ومجال نفوذ، أوراسيا لدى روسيا، وأوراسيا لدى تركيا، إضافة إلى أنهما يعتمدان على نظريتين خالصتين تقومان على تصور للامبراطورية تمثل النظرية الأولى في النظري السياسية الرابعة لدوغين (4pt) Fourth political theory في روسيا ونظرية العمق الاستراتيجي لأوغلو بالنسبة لتركيا وكلاهما سياسيان ومنظران في العلاقات الدولية.

كل هذه النقاط المذكورة جعلت كلا من الدولتين تنظران إلى بعضهما نظرة المنافس إلى ما تعلق الأمر بالمجال الحيوي التقليدي، وشريكان خارج هذا الإقليم.

عرف الشرق الأوسط وشمال افريقيا أحداثا بعد 2010 أثرت على بنيته واستقراره حيث تراوحت شدة الأحداث من حراك إلى حرب دولية، وقد وجدت روسيا وتركيا في هذه الأحداث فرصة لاستعادة مكانتهما، إلا أنهما تصادمتا في دولتين هما سوريا وليبيا، ففي حين فرضت روسيا منطقها في سوريا وحققت معظم أهدافها بالابقاء على الأسد في السلطة، وضمان التواجد في المنطقة عبر ميناء

طرطوس، وقاعدة اللاذقية، تحاول تركيا إنهاء الحرب في ليبيا على مقاسها إلا أنها وجدت صعوبات بسبب التواجد الروسي الجاد والقوي.

بحثت هذه الدراسة في فصلها الأول أطراف الحرب في ليبيا خاصة روسيا وتركيا، ومجالات التنافس بينهما جيوبوليتيكيا، وعسركيا واقتصاديا، وجهود كل منهما للفوز بأكبر قدر ممكن من الأهداف وتحقيق أكبر قدر من المصالح دون الوصول إلى نقطة الصدام التي قد تتطور.

أما الفصل الثاني فقد تعرض للحرب الليبية وأطرافها وأسبابها وتم تحليل التنافس التركي الروسي في ليبيا والبحث في محدداته وأبعاده ثم تداعيات هذا التنافس على الأمن الإقليمي وبناء الدولة الليبية ومآلاته، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة الليبية وخصوصية المنطقة بصفة عامة.

لقد أثر التنافس الجيوسياسي بين روسيا وتركيا في ليبيا من عدة نواحي يمكن ايجازها في ما يلي:

❖ **سياسيا:**

خلف التنافس بين روسيا وتركيا حالة من العجز السياسي عن تكوين حكومة وطنية تلم شمل كافة الليبيين، ولم تستطع ليبيا الوصول إلى انتخابات رئاسية بسبب عدم توافق حفتر حليف روسيا شرقا وحكومة الوفاق الوطني غربا حول شكل الحكم وتقاسم السلطة ما أدى إلى مزيد من الاحتقان والعجز المؤسساتي، انعكس بصورة سلبية مباشرة على المواطنين الذين تعطلت مصالحهم بسبب الصراعات السياسية بين مختلف الفرقاء.

❖ **اقتصاديا:**

أدى التنافس الروسي التركي بشكل كبير إلى تذبذب الاقتصاد الليبي وعجز الدولة عن تسيير شؤونها الاقتصادية بسبب انقطاع استخراج النفط في البداية ثم سيطرة الميليشيات المختلفة خاصة الجيش الوطني الذي تدعمه روسيا على الهلال النفطي وآبار النفط، وقد انعكس ذلك على المستوى الاجتماعي والمعيشي للأفراد.

❖ **أمنيا:**

تزايدت حدة التهديدات وحجمها بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا، واستمر ذلك بسبب التنافس الروسي التركي، رغم أنه يجب الاعتراف بالدور الذي لعبه حفتر في مواجهة الإرهاب، لكن الهشاشة الأمنية التي آلت إليها ليبيا وانشغال جميع الأطراف بحرب النفوذ والسيطرة على المناطق الاستراتيجية سهل من انتشار الجماعات الإرهابية التي استفادت من الانتشار الكبير للسلاح، كما استغلت الأوضاع الأمنية المتردية لإقامة معسكرات تدريب وراحة ومراكز عمليات من أجل القيام بعمليات إرهابية في دول الإقليم.

استفادت عصابات الجريمة المنظمة أيضا من المخلفات الأمنية للتنافس الروسي التركي، تزايدت عمليات التهريب حتى عبر البحر للبترول وغيرها من السلع عبر الموانئ الليبية، وأيضا تنامت ظاهرة الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والمخدرات وتجارة الأسلحة، كما تزايدت عمليات تصفية الحسابات والاغتيالات بسبب غياب المؤسسات الأمنية، كل هذه التهديدات لم تؤثر على ليبيا وحدها، إنما على كافة المنطقة المتوسطية، ومنطقة الساحل والصحراء.

❖ **مجتمعيا:**

أثار التنافس الروسي التركي مشاكل مجتمعية داخل المجتمع الليبي القبلي المعقد أصلا، عبر نسج تحالفات مع قبائل مختلفة قد تكون من نفس العرش في بعض الأحيان إلا أنها منقسمة في تحالفها بين موسكو وأنقرة ما خلف حالة من الفوضى داخل المجتمع الليبي جعلت الرؤية معدومة حيث أصبح العجز واضحا في معرفة من يقف مع من ضد من.

لقد تزايدت حدة الحرب وتعقدها في ليبيا بسبب التنافس الروسي التركي، فبعد أن كانت الحرب واضحة في البداية بين السلطة والشعب، تحولت اليوم إلى خليط لا يمكن فهمه وأثر ذلك على الأمن والاستقرار وزاد من صعوبة إمكانية الوصول إلى حل سياسي في السنوات القليلة القادمة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

قنوع الفاعلين أدى إلى تعقد الحرب الليبية كما أدى إلى زيادة التهديدات وتطورها واتسعت دائرتها لتشمل أقاليم عدة (الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الدول المتوسطية، دول الساحل والصحراء)، وهذا إثبات للفرضية الثانية.

إن انسحاب كل من روسيا وتركيا وحلفائها من ليبيا وترك الشعب الليبي يواجه مصيره بنفسه منفردا سيؤدي به إلى الاهتمام بشؤون وإخراج بلاده من الأزمة، بدليل أن الجزائر عند دخولها في حرب أهلية تطورت بعد ذلك إلى جماعات مسلحة وإرهاب عرفت كيف تخرج من محنتها عندما ترك الأمر للجزائريين – بالرغم من تدخل بعض الأطراف إلا أنه تدخل غير مباشر -، وهو اثبات للفرضية الثالثة.

ومما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

- يؤدي التنافس غالبا إلى حالة من الفوضى واللااستقرار حتى وإن لم يتطور إلى حرب أو صراع، لكنه لن يترك الأوضاع هادئة وينقص فرص التعاون وفوضى الأمن ويخفض نسبة السلام ويرفع احتمالية الحرب.
- لا يزيد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا في تدهور الأوضاع فيها على مختلف الأصعدة (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا).
- يخلف تغييب الديمقراطية والحوار والانفراد بالسلطة وتركيزها في يد واحدة أو أوليقارشية حالة من الانسداد السياسي يؤدي بالشعوب في لحظة ما إلى رفض الوضع القائم ومحاولة تغييره.
- يؤدي احتقار الشعوب والدكتاتورية وتغييب التنمية إلى إقامة دولة تعاني القابلية للاختراق وينقص من مناعتها ضد المؤامرات الخارجية ويرفع من درجة القابلية للعطب.
- الاهتمام بالإنسان وتغذية شعوره بالانتماء وتقييم لذاته يزيده ارتباطا بالدولة، ويحوله إلى مصدر أمن لا مصدر تهديد يساعد في البناء لا الهدم.
- يمكن أن يؤدي استمرار التنافس بين روسيا وتركيا إلى مواجهة بينهما، خاصة أن هذا التنافس انتقل من سوريا إلى أرمينيا ثم إلى ليبيا واذا استمر على هذه الوتيرة سيؤدي إلى مزيد من التأزم في العلاقات البينية.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1) المصادر

❖ **القرآن الكريم**

1. القرآن الكريم، **سورة المطففين**، الآية 26.

❖ **التقارير:**

1. إبراهيم مصطفى، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2012"، **المعهد المصري للدراسات، تقرير اقتصادي** صادر بتاريخ: 2012/04/01.
2. تقرير عن نشاط المرتزقة في ليبيا، صادر عن مؤسسة مانت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مارس 2020.
3. سمير محمود، العلاقات التركية – الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، **تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، 11 ديسمبر 2014.
4. المنظمة الدولية للهجرة، **تقرير عن الهجرة في ليبيا**، الجولة 37 ، ماي-جوان 2021
5. منظمة فريد بريش ايبرت (ألمانيا)، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، 2015.
6. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، **مجلس الأمن**، القرار رقم 1970، 26-02-2011.
7. الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة، **مجلس الأمن**، القرار رقم 1073، 17-03-2011م.

2) المراجع:

❖ **الكتب:**

1. أوغلو أحمد داود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا في دورها في الساحة الدولية** (GI)، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).
2. بريجنسكي زبيغيو، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيا**، تر: مركز الدراسات العسكرية، (دب ن: مركز الدراسات العسكرية، 1999).

3. بوحوش عمار وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).
4. الحلو خير الله، **التدخل التركي في شمال سوريا: استراتيجية واحدة وسياسات متباينة**، جامعة فلورانسيا، (إيطاليا: مركز روبرت تومان للدراسات العليا، 2020).
5. دلة أمينة مصطفى، **الجيوبوليتيكا التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية**، (مصر: المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، ديسمبر 2016).
6. دورتي جيمس، روبرت بلسنغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (GI)**، تر: وليد عبد الحي، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986).
7. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، (لبنان: دار الكتاب الجديد، 2004).
8. دوغين ألكسندر، **الخلاص من الغرب الأوراسية الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية (GI)**، تر: علي بدر، بلجيكا: دار ألكا، 2021.
9. دوغين ألكسندر، **جغرافية السياسة في روسيا**، تر: عاطف معتمد وآخرون، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2021).
10. ديب كمال، **لعنة ما بين حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سوريا ولبنان**، (لبنان: دار الفرابي، 2018).
11. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
12. الشيخ نورهان، **روسيا والتغيرات الجيو استراتيجية في الوطن العربي**، في: مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيو استراتيجية في الوطن العربي (GI)، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م).
13. عاطف معتمد عبد المجيد، **استعادة روسيا للمكان القطب أزمة الفترة الانتقالية**،(قطر: 2009).
14. عبد السلام محمد، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية**، (GI)، (د ب ن، ددن، 2019).

15. غازي عناية، **منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية (GI)**، (مصر: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015.)

16. فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة** (GI)، (الأردن: دار الاتحاد للنشر والتوزيع، 2016).

17. فولر غراهام، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** (GI)، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)،

18. قادري حسين، **النزاعات الدولية، دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورت خير جليس، 2007).

19. قدورة عماد يوسف، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

20. القرني أحمد ، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية، التداعيات والسياسات الأمنية**، (السعودية: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 جانفي 2021م).

21. قلعجية وسيم خليل، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشر، 2016).

22. كسينجر هنري، **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، تر: أشرف راضي، (مصر: كنوز للنشر)، 2015.

23. كلينتون هيلاري، **خيارات صعبة**، تر: ميراي يونس وآخرون، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).

24. كونان جورج، **الدبلوماسية الأمريكية**، تر: عبد الإله الملاح،(سوريا: دار دمشق، 1998.)

25. لي مايرز ستيفن، **القيصر الجديد**، تر: تيسير نظمي خليل، (السعودية: العبيكان للنشر، 2018).

26. المنصوري عليا، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا- الجزائر أنموذجا (2011-2020)**، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2021م).

27. يوسف عماد، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبوليتيكية** (GI)، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015).

❖ **المجلات:**

1. بهلول محمد، غريب حكيم، "استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011 – 2018)"، **مجلة الآداب العلوم الاجتماعية**، م. 16، ع. 2، 2019.
2. راشد سامح، "مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة"، **مجلة شؤون عربية**، مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ج 178، 2019م.
3. سليم محمد السيد، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة السياسة الدولية** (ع.18، مصر: الأهرام، 2007).
4. صلاح مصطفى ، **تجدد الانخراط.... الدور الروسي في ليبيا بين الأهداف والتداعيات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20-01-2020م.
5. طويل نسيمة، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع10، جانفي 2017.
6. طي محمد، **الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ع 19، ديسمبر 2019.
7. العمليات العسكرية بسوريا الخلفيات، والسياق، والتوقعات، **مركز الجزيرة للدراسات** تقدير موقف، 2016/08/29.
8. غبارة عبد الباسط، "جهة الجنوب في أجندة الجيش الليبي"، **جريدة المرصد عين على الحدث**، ع27، الخميس 10 ماي 2018.
9. فضل شريفة، "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (2010-2017)"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع 01، ديسمبر 2019.
10. قبلي آسيا، "التوجه التركي نحو إفريقيا: الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية"، **مجلة قضايا آسيوية**، ع3، جانفي 2020.
11. محمد نور الدين، "المشروع التركي بين الهيمنة والعسكرة والتدويل من القوة الناعمة إلى القوة الخشنة"، **مجلة شؤون عربية**، ع181 ، 2020م.
12. محمد نور الدين، "تركيا علاقات قلقة مع الحلفاء وتحركات ملتبسة في أزمات المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، ع 179، فريق 2019.
13. **مركز الدراسات الشرق الأوسط**. الأزمة الليبية. الأردن، ع 16، مارس 2017.

14. **مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، ع13، مارس 2017.

15. **ن؟** "محاولة إخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 456، فيفري 2017م.

16. هاشم أنوار جليلي، طعمه أمجد زين العابدين، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا)"، **مجلة سياسات عربية**، ع 12، جانفي 2015م.

❖ الرسائل الجامعية

1. بوزيدي عبد الرزاق، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014** (جامعة بسكرة، الجزئر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2015-2014).

2. نجاعي حنان، **تداعيات على الأمن القومي الجزائري (2011-2021)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

❖ المواقع الرسمية

1. سويسرا، **المفوضية السامية لحقوق الإنسان**، الأمم المتحد، الدورة 43، بيان منشور بتاريخ: 18 جوان 2020م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ohchr.org/ar/ohchr_home.

2. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، **تاريخ العلاقات الأمريكية الليبية**، الموقع الرسمي للسفارة. https://ly.usembassy.gov/ar/

3. دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949#:~:text= (2022/05/04).

❖ المواقع الالكترونية:

1. **"شويغو: 48 ألف عسكري روسي ساهموا في العملية الروسية في سوريا"**، مقال منشور بتاريخ: 2017/12/22، على الموقع الإلكتروني: http://www.rt.com/middle_east/917203، (2020/02/23).

2. **"وزارة الدفاع الروسية تعلن عن حجم ميزانيتها للعام المقبل"**، مقال منشور بتاريخ: 2017/12/22 على الموقع الإلكتروني: http://arabic.rt.com/business/917276 ، (2020/02/20).

3. أسايف ليونيد، **أولويات موسكو: فهم السياسة الروسية تجاه الصراع الليبي**، مركز المستقبل للدراسات، الإمارات، 2020-09-01، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/164/

4. **آسيا الوسطى بين تركيا وروسيا: الطموحات ومبرراتها**، مقال منشور بتاريخ 2022/02/04 على الموقع: https://www.almayadeen.net/press/(2022/05/04).

5. ألكسندر دوغين، **"نحو إمبراطورية أوراسية جديدة"**، مقال منشور بتاريخ: 2016/08/15، http://katehon.com/ar/article/nhw-mbrtwry-wsryjdyd ، (2020/02/18).

6. أميرة محمد عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي**، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور بتاريخ: 26-03-2018، منشور على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx

7. **البرلمان الأوروبي يعقد لوائح تحددها ميزانية "سخية" لمواجهة تداعيات الهجرة غير النظامية**، مقال منشور بتاريخ: 08-07-2021، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.mynewsdata.com/lang/arabic/350450474222807

8. البيك زاهر، **الصناعات الدفاعية التركية...مكاسب اقتصادية وباب جديد للتجارة الخارجية**، مقال منشور بتاريخ 2021/01/11، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/1/1/ ، (2022/05/15).

9. تركية محمد، **خطة ثلاثية لإعادة تموضع القوى الداعمة لحفتر بالجنوب الليبي**، العربي الجدد، 25-12-2020م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/.

10. **حفتر يزور حاملة الطائرات روسية ويتصل بوزير الدفاع**، مقال منشور بتاريخ: 11-1-2017، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/1/11/

11. **حلف عسكري جديد يضم نصف البشرية...ماذا تعرف عن منظمة شنغهاي للتعاون** ؟ مقال منشور بتاريخ 2021/12/1 على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/12/1/(2022/05/04).

12. **خمس سنوات على التدخل الروسي في سوريا ماذا أراد وماذا حقق؟** مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://jusoor.co/detail (2022/05/10).

13. الدسوقي أبو بكر ، "المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟"، **المجلة السياسة الدولية**، العدد 188، 2017، مقال منشور على الموقع الالكتروني :http //www.siyassa.org.eg/News/2347.aspx، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/03 ، الساعة (23:23).

14. دوغين ألكسندر ، "الجيوبوليتيكا الداخلية لروسيا والعقيدة العسكرية مرتبطة بمهمتها الكونية"، مقال منشور بتاريخ: 2017/11/09، على الموقع الإلكتروني: http://katehon.com/ar/article.ljywbwlytyk.-ldkhly-lrwsy-wlqyd-mrtbt-bmhmth-lkwy-o، (2020/02/22).

15. دوغين ألكسندر، **القوة الأوراسية.. والبحار الدافئة والباردة**، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: http://katehon.com/ar/article/lqw-lwrsy-wlbhr-ldfy-wlbrd-o ، (2020/02/07).

16. رماني صامويل، **التحول الاستراتيجي الروسي في ليبيا هل هو مغامرة رابحة؟**، مقال منشور بتاريخ: 2021-05-01، القدس العربي، (2022-05-02)، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/

17. الرنتيسي محمود سمير، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في عادلات البر والبحر**، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 12-12-2019، منشور على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html

18. رؤية تركيا 2023 ما الأهداف التي لم تتحقق بعد؟، مقال منشور بتاريخ 2021/10/05 على الموقع الالكتروني: حول تركيا (2022/04/16) arizana.com.h/ar

19. السيد محمد محمود ، كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا، مقال منشور على الموقع الالكتروني http//www .masralarabia.com، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/03 ، الساعة (23:00).

20. شويغو: **ميزانية واشنطن العسكرية تتجاوز 16 مرة الميزانية الروسية"**، مقال منشور بتاريخ: 2019/12/24، على الموقع الإلكتروني: http://arabic.sputniknews.com/russia/1912241043851570، (2020/02/20).

21. عبد الشافي عصام، **خريطة الأهداف والمصالح- ماذا تريد روسيا من ليبيا**، مقال منشور بتاريخ: 2020-07-20، (2012-05-09)، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/

22. الغرابلي خالد، **لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟**، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20200625-

23. مهدي موسى، **موسكو قلقة من صادرات الأسلحة التركية...ومصارف غربية تخشى معركة الاستقلال**، مقال منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ: 2021/02/06. https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2022/05/15).

24. موسكو فسكي كومسو موليتس، أردوغان يلقب ورقة السلاح الروسي، مقال منشور على الموقع: https://arabic.rt.com/press/1284873-

25. موسوعة الجزيرة، ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، مقال منشور على الموقع الالكتروني http//wwwaljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10 ، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/6 ، الساعة (00:23).

26. يخشن ديلان، **انتخابات ليبيا...روسيا تتحول إلى سيف القذافي لتأمين مصالحها**، تر: الخليج الجديد، مقال منشور بتاريخ: 21-10-2021م، منشور على الموقع الإلكتروني: https://thenewkhalij.news/article/246438/

27. يلدرم: **منظمة الدول التركية تنمو وتزداد قوة**، مقال منشور على الموقع التالي: https://www.aa.com.tr/ (2022/05/04).

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1) مراجع باللغة الانجليزية

❖ **الكتب:**

1. Alexander Dugin, **Last war of the world island**, (UK: Arktos, 2015).

2. Alexander Dugin, **Putin Vs Putin Putin viewed from the right**, (UK: Arktos, 2014) .
3. Alexander Dugin, **The Eurassian Mission an i,troduction to neo- Eurassianism**, (UK: Arktos, 2014) .
4. Asli Aydimrasbas, **The Turkish sonderweg : Erdogan's new turkey and its role in the global order,** (turkey : istumbul policy center, February 2020).
5. Ozgur Tufekci, « Turkish eurassianism : Roots and Discourses », in ; Ozgur tufekci and others, eurassian politics and society : Issues and challang, (UK : combridge schoolars publishing, 2017).
6. tim Dunne and brian schmidt, "Realism", in : John baylis and steve smith, the globalization of world politics antronduction to international relations, eighth edition, (united kingdum : Oxford university press, 2020).
7. V. Talbot and others, **The role of Russia in Middle and North Africa**, (Europe: Ispi and IEMED, 2019).
8. Vladimir Putin, the threat to Ukraine from the West, in "**conflct after rhe cold war arguments on causes and peace**", 06th edition, (UK, USA: Routledge Taylor and Francis group, 2022) .

❖ المجلات:

1. Ahmed Daifullah Algrni, Turkey's i, fluence in Libya's ersis: political and Security Implications Inside and ouside Libya, Saudi Arabia, International Institute of Tranian Studies, Marche 2021.
2. center for American progress and Istambul policy center, turkey's pathe to prosperity in 2023, july, 2016.
3. Defense Intelligence Agency of Russia, Russia Military Power : Building a military to support great power aspirations, 2017.
4. Enjgin Yuksel, Turkey's Intervention In near avroad : the case of Libya Nether Iands Institute of International Relations, Septembre 2021.

5. Eric Edelman and other, Turkey's Escalation In Libya : Implication and V.C Policy Options, USA, The Jewish Institute for national Security of America, May 2022,.
6. Europe Parliament, Russian's National Security Strategy and Military Doctrine and their implications on the EU, Europe Unicome, 2017.
7. Halford Mackinder, The geographical pivot of history, **The geographical journal**, vol 170, n 04.
8. Olesya Tchakeva and Others, Russian Foreign Policy in historical and current context, RAND Corporation, 2015.
9. Republic of turker, prime minister, invistment support and promotion agency, turkey vision 2023, 2013 .
10. Republic of turkey, Ministry of freasury and finance, New economy program 2021-2022-2023, 2021.
11. Robert Istob, Dominaka Plawcanorka, "Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia : Phenomenon of Space", Europe : **European Journal of Geopolitics**, 1, 2013.
12. Russian Federation, Military Doctrine of the Rusian Federation, 2014.
13. Russian Federation, Presidential Edict 683, Russian National Security Strategy, 31/12/2015.
14. Russian Federation, RUSSIAN national security strategy, Presidential Edict n 683, 31December2015.
15. Soner Cagaptay, A Sultan in Erdogan jaces turkey's uncontainable force (Gi), (VSA, VK : I.B Tunis, 2021).

❖ التقارير

1. Aron Lund, the Turkish Intervention In Libya, (FOI) Swedish Defence Reserch, Agency, April 2022 .

2. Organization of the Petroleum exporting countries, 2021 Opec annual statistical belletin, 56th edition.
3. Russia Federation, presidential edicat 683, the Russien Federation's National Security stratigy.

❖ المواقع الالكترونية:

1. .Tarek Megerissi, Mattia Toaldo, Russia in Libya, A Driver for escalation? Article Published in:08 Decembre 2018,(18-05-2022), On website: https://carnegieendowment.org/sada/66391(
2. Central Intelligence Agency, The World Factbook, on website : http://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/rs.html, (21/02/2020).
3. Global mms trade falls sloghty, but imports to europe, East Asia and oceaniarise, oficial sipro web site : https://www.sipri.org/media/press-release/2022/global-arms-trade-falls-slightly-imports-europe-east-asia-and-oceania-rise(15/05/2022).
4. Stephen Blank, Russia's Exploitation of ethnic issues ans policy in the middle east article published in 20/12/2017, on website : https://jamestown.org/program/imperial-strategies-russias-exploitation-ethnic-issues-policy-middle-east/(2022/05/12)
5. United states of America, CIA, the world fact book, March 30,2022, on website: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/russia/#military-and-security (01. 04. 2022).

2) مراجع باللغة الفرنسية:

1. Brigitte Alnerto, **"L'etude de cas : une modalité d'enquete a cerner**", (France : maison des sciences de l'homme, 2010).

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنون الجدول	الصفحة
(01)	التنافس الروسي التركي وسياسة التكتلات	51
(02)	استهلاك دول أوراسيا (بما فيها دول البلطيق) من الغاز الروسي	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنون الخريطة	الصفحة
(01)	يمثل قيمة الصادرات الروسية نحو ليبيا	80

الفهرس

العنوان	الصفحة
الآية	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
خطة الدراسة	
مقدمة.....	أ-ف
الفصل الأول: المكانة الدولية والإقليمية لأقطاب اللعبة في ليبيا.....	18
تمهيد.....	19
المبحث الأول: السياسة الروسية في النظام الدولي بعد 2010 (البوتنية)	20
المطلب الأول: محددات السياسة الروسية.....	21
1. القطاع الاقتصادي.....	22
2. القطاع العسكري.....	24
المطلب الثاني: الأهداف الجيواستراتيجية لروسيا الاتحادية.....	25
1. إعادة تجميع الإمبراطورية.....	27
2. مواجهة الغرب الأطلنطي.....	28
3. إعادة التعددية القطبية للنظام الدولي.....	28
المطلب الثالث: القوة العسكرية من أجل الهندسة الجيواستراتيجية.....	30
المبحث الثاني: السياسة التركية في النظام الدولي (الأردوغانية).....	33
المطلب الأول: محددات السياسة الأردوغانية.....	34
1. البعد الجيوبوليتيكي.....	34
2. البعد الاقتصادي.....	36
المطلب الثاني: أهداف السياسة التركية.....	39
المبحث الثالث: التنافس الروسي التركي.....	43
المطلب الأول: التنافس الجيوبوليتيكي.....	44
المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي.....	49
المطلب الثالث: التنافس العسكري بين روسيا وتركيا.....	55
خلاصة الفصل.....	61
الفصل الثاني: روسيا وتركيا تتنافسان في ليبيا.....	62

الفهـــرس

تمهيد 63

المبحث الأول: الحرب في ليبيا نظرة جيوسياسية..... 64

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية في ليبيا..... 65

1. الموقع الجغرافي..... 65
2. الأهمية الطاقوية..... 66
3. ليبيا قوة جذب للاستثمارات الخارجية..... 69

المطلب الثاني: قراءة تحليلية للحرب في ليبيا..... 71

1. أسباب الحرب في ليبيا..... 71
2. تطورات ونتائج الأزمة..... 74

المبحث الثاني: استراتيجية روسيا تجاه ليبيا..... 78

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية..... 79

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في ليبيا..... 82

المطلب الثالث: البعد السياسي في استراتيجية روسيا تجاه ليبيا..... 86

المبحث الثالث: استراتيجية تركيا تجاه ليبيا..... 91

المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية الليبية..... 92

المطلب الثاني: التدخل العسكري التركي في ليبيا..... 95

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه ليبيا..... 99

المبحث الرابع تداعيات التنافس الروسي التركي على بناء الدولة في ليبيا..... 103

المطلب الأول: التداعيات على المستوى الداخلي..... 104

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الإقليمي..... 107

المطلب الثالث: مآلات التنافس الروسي التركي في ليبيا..... 111

1. على المستوى الداخلي..... 115
2. على المستوى الخارجي..... 115

خلاصة الفصل..... 117

الخاتمة..... 119

قائمة المراجع..... 124

قائمة الجداول والخرائط..... 136

الفهرس..... 138